۳۵۰۰

٤١٥
ح ٠ ع
حاشية العطار على شرح الشيخ خالد الأزهري على الأزهرية ،
تأليف حسن بن محمد بن محمود العطار (١١٩٠-
١٢٥٠هـ) . كتبت سنة ١٢٦٢هـ.

٣٥٠٠
١١٧ق ٢٥س ٢٣×١٦سم

نسخة جيدة خطها نسخ بها آثار تلويث ورطوبة
وخروم صغيرة ، أوراقها منفرطة .

فرغ منها المؤلف سنة ١٢٢٥هـ.

الأزهرية ٤ : ١٠٦ ، ١٧٥ ، الاعلام ٢ : ٢٣٦

١- النحو ، لغة عربية أ- العطار ، حسن بن
محمد ، -١٢٥٠هـ ب- تاريخ النسخ .

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ،،، عونك يا الله

اما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه فيقول الفقير حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الازهري غفر الله ذنوبه وستر عيوبه هذه حواشي كنت جمعتها على شرح الازهرية في علم النحو وقت قراءتي لذلك الكتاب بالجامع الازهر لبعض الطلبة ثم شرعت في نقلها من المسودة فلم اتم مرادي منها من حادثة الكفرة الفرنسيس فخرجت فارا من مصر الى البلاد الرومية مستصحبا للمسودة وغيرها من بعض كتبي فاقمت بالبلاد الرومية مدة طويلة ثم توجهت الى دمشق الشام فصادف دخولي في زوال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الاول سنة خمس وعشرين ومايتين والف فالتمس مني بعض اخواني من اهل العلم بتلك البلدة قراءة الكتاب فشرعت في نقل هذه الحاشية وكتابتها رجاء ان ينتفع بها اخواننا طلبة العلم فامن بدعوة اخ صالح ينظر فيها واسال الله ان ينفع بها ويختم لي بالايمان ويغفر لي الخطايا بمنه وكرمه وهو حسبي ونعم الوكيل قال المولف رحمه الله تعالى ،،،،،،،،،،،،

بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا بالبسملة اقتدا باسلوب الكتاب المجيد وعملا بالسنة قولا وفعلا اما الاول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجذم او اقطع او ابتر روايات واما الثاني فلانه صلى الله عليه وسلم كان يكتب اولا باسمك اللهم ثم لما نزلت اية هود صار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت اية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي ان البسملة ليست اول ما انزل مع انه نقل ابو بكر التونسي اجماع علماء كل ملة على ان الله افتتح الكتب السماوية بالبسملة وانها نزلت على ادم ولعله انما افتتحت بها الكتب السماوية بعد ترتيبها او انها مفتتح بها في نفس الامر في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لا انها اول ما انزل لان اول ما انزل سورة اقرا وما تقرر يفيد انها نزلت بدون

البسملة

البسملة ثم الباء في باسم الله ان كانت اصلية احتاجت لمتعلق تتعلق به وهو اما فعل كاولف وهو مذهب الكوفيين قاله ابن هشام وهو المشهور في التفاسير والاعاريب فالجملة فعلية وباسم ظرف لغو متعلق بالفعل والمجرور في محل نصب بذلك الفعل على المفعولية وقدره البصريون اسما فالجملة اسمية وهو اما مبتدا وباسم ظرف لغو متعلق به ومحل المجرور نصب على المفعولية وقولهم المصدر لا يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسعهم فيه والخبر محذوف والاصل ابتدائي بسم الله الخ كاين وباسم ظرف مستقر متعلق به ومحل المجرور نصب على المفعولية ايضا والاصل ابتدائي كاين بسم الله الخ فعلى كلا الاحتمالين المبتدا والخبر محذوفان الا ان بسم على الاول متعلق بالمبتدا وعلى الثاني متعلقه بالخبر وينبني على الوجهين ان حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الاول ورجح مذهب الكوفيين لقلة المحذوف عليه كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات ولان الاصل في العمل للافعال ولكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما في اية اقرا باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي ثم ان كان المراد بلفظ الجلالة الذات الاقدس فاضافة اسم اليه حقيقية وان اريد اللفظ فالاضافة بيانية ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام والرحمن الرحيم نعتان واشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة اوجه جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جر الاول ويمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن او رفعه واعترض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف كما في قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم واجيب بان المنع ليس من حيث الاعتراض بل من حيث ان في القطع ثم الاتباع رجوعا للشيء بعد الانصراف عنه ومن حيث ان التابع اشتد ارتباطه فكيف يوخر عن المقطوع وجعل الرحمن نعتا مبني على ان كلا من الرحمن الرحيم صفة مشبهة وقيل ان الرحمن علم بدليل وقوعه في القران كثيرا متبوعا لا تابعا وجرى على هذا الاعلم وابن مالك

وابن رشد اختلف في الابلغ من الرحمن والرحيم فقيل الرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما في كبار وكبار بمعنى كبير ومنه قوله تعالى ومكروا مكرا كبارا ونقض بحذر وحاذر فان حذرا ابلغ واجيب بان ذاك اكثري لا كلي وبانه لا ينافي ان يقع في الانقص زيادة معنى فلان قلت اذا كان الرحمن ابلغ والقياس الترقي فلم قدمه لان الاسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى كقولهم عالم نحرير وجواد فياض

وعلى هذا فيعرب بدلا من لفظ الجلالة لا نعتا والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت ويظهر اثر الخلاف في اعراب الرحمن مما هو فعلى القول بانه نعت يجري فيه الخلاف في تابع المجرور هل هو مجرور بما جر به المتبوع او بنفس التبعية والاصح الاول وعلى القول بانه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر ان البدل على نية تكرار العامل وعلى احد الاوجه المقررة سابقا من جعل كل من الرحمن الرحيم خبر المبتدا محذوف فكل من الجملتين اعني هو الرحمن هو الرحيم مستانف استينافا نحويا او بيانيا واقعا جواب سوال مقدر لكن هذا السوال ليس القصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سوال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شان المسوول عنه مع العلم به فان قلت قد تقرر ان الجمل بعد المعارف احوال ولفظ الجلالة اعرف المعارف فمقتضاه ان يكون كل من الجملتين حالا على هذه القاعدة فالجواب ان ذلك وان صح لفظا لكنه منع منه مانع معنوي لان الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها والعامل فيهما على تقدير الحالية متعلق البسملة فكانه يقول ابدا باسم الله في حالة كونه رحمانا رحيما وليس المعنى على التقييد لان الملاحظ البداءة باسمه تعالى مطلقا بدون التقييد بوصف من الاوصاف هذا خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للمولف قوله الحمد لله الحمد هو الثنا بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزا والسخرية واختياري مخرج للثنا لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لانه المدح اعم مطلقا من الحمد لانه لا يقال مدحت اللولوة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتهما ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وقد رجح على ذلك صاحب الكشاف حيث قال الحمد والمدح اخوان وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز قوله على

جميع

جميع الاحوال يصح في على ان تكون بمعنى في على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها والاحوال جمع حال وهي ما عليه الانسان من خير او شر فالمعنى احمد الله في جميع الاحوال التي انا متلبس بها فلا اغفل عن حمده طرفة عين ويصح ان يراد بالاحوال الاوقات وهو قريب مما قبله ويحتمل ان تكون على تعليلية اي انشا الحمد لله باعترافي بمضمون هذه الجملة وهي قوله الحمد لله لاجل جميع الاحوال فالتعليل ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزي الحاصل من الاعتراف بمضمون هذه الجملة وال في الاحوال ان كانت للاستغراق فجميع تاكيد وان كانت للجنس فجميع تاسيس وحمده تعالى على الضرا باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والاجر وانه يجوز ان يبتلي الانسان بما هو اعظم منها فيحمد الله ان خفف عنه الضر او ابتلاه بما هو اقل مما يجوز ان يبتلي به ونحو ذلك وفي ذكر الاحوال وما بعده من الكلام والحروف والالفاظ وغير ذلك مما لمح به المص لعلم النحو براعة استهلال وهو ان يذكر المص في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده ومعنى براعة استهلال الابتدا اي فايق غيره من الابتداات لكونه اشعر فيه بالمقصود قوله واشهد الخ اتى بها تاسيا به صلى الله عليه وسلم ولقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذما اي اعلم واذعن واقر واعترف قوله ان لا اله الا الله ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وجملة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس واله اسمها مبني معها على الفتح في محل نصب والا حرف استثنا والله يصح فيه الرفع على انه بدل من الضمير المستتر في خبر لا اي موجود او ممكن او انه بدل من محل لا مع اسمها لان محلهما رفع اي بالابتدا عند سيبويه ولا يصح رفعه على انه خبر لا لما يلزم عليه من كون لا عملت في معرفة ولا انما تعمل في النكرات ويصح فيه النصب على الاستثنا لا على انه بدل من اسم لا باعتبار

محله لان البدل علي نية تكرار العامل فيلزم عليه اعمال لا في المعرفة
وهي لا تعمل فيها كما علمت قوله وحده منصوب على الحال من الله اي منفردا
في ذاته وصفاته وافعاله فقوله لا شريك له تاكيد لان المعني المستفاد
منه وهو نفي المشاركة في الامر والافعال مستفاد مما قبله او ان معني
وحده منفردا في ذاته وصفاته فلا شريك له تاسيس قوله المنزه بالرفع
والنصب صفة لله وكلامه نايب فاعل منزه فهو نعت سببي وكلام الله تعالي
يطلق علي الكلام اللفظي الذي نقروه ونتعبد بتلاوته ومعني
اضافته لله تعالي انه مخلوق له تعالي ليس من تاليفات البشر وهذا الكلام ليس
منزها عن الالفاظ والحروف بل هو الفاظ وحروف ويطلق علي الصفة
النفسية القديمة القايمة بذاته تعالي التي هي احدي صفات المعاني
كالعلم والارادة وغيرهما من بقية صفات المعاني وهذه الصفة
هي المنزهة عن الحروف والالفاظ عند عامة اهل السنة خلافا للحنابلة عن ح
القايلين ان كلامه النفسي بحروف قديمة وخلافا للمعتزلة النافين
لتلك الصفة اي ينفون زيادتها علي الذات فيقولون ان معني
كونه متكلما انه يخلق الكلام في شي ليسمع لا انه قايم به كما تقول اهل
السنة ومحل الكلام كتب الكلام قوله عن الالفاظ جمع لفظ علي
غير قياس لان فعلا او افعال صحيح العين لا ينقاس جمعه علي افعال
بل الذي ينقاس هو معتل العين كثوب واثواب كما ساتي والمراد
بالالفاظ التلفظات جمع تلفظ وهو اخراج اللفظ فاللفظ اثره وانما
اولنا بذلك ليصح تعلق قوله بالحروف به والمراد بالمقال المقول فهو مصدر
بمعني اسم المفعول فظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزي في الكل قوله محمدا
بدل منه سيد او عطف بيان عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول
الفعل المضعف اي المكرر العين وهو حمد بالتشديد سمي به لكثرة خصاله
المحمودة ولكثرة حمد الناس له وعبده صفة له وهو في الاصل صفة ثم
استعمل استعمال الاسما وقدمه علي رسوله امتثالا لما في الحديث الصحيح

ولكن

صفة الكلام

ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولانه احب الاسما الي الله وارفعها اليه قال
الشيخ ابو علي الدقاق ليس للعبد صفة اتم ولا اشرف من العبودية
ولهذا اطلقها الباري سبحانه وتعالي علي نبيه في اشرف المقامات
قال تعالي سبحان الذي اسري بعبده ليلا الحمد لله الذي انزل علي عبده
الكتاب تبارك الذي نزل الفرقان علي عبده فاوحي الي عبده ما اوحي
وقد حقق ان عبودية الرسول اكمل من رسالته لكونها انصرافا من الخلق
الي الحق والرسالة انصراف من الحق الي الخلق ولان العبد يتكفل مولاه
باصلاح شانه والرسول يتكفل باصلاح شان الامة والرسول لغة المرسل
وهو في الاصل مصدر بمعني الرسالة قال الشاعر
لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بقول ولا ارسلتهم برسول
فلذلك ثني وجمع وافرد باعتبارات كما في انا رسولا ربك اي موسي
وهارون ولقد جاءت رسلنا ابراهيم وافرد في انا رسول رب العالمين
اي موسي وهارون وشرعا انسان اوحي اليه بشرع يعمل به وامر
بتبليغه والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يومر بتبليغه فبينهما
العموم والخصوص المطلق وقد يطلق الرسول علي اعم من ذلك قال
النووي في شرح مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الملايكة
والادميين قال تعالي الله يصطفي من الملايكة رسلا ومن الناس
ولا يسمي الملك نبيا فعلي هذا بين الرسول والنبي عموم وخصوص
من وجه قوله المميز اي المفرق بين الهدي اي الاسلام والضلال
اي الكفر قوله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاة والسلام
عملا بقوله تعالي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا
من كراهة الاقتصار علي احدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية
معني وكذا جملة السلام فمعني صلى الله عليه وسلم طلب اي
ارحمه رحمة تليق بجنابه المنيف وسلم عليه اي سلمه مما يعد نقصا
بالنسبة لمقامه الشريف زيادة في شرفه اذ الكامل يقبل الترقي

في الكمالات قوله وعلى آله المراد بهم هنا امة الاجابة لان المقام
هنا مقام دعاء وقد تفسر الآل بغير ذلك بحسب ما يليق بكل مقام
والمناسب لوصفهم هنا بجعلهم مصدر الصحيح الافعال التفسير باتقياء
الامة ولا يضاف الآل الا للعقلاء ممن له خطر دينيا او دنيويا ومن الثاني
آل فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال
وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك
قال الشنواني لكنه الاولى اضافته للمظهر قيل ولا يضاف الى
نكرة ولا الى مؤنث ورد الثاني بقول زهير في بعض مطلع
قصائده عفى منه عن آل فاطمة الجواء ولا يدخل المضاف
اليه فيه كفعل آل فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام للحسن
انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة قوله الذين جعلهم الله صفة للآل
والمصدر مكان الصدور وصحيح الافعال من اضافة الصفة للموصوف
اي جعلهم الله محلا ومنشأ لصدور الافعال الصحيحة اي الموافقة
للشرع قوله وعلى اصحابه انما اعاد الصحب وان كان تفسير الآل باتقيا
الامة يتناولهم اعتناء بشأنهم ولانه ربما يفسر الآل بمؤمني بني هاشم
والمطلب فلا يشمل الصحب فيعترض عليه بعدم ذكر الصحب هـ
واصحاب جمع صحب بكسر الحاء مقتصر صاحب او مخفف صحب بالسكون
وليس جمعا لصاحب لان فاعلا لا يجمع على افعال ولا جمع الصحب هـ
بالسكون ايض لانه لا يجمع على افعال الا اذا كان معتل العين كثوب
واثواب وبيت وابيات ومال واموال وقيل انه يجمع على افعال كفرخ
وافراخ وقرء واقراء وبغل وابغال نعم هو قياسي في معتل العين
وقد حقق بعض ان فاعلا يجمع على افعال كشاهد واشهاد
وح فيصح ان يجمع صاحب على اصحاب وصحب بسكون الحاء
اسم جمع لصاحب ويجمع ايض على صحاب ككعب وكعاب واما
الصحابة بكسر الصاد وفتحها فمصدر بمعنى الصحبة اطلق على

الاصحاب

الاصحاب مبالغة على حد زيد عدل واليه ينسب الصحابي والصاحب
لغة من بينك وبينه مواصلة ومداخلة واصطلاحا من اجتمع
بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ولو في ظلمة او غير مميز اجتماعا
متعارفا وان لم يشعر به ولو كان من غير جنس البشر قوله من اللحن متعلق
بالسلامة وهو مخالفة صواب الاعراب ويطلق على ما يشمل
التورية والتعريض ليس مرادا هنا قال صاحب الكشاف اللحن ان
تلحن بكلامك اي تميله الى نحو من الانحاء ليتفطن له صاحبك
كالتعريض والتورية قال
ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا واللحن يفهمه ذووا الالباب
وقيل للمخطئ لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب
قوله صلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية
المطلقة لافادة تقوية العامل وتقرير معناه ودائمين نعت
لهما اي مستمرين باقيين ووصفهما بالدوام ظاهر لان مرجعهما
للانعام قوله وبعد اتى بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم
فانه كان يأتي بها في خطبه وهي هنا مبنية على الضم لحذف المضاف
اليه ونية معناه اي بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة وغيرهما
واصلها مهما يكن من شيء بعد فحذفت مهما ويكن واقيمت
اما مقامهما ثم حذفت اما وعوضت عنها الواو فهي نائبة
عن اما ويصح ان تجعل الواو للعطف وبعد معمولة ليقول والفاء
زائدة اي يقول العبد الفقير بعد البسملة والحمدلة الخ فقد سألني الخ
فتكون الواو عاطفة لجملة بعد على جملة البسملة او ان الواو هي
للاستئناف النحوي او البياني على القول بانه يقترن بالواو وقال
بعض المحققين الغالب اجراء كلمة الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى
واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم قوله الفقير اي المحتاج
كثيرا فيكون صيغة مبالغة او دائم الفقر اي الحاجة الى رحمة ربه

ولو كان اعمى

وهو صحيح

دنيويا

فيكون صفة مشبهة قوله الى مولاه مفعل من الولاية يطلق
على السيد لتوليه مونة عبده وعلى العبد لتوليه خدمة سيده
ولذلك قال بعضهم

ولن يتساوى سادة وعبيدهم ، على ان اسما الجميع موالي

قوله الغني صفة لمولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على اخره منع من
ظهورها السكون العارض لاجل الوقف او انه مرفوع صفة للعبد
اي الغني بربه عن خلقه والمراد الغنا النسبي لان الغنا المطلق لا يكون
الا لله تعالى وفيه من المحسنات البديعية الطباق وهو الجمع بين
وصفين متقابلين وقوله خالد بدل من العبد او عطف بيان
لان القاعدة ان نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل
وتعرب المعرفة بدلا او عطف بيان على حد قوله تعالى الى
صراط العزيز الحميد الله في قراة الجر قوله ابن عبد الله بالرفع نعت
لخالد وقوله بن ابي بكر بالجر نعت عبد الله والازهري بالرفع نعت
لخالد نسبة للجامع الازهر قوله قد سالني اي طلب مني وهو مقول
القول قوله صلاحا اي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده
قوله ولا تسعني مخالفته فيه قلب اي لا اسع مخالفته بمعنى لا اقدر
عليها او ان فيه استعارة مكنية حيث شبه المخالفة بدار ضيقة
وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو قوله لا تسعني
وهو تخييل للمكنية قوله ان اشرح ان مصدرية تنحل هي وما بعدها مؤول
بالمصدر اي شرح وهو في اللغة التوسعة والتهيي قال تعالى
افمن شرح الله صدره للاسلام اي وسعه توسيعا معنويا
وهياه لقبوله وفي الاصطلاح لفاظ مخصوصة دالة على
معان مخصوصة قوله مقدمتي بكسر الدال ماخوذة من
قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت الشيء جعلته
مقدما والكسر اولى وسماها مقدمة تشبيها لها بمقدمة

الكتاب

الكتاب او العلم لانه يستعان بها على غيرها من الكتب المولفة
في هذا الفن قوله الازهرية صفة لمقدمة وقوله في علم العربية
متعلق بمحذوف صفة ثانية لمقدمة اي الكائنة في علم
النحو والتي امليتها صفة ثالثة قوله في علم العربية
من ظرفية الالفاظ في المعاني لان المقدمة اسم للالفاظ والعلم
اسم للقواعد وهي معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف
اي بعض علم العربية لانه لم يذكر في هذه المقدمة جميع
علم العربية بل بعض من مسائله قليل جدا بالنسبة للباقي
والمراد بعلم العربية هنا النحو وقد يطلق علم العربية
على مجموع علوم اثني عشر جمعتها في قولي

نحو وصرف عروض بعده لغة ، ثم اشتقاق وقرض الشعر انشاء
كذا المعاني بيان الخط قافية ، تاريخ هذا العلم العرب احصاء

قوله شرحا مفعول مطلق لاشرح ولطيفا صفة ثانية له ماخوذة
من اللطافة وهي رقة القوام او كون الشيء شفافا لا يحجب البصر
عن ادراك ما وراه كالزجاج والما الصافي والمراد هنا سرعة
ادراك معانيه ان اخذ من المعنى الثاني واختصاره ان اخذ من
الاول قوله فاجبته العطف بالفا يفيد التعقيب وعدم التراخي
لان التاليف من جملة الخير المطلوب المبادرة فيه قال تعالى
فاستبقوا الخيرات ثم الاجابة يحتمل ان تكون بالقول
بان يعده بذلك او بالفعل بان يشرع فيه قوله طالبا حال
من فاعل اجبت وهو التا والثواب ايصال النفع الى العبد
على طريق الجزا ومنه قوله تعالى فاثابهم الله بما قالوا اي
جازاهم والاثابة على الطاعة مجمع عليها عند اهل
السنة بمحض الفضل وعند المعتزلة على سبيل الوجوب
ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للثواب وقوله فيما بعد

والصنيعان معا ان لوحظ المعنيان وهذا اولى

صح

جعله الله خالصا لذاته لان معناه الخلوص من الريا والسمعة وليس ىو
المراد جعله الله خالصا محض ذاته لا لطلب جزا كما هو المقام الاكمل
ولا تنافي الكلمات قوله وترغيبا منصوب على الحال فهو مؤول هو
بالمشتق اي مرغبا حال من التاء في اجبته هذا ان جعل معطوفا
على قوله طالبا ويصح ان يجعل مفعول مطلق والتقدير ورغبت
الطلاب به ترغيبا فيكون من عطف الجمل لان هذه الجملة حينئذ معطوفة
على جملة قوله فاجبته والتقدير الاول اقل كلفة والطلاب جمع طالب
ككتاب جمع كاتب قوله جعله الله جملة خبرية لفظا انشائية
معنى اي اجعله اللهم خالصا لوجهك الكريم غير مشوب برياء وسمعة
ونحوه مما يحبط الاعمال قوله لوجهه اي ذاته والفوز الظفر بالمقصود
ولديه اي عنده وعند اسم للمكان الحاضر والمراد هنا القرب المعنوي
على حد قوله تعالى قال الذي عنده علم من الكتاب وقوله تعالى رب ابن لي
عندك بيتا في الجنة قوله انه اي المولى تبارك وتعالى على ذلك اي ما ذكر
من جعله خالصا وموجبا للفوز والجملة انه يجوز فيها الكسر على الاستئناف
والفتح على تقدير لام الجر التعليلية اي وانما طلبت ذلك
منه لانه الخ والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها
بها فيما لا يزال قوله وبالاجابة جار ومجرور خبر مقدم وجدير مبتدا
مؤخر اي حقيق لسعة كرمه وتفضله وتقديم المعمول اما للسجع
او لافادة الحصر قوله الكلام ال للعهد الحضوري اي هذا اللفظ الحاضر
لقوله بعد عبارة اي معبر به والمعبر به المعاني التي سيذكرها هو عن صح
لفظ كلام بمعنى انه اذا اطلق لفظ الكلام عند النحاة فهم منه هذه
المعاني اي اللفظ الخ فتكون تلك المعاني مدلوله ويصح ان تكون ال
للجنس كما صرح به المحققون ان ال الداخلة على المعرفات للحقيقة
والجنس اي حقيقة الكلام وماهيته عند اللغويين كذا وعند المتكلمين
كذا وعند النحاة كذا لكنه يراد بالعبارة على هذا الوجه الثاني المعبر عنه

وفيه

وفيه تعسف لمخالفته ظاهر قوله عبارة عما اشتمل الخ قوله عند
اللغويين حال من المبتدا الذي هو الكلام على راي سيبويه من مجيء
الحال من المبتدا واما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار
كونه في الاصل مضافا اليه اذ الاصل تفسير الكلام فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود
لان المضاف مصدر يعمل عمل الفعل واللغويين جمع لغوي منسوب
للغة وهي لغة اللهج في الكلام اي الاسراع به وفي الاصطلاح
الالفاظ الموضوعة للمعاني قوله وما كان مكتفيا بنفسه الواو
بمعنى او التي للتنويع يعني ان الكلام في اللغة يطلق على القول اي
كل ما نطق به ولو مفردا ام مهملا وعلى ما كان مكتفيا بنفسه اي
بفيد الدلالة على المعنى المقصود وذلك كالخطوط والاشارة والعقد
والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى
الاول حقيقة عند اللغويين وعلى الثاني مجاز فعلى هذا اذا نطق
بزيد كان كلاما في اللغة حقيقة وان كتبته فهو كلام مجازا ويطلق
الكلام في اللغة على الحدث الذي هو التكليم تقول اعجبني كلامك ايضا صح
هندا اي تكليمك اياها وقال الشاعر
قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
وعلى ما في النفس من المعاني قال الاخطل
ان الكلام لفي الفواد وانما جعل اللسان على الفواد دليلا
وهل اطلاقه على هذا حقيقة او مجاز خلاف للنحاة واشترط بعضهم في
هذا صحة التعبير عنه باللفظ المفيد كما اذا قام بنفسك معنى زيد
عالم اذا قام بنفسك معنى العلم او معنى زيد وهو المعبر عنه عند المناطقة اما صح المعنى صح
بالتصور فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فتلك معان اربعة
وانما اقتصر الشارح على معنيين لانهما انسب بالمعنى الاصطلاحي لان
المعنى الاول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثاني كونه مفيدا قوله وفي

الاصطلاح الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على امر
مخصوص اذا اطلق انصرف اليهم والمتكلمين جمع متكلم وهم علما
اصول الدين قوله عبارة عن المعنى القايم بالنفس اي ان لفظ كلام عند
المتكلمين اذا اطلق ينصرف للصفة النفسية القديمة المنزهة عن
الحروف والاصوات القايمة بذاته تعالى وانما حملنا كلام الشم على هذا
المعنى لانه هو الذي اصطلح عليه المتكلمون اما المعنى القايم
بانفسنا الحادث فلا يسمى كلاما باصطلاحهم وان كان هو الظم
من عبارته بل هو اصطلاح لغوي كما تقدم لك نعم هم يستدلون — الشم صح
به على ما هو اصطلاح لهم من قبيل قياس الغائب على الشاهد
ويطلق ايض عندهم على الالفاظ المقروة المتلوة كما تقدم
لك واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون مشتركا او حقيقة
في الاول مجاز في الثاني الذي حققه السعد الاول قوله النحويين
جمع نحوي نسبة للنحو يطلق في اللغة على معان منها القصد
والجهة وغير ذلك واما في الاصطلاح فهو علم باصول يعرف به
احوال اواخر الكلم اعرابا وبنا وهذا التعريف بنا على ان علم الصرف
غير داخل وهو ما تعارفه الناس فان اردت شموله قلت — في
بدل اعرابا وبنا افرادا وتركيبا يعني يعلم به حال الكلم في حال افرادها
ويندرج في هذا علم التصريف من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها
وتصغيرها وغير ذلك ويدخل فيه ايض بعض مسايل علم النحو وهو
ما يعرف به البنا لانه يلحق الكلمة مفردة متى وجد سببه والبعض — اما
الاخر وهو ما يعرف به الاعراب فانه داخل في قوله وتركيبا قوله
اي مولف المناسب لقوله فيما بعد وقيد التركيب لا حاجة — عبارة عن ما صح
اليه ان يفسر بما بنى فان التاليف اما اخص من التركيب لاخذ
الالفة في مفهومه وهي الملايمة بين الاجزا كما صرح به ابن
القواس في شرح الفية ابن معطي او ان التركيب والتاليف واحد

وهو

وهوما ذكره السيد الجرجاني قوله اشتمل على ثلاثة اشيا فيه ان
المشتمل عليه بفتح الميم هو عين المشتمل بكسرها الميم مجموع الامور
فيلزم اشتمال الشي على نفسه وهو باطل والجواب اننا نلاحظ — على صح
في المشتمل بكسر الميم مجموع الامور الثلاثة وفي المشتمل عليه
كل جز على حدته فتكون من قبيل اشتمال الكل على الاجزا كاشتمال
الخمسة مثلا على كل واحد من الاحاد التي تركبت منها وفي اشيا
مذاهب اصحها ما ذهب اليه الخليل وس وغيرهما من المحققين
ان اصلها شيا آ فكره اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا اللام وهي
الهمزة الاولى الى موضع الفا فقالوا اشيا بوزن لفعا وهي عندهم
اسم جمع لشي لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لالف التانيث الممدودة
قوله اللفظ اي العربي كما قيده به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة
التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في
اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبنا وغيرهما مما يلحق
الكلمات العربية ويويده ان موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية
هو اللفظ العربي فلا بحث له عن غيرها قوله لا زايد عليها على الصحيح
مبني على ما ذهب اليه من ان المركبات ليست موضوعة بل الموضوع هو
المفردات وان دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق والتحقيق
ان المركبات موضوعة وضعا نوعيا فالواضع مثلا وضع كل تركيب
فعل مع فاعله للدلالة على معنى ثبوت ذلك الفعل للفاعل وح فلا
بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد فان قلت لم تحمل عبارة
الشم على ان مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب ان التركيب اشتمل
عليه الكلام اتفاقا واما قول الشم وقيد التركيب لا حاجة اليه معناه لا حاجة — ... ح
للتصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام مشتملا عليه
قطعا وح فليس هو مقابل الصحيح واما ما زعمه ابن طلحة من ان الكلام قد
يكون مفردا مفيدا كنعم الجوابية فقد اجيب عنه بان الكلام المفيد ما

بعدها وانما حذف اكتفا بقرينة السوال ويويد ذلك انها لا تفيد وحدها بدون
ان يسبقها سوال قوله وهي الفاظ ان قلت اشتمال الكلام على الالفاظ ظاهر لتركبه
منه واما اشتماله على الافادة والقصد فلا يظهر لانهما وصفان للمتكلم لا للكلام
فقد لزم عليه اشتمال الشيء على صفة غيره والجواب ان المراد كونه مفيدا او كونه
مقصودا اذ كثيرا ما يعبرون بمبدا الاشتقاق ويريدون المشتق كما يقال
الانسان مشتمل على الحيوانية والناطقية مع ان المشتمل عليه هو الحيوان
والناطق قوله والافادة التامة قيد الافادة بالتامة للاحتراز عن الافادة الناقصة
نحو غلام زيد وغيره من النسب التقييدية وظهر من هذا التقرير ان اشتمال الكلام على
الافادة والقصد من قبيل اشتمال الصفة على الموصوف فيعكر على ما قررناه
سابقا الا ان يجاب بان الكلام الاول محمول على الظاهر وهو هاهنا محمول على الحقيقة
والخطب سهل قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه الى التصريح به كما سبق لك تقريره
واورد عليه ان المقصود شرح الماهية ببيان اجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام لانها
مما يهجر في التعاريف واجيب بان اهل العربية يتسامحون كثيرا في مثل ذلك والذي
يحافظ على مراعاة ذلك انما هو المناطقة ورايت في حاشية قديمة مرت من حواشي
نسخة تلميذ المص ما نصه قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه كذا هو في نسخ كثيرة والذي
وقفت عليه بخط المولف وقيد الحاجة اليه اي الى القصد اهـ كلامه لكن الذي كتب عليه ارباب
الحواشي هو النسخة المشهورة قوله فاللفظ هذه الفاء هي الفصيحة باضافة الى الفصيحة من اضافة
الموصوف للصفة وفصيح فعيل بمعنى فاعل اي مفصحة بمعنى مبينة لانها افصحت عن شرط مقدر
والتقدير هنا اذا اردت معرفة كل واحد من الامور الثلاثة فاقول لك اللفظ الخ وقيل هي ما افصحت
عن مقدر اعم من ان يكون شرطا او غيره نحو واوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي
فضرب فانفجرت ويصح ان تقرا الفا الفصيحة بالتركيب التوصيفي والمعنى واحد قوله في الاصل
في محل نصب على الحال من اللفظ على راي سيبويه ومصدر خبر اي اللفظ حال كونه مستعملا في
الاصل مصدر وان جريت على مذهب الجمهور المانعين من وقوع الحال من المبتدا قدرت
مضافا اي وتفسير اللفظ حال كونه باقيا على معناه الاصلي هو مصدر الخ والمراد بالاصل
المعنى اللغوي ووجه كونه اصلا ظ لان الحقائق العرفية منقولة من الحقائق اللغوية

فالمعنى

اي التي اشتمل عليها الكلام

٨

وجدت في هاذه النسخة الفائدة لا اله الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه

فالمعنى اللغوي اصل بالنسبة الى المعنى العرفي متقدم عنه فكانه قال فاللفظ في اللغة
مصدر لفظت اي مصدر الفعل الذي هو لفظ بفتح الفاء والمضارع يلفظ كضرب
يضرب واما التاء فهي ضمير فاعل اذا طرحته اذا ظرف لقول محذوف والتقدير تقول ذلك
اي لفظت الشيء اذا طرحته بفتح تا طرحته لانه تفسير للفظت المقدر اسناده للمخاطب
بدليل قولك تقول بتا الخطاب فان اتيت باي بدل اذا بان قلت لفظت الشيء اي طرحته
ضممت التا لانه تفسير للفظت المسند للمتكلم هذا هو الشايع وعليه قوله

اذا كنيت باي فعلا تفسره ... فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره ... ففتحك التا امر غير مختلف

ويصح ان تضم التا بعد اذا في التفسير على معنى اقول ذلك اذا طرحته فهو تفسير للفعل
المسند للمتكلم قوله في عرف النحاة اي اصطلاحهم والنحاة جمع ناح كغزاة جمع غاز
اسم من نحى ينحو اذا نظر في علم النحو واصله ناحي استثقلت الضمة على اليا فحذفت
الضمة فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقاء الساكنين فصار ناح
والتعبير بثم في قوله ثم نقل الخ واقع في مركزه لان عرف اللغويين اسبق من عرف
النحاة فبينهما زمان متراخ قوله الى الملفوظ اسم مفعول من لفظ اي الملفوظ به
ثم بين ذلك بما هو نظيره فقال كالخلق بمعنى المخلوق فان الخلق في الاصل
مصدر خلق يخلق خلقا كنصر ينصر نصرا اي اوجد وهو عبارة عن تعلق قدرة
الله تعالى بوجود الشيء بعد عدم واذا اطلق على المخلوق كما في قوله تعالى هذا خلق
الله فليس المراد بالخلق المعنى المصدري الذي تعلق القدرة بالمقدور على سبيل
الايجاد لانه امر اعتباري بل المراد اثر ذلك وهو المخلوق فيكون قد اطلق المصدر
الذي هو الخلق واريد المخلوق اي الذات التي وقع عليها الخلق اي الايجاد قوله
الا ان الخلق استدراك على ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى المخلوق ونظيره
من انه ليس بين النظيرين فرق فافاد بالاستدراك انهما وان اشتركا في النقل
لكن احدهما مجاز لغوي والاخر حقيقة عرفية قوله مجاز لغوي اي كلمة
استعملت في غير ما وضعت له والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل
من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو مصدر على المتعلق

صح

الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق صح

بفتحها وهو الخلق بمعنى المخلوق قوله حقيقة عرفية الفرق بينها وبين
المجاز اللغوي ان المعنى الاصلي لو ترك واشتهر اللفظ في المعنى الذي
نقل اليه بحيث لو اريد من اللفظ المعنى الاصلي احتيج لقرينة فهذا حقيقة
عرفية وتسمى ايضا حقيقة اصطلاحية ومثالها لفظ صلاة فانها في اللغة
اسم للدعا واستعملها الفقها في الاقوال والافعال المخصوصة بحيث لا تفهم
من اصطلاحهم اذا اطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا اراد واستعملها
بمعنى الدعا احتاج لقرينة وان كان المعنى الاصلي لم يهجر بل متى اطلق
اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز اللغوي وذلك نحو الاسد
فانه اسم للحيوان المفترس في اللغة ويستعمل مجازا بمعنى لكنه متى اطلق بدون
قرينة فلا يفهم منه الا الحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي فان اريد
صرفه عن المعنى الاصلي اتي بقرينة كقولنا رايت اسدا في الحمام ففي الحمام
قرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقي وعينت المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع
قوله ومن ثم من حرف جر وثم بفتح المثلثة ظرف مكان بمعنى هنا اي ومن
هنا اي من اجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ استعماله في الحد
الا من اجل ما هنا قوله لان الحدود الخ تعليل للحصر المستفاد من تقديم
الجار والمجرور كما بيناه لك وصون الحدود عن المجاز ما واجب كما في حدود
اهل المنطق او اولوي كما في حدود اهل العربية وعلة ذلك ان المقصود
من الحدود والتعاريف الايضاح والمجاز خفي فينافي الغرض من التعاريف ثم
ان اشتهر المجاز صار كالحقيقة العرفية فلا يصان عنه التعريف ولذلك
اذا اشتمل تعريف على مجاز يتكلفون في تصحيحه بدعوى ان المجاز مشهور
والمجاز المشهور لا يصان عنه التعريف قوله وكان قياسه اي قياس اللفظ
بمعنى الملفوظ قوله كل مطروح اي لا خصوص الحرف قوله يطرحه اللسان اي والحلق
والشفتان وخص اللسان بالذكر لانه اشهر هذه الالات الثلاث قوله
من الصوت بيان لما يطرحه قوله بعض الحروف او الحركات وانما اقتصر على الحروف
لان الحركات لا تنفك عنها فالحركات الفاظ واما قول بعض النحاة ان اقل

ما

ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد لم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو
ناظر لما ذكرنا من عدم انفكاك الحركة عن الحرف على ان من يسمي الحركات
حروفا صغيرة قوله من هذا اي التعبير الذي ذكر قوله نصرفين ثم انتقل
من المصدر الى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد
ان كان عاما يشمل الحروف وغيرها كالنواة الملفوظة هذا ما درج عليه
المص في تقرير اللفظ وهو احد تقارير متعددة لهم في هذا المقام والتحقيق
ان اللفظ في الاصل مصدر قال في الاساس وحقيقته الرمي من الفم وما
لفظته الرحا الدقيق ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوي ثم هو يطلق في اللغة
بمعنى الملفوظ اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير اي
مضروبه فهذا الاطلاق ليس تصرفا للنحويين كما ذكره الش ثم النحويون
تصرفوا فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم اعم من الصوت وغيره
فخصوه بالصوت قوله واستعماله اي اللفظ في الحد اي حد الكلام
بمعنى تعريفه وعلل الاولوية بقوله لانه الصوت جنس بعيد اي فلو ضد
في تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف اخذ اللفظ في التعريف فانه يكون
حدا تاما وقوله لانه لا تطلق بيان لكون الصوت جنسا بعيدا يعني ان الصوت
يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو الصوت المشتمل
على الحرف قوله على ذي الحروف اي الصوت ذي الحروف وهو اللفظ وقوله
وغيرها اي غير الحروف اي وغير ذي الحروف وهي الاصوات الساذجة كاصوات
الطبول ونحوها من كلام المص اشكال وهو ان اخذ القول على هذا التقرير
في تعريف الكلام اولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل
المهمل والمستعمل كديز زيد فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا
بعيدا واخذ الجنس القريب في التعريف اولى من الجنس البعيد واجيب بان
القول يطلق كثيرا على الراي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلتحق
بالمشترك والمشترك لا يدخل التعريف فما ذكر معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك
المانع كان اخذه في التعريف اولى من اخذ اللفظ فيه هذا ملخص ما قاله

النحاة فليس لهم الا تصرف واحد وفي شرح الطبلاوي على المتن ما يفيد ان النحاة لم يتصرفوا فيه بشيء فراجعه صح

هنا وقد يناقش بان القول وان اطلق على غير اللفظ هنا ما يدل على ان
المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه
اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة فانه لا يكون
نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في
التعريف على كل حال فما ذكره في موضع المعارضة لا يصلح للمعارضة
قوله مشتمل بالجر صفة صوت وذي صفة لمحذوف اي حرف ذي مقاطع
اي مخارج واشتمال الصوت على الحروف ذي المخارج من قبيل اشتمال
العام على الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان مشتمل على
الانسان بمعنى ان ذلك العام يتحقق في ذلك الخاص ويوجد فيه والمراد
بالمقاطع الجنس الصادق بمقطع واحد فتشمل ذلك الحرف الواحد وتشمل الحركة
ايضا كما تقدم لك بيانه ولو حذف الشارح لفظ مشتمل على
بان يقول فانه اسم لصوت ذي مقاطع لكان اظهر
قوله في قوة ذلك اي الصوت المشتمل على ذي المقاطع قوله بالقوة
اي لا بالفعل اذ لا يمكن الانسان التلفظ بها لانها معاني
مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها فهي
صوت مشتمل على مقاطع حكما فالضمائر الفاظ حكمية لانهم اجروا عليها
ما اجروه على الالفاظ بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها وتوكيدها والعطف
عليها وغير ذلك من الاحكام والحاصل ان اللفظ حقيقة في عرف النحاة امران
الاول ذو مقاطع والثاني ما هو في قوته فهي الفاظ حقيقة عند النحويين ولا
ينافيه قول الشارح فانها الفاظ بالقوة فان الباء فيه للسببية اي هي الفاظ حقيقة
بسبب انها في قوة المقطع قوله الا ترى انها مستحضرة لم يقل الا ترى انه
يتعلق بها فيقال زيد قام هو مثلا اشارة الى ان المستتر لا ينطق به اصلا
واما قول المعربين ان في قام مثلا ضمير مستتر تقديره هو وفي تقوم ضمير
مستتر تقديره انت ونحو ذلك فهو تقريب وفي الحقيقة الملفوظ به ليس هو عين ذلك المستتر
بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به عن المستتر لضيق العبارة وتسهيلا
للمتعلم

للمتعلم كما يفهم من قولهم تقديره فان قلت حيث كان الضمير المستتر لا ينطق
به بوجه ما فما معنى كونه تارة يكون مستترا وجوبا وتارة يكون مستترا جوازا فالجواب
ان هذه تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح تنبيه تعريف اللفظ
بما ذكر يشمل القرآن فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه لفظ الله لعدم الاذن الشرعي
نعم يقال الله وكلماته والصوت عرض اي الصوت الذي هو مسمى اللفظ لا مطلق
الصوت الذي هو عند اهل السنة كيفية يخلقها الله في الهواء عند تموجه
بسبب القرع او القلع وقالت الفلاسفة ان تلك الكيفية معلولة للقرع او القلع
على قاعدتهم من القول بالتعليل ثم ان الهواء المتكيف بتلك الكيفية يصل
بها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت وكان الاولى للشارح ان يقتصر هنا على تعريف
مطلق الصوت قوله يقوم بمحل صفة كاشفة لان العرض هو ما قام بغيره قوله
الرئة بالهمز عضو ذو شعبتين احدهما في الجانب الايمن والاخرى ذات شعب والاخرى
بالايسر وهي ذات شعبتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين لم يجذب
للقلب بانبساطه النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخاني على مثال المنفاخ
قوله مع النفس بفتح الفاء اي مصاحبا له من مصاحبة الصفة الذي هو العرض
للموصوف الذي هو النفس قوله مستطيلا حال من الضمير المستتر في يخرج العائد
للعرض اي يخرج ذلك العرض في حال كونه مستطيلا ووصفه بالخروج والاستطالة
والامتداد تبعا لمحله وهو النفس قوله متصلا بمقطع اي معتمدا عليه وخارجا
منه وهذه حال من ضمير يخرج ايضا لكنها مقدرة لان الثابت له حال الخروج
هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالمخرج انما هو عند انحباسه فيه بعد ثم
ان هذا التعريف لا يشمل الالف اللينة الخارجة من محض الجوف واجابوا
بان فيها مقطعا مقدرا قال بعض اشياخنا ولم افهم له معنى واجاب بانها
نفس قوي لا مقطع له غير الجوف قوله من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفتين
التقييد بذلك نظرا الى الغالب والواقع وهو ان آلة التكلم المعهودة في الجملة
هي ما ذكر ولو فرض ان الله وضع قوة النطق في غير هذه الثلاثة كيد مثلا
كما هو المنصوص في يوم القيامة وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا انطقنا

الله الذي انطق كل شيء فالوجه ان ذلك لفظ وقد يقال ان ذلك ليس بلفظ لان
هذا امر اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح قوله واطلاق المقطع الخ اي كما
يفيده قوله ذي مقاطع وقوله من مقاطع حروف الحلق قوله من اطلاق المحال
اي الاسم المحال وهو لفظ مقطع والحال هو الحرف مع الحركة والحرفان ثانيهما
ساكن والمحل هو المخرج وظهر لك ان الذي اطلق انما هو اسم المحال لا المحال نفسه
كما يفيده ظاهر عبارته قوله اذ المقطع الخ تعليل لكون الاطلاق مجازيا هذا وقد
يعترض بانه لزم على هذا التقرير اشتمال تعريف الصوت على المجاز وهو
والتعاريف تصان عنه وقد يجاب بان هذا المجاز مشهور والمجاز المشهور
لا يضر اشتمال التعريف عليه قوله الموسيقي ضبطه شيخنا بكسر القاف وبالياء
بعدها كلمة يونانية معناها الانغام والالحان قوله مصدر اراد جعلها
هنا مصدرا اينافي ما سبق لانا فيما سبق جعلناها صفة الكلام اي كون
الكلام مفيدا وما هنا يقتضي ان تكون صفة للمتكلم وقد يجاب بان
قوله افهام معنى اي كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى فالافهام مصدر المبني
للمفعول فتوافق الكلامات قوله في ذلك اي في تفسير حسن السكوت عليه
على ان كلا منهما لازم للاخر ومن ثم قيل ان الخلاف لفظي لحسن سكوت المتكلم
يلزم منه حسن سكوت السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو ان ياتي المتكلم
بالمسند والمسند اليه مع الاسناد فلا يصير السامع بعد ذلك منتظر الشيء اخر
انتظارا تاما فلا يضر الانتظار الناقص كانتظار المفعول به وبقية الفضلات
كالحال ونحوه قوله المفرد اذ كلها وبعضها المركبات الاضافية التي جعلت
اعلاما كعبد الله على الراجح فان معناها الذات المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها
لله تعالى ولا يدل جزؤه على جزء معناه اما اذا لم يجعل علما فجزؤه الاول يدل على
المنسوب والثاني على المنسوب اليه وهما جزآن للمعنى وهي ذات منسوبة
لله والجزء الثالث النسبة فهو مركب لا يقال المفرد آت خارج بما في قوله
عما اشتمل الخ لان الشارح قد اوقعها على مولف لانا نقول لا يتعين ذلك
لجواز ان يراد المولف من الحروف او ان هذا بالنظر لكلام المتن في حد ذاته بقطع

النظر

النظر عن حل الشارح قوله لكونها ناقصة وفي حكمها جملة الصفة والصلة والخبر والحال
واعترض بان المركب الاسنادي لا يكون الا مفيدا لان الاسناد ضم كلمة الى
اخرى على وجه يفيد واجيب بانه لم يرد بالمركبات الاسنادية ما فيه
اسناد في الحال وانما اراد بها ما يشتمل ما فيه اسناد في الاصل كجملة الشرط وذلك
الاسناد قد زال بدخول اداة الشرط الا ترى ان قام زيد قبل دخول الشرط مفيد
لما دخل الشرط وعلى زالت الافادة فيصدق عليه انه مفيد بحسب الاصل
وقد جعل الشارح النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة
ووجهه ان ان قام زيد يفيد فائدة ناقصة وهو ان قيام زيد يحصل بعده
امر ولا تتم الفائدة الا بذكر الجواب قوله او لكون مضمونها الخ ذكره
التحقيق ان هذا كله كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت ان مثل
هذا ليس بمفيد فالجواب ان معنى كون الكلام مفيدا انه بحيث يفهم منه
معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع قال ابو حيان كان
بعض من عاصرناه يقول العجب لهولاء النحاة يجيزون لاصدق القضايا فيجعلونها
ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان
وقد يرتفعان والكل اكثر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم لما
شرطوا المفيد ما انه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع
الانسان استفاد منه شيئا ثم طرق ثانيا وهو علم مضمونه اولا لا يكون كلاما باعتبار
المرة الثانية لانه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما وغير كلام بحسب
افادة السامع هذا اضطراب وقال شيخنا في حاشيته الذي يظهر لي ان التحقيق
جعل مثل السماء فوقنا والارض تحتنا كلاما في اصطلاح النحاة لانهم انما يبحثون
عن الالفاظ اذ موضوع النحو الكلمات العربية لا المعاني فالظاهر ان كل كلام
انت كلماته في تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الاعرابية حكم بانه
كلام ولا التفات لمعناه هل هو معلوم اولا وبهذا يعلم ان الملحون ليس
بكلام في اصطلاح النحاة قال لانه لا اسناد فيه واستفادة العوام بالكلام
الملحون عرف حدث بينهم نعم هو كلام لغة لانه يطلق لغة على كل ما

نطق به ولو مهملا اهـ وبؤيده ما قاله المرادي لم يشترط كثير من النحاة في الكلام
سوى التركيب الاسنادي فمتى حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترطوا الافادة
ولا القصد قوله والقصد الارادة هذا تفسير لمطلق القصد اي معناه في اللغة
ذلك واما القصد المأخوذ في تعريف الكلام فهو المعرف بقوله ان يقصد المتكلم
الخ وفيه ما مر في قوله الافادة فانه قد جعل القصد هنا صفة المتكلم وفي
عبارته السابقة قد جعل صفة للكلام بدليل وصف الكلام بالاشتمال
عليه فلا بد من تكلف في تطبيق العبارتين بان هنا معنى قوله ان يقصد
المتكلم افادة الخ اي يكون الكلام بحيث ان يقصد به المتكلم افادة السامع
فتطابق الكلامان واشار بقوله اي سامع كان الى ان ال في السامع للجنس
فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم ومقتضى هذا الشرط انه اذا
لم يوجد سامع بان تكلم انسان في خلوته بدون ان يقصد اسماع احد لا يسمى
الصادر عنه كلاما قال الحلبي وقد يلتزم ذلك لانه امر اصطلاحي وقد لا
يلتزم وهو الظاهر وقال شيخنا تفسير القصد بان يقصد المتكلم الخ كناية عن قصد ان صح
التلفظ ليخرج نحو كلام الساهي فان الصحيح انه ليس كلاما اصطلاحا
والا فقد يكون من الانسان كلام في خلوته ولا سماع عنده وقد يكون الكلام
لغير الافادة كالاذكار والاوراد والاستفهام فان القائل ازيد قائم ليس غرضه
افادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغير العاقل لكن بعد تنزيله
منزلة من يعقل كقولـــــهـا

ابا شجر الخابور ما لك مورقا ❊ كانك لم تجزع على ابن طريـــف

وقولـــــه

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ❊ ليلاي منكن ام ليلى من البشر

وكخطاب الليل في قولـــــه

الا ايها الليل الطويل الا انجلي ❊ بصبح وما الاصباح منك بامثل

وقول البهاء زهير

يا ليل طل يا شوق دم ❊ اني على الحالين صـــابـر

لي

١٢

لي فيك اجر مجاهـد ❊ ان صح ان الليل كافـــر

ومخاطبة الديار كقولـــه

يا دار مية بالعلياء فالسند ❊ اقوت وطال عليها سالف الامـد

ونحو ذلك مما هو كثير في كلام بلغاء العرب وخرج فلو عبر النحاة بقصد اللفظ كان
اوضح وابين قوله ونحوهما كالمغمى عليه والسكران فان جميع ما ذكر لا قصد
عند هم لزوال العقل الذي هو محل القصد قوله ثم مهملة الاولى ان يقول ثم
مهملة اواخره مهملة لان الفا تفيد التعقيب وليست العين بعد الضاد وهو
الامام ابو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي من شيوخ ابي حيان واما ابن
الصايغ بمهملة ثم معجمة اخر الحروف فهو من تلامذته قوله لا يشترط اي
التصريح به بدليل قوله فانه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون المولف
مفيدا ان يكون مقصودا فيكون ذكره تصريحا بما علم التزاما رعاية لعدم دخول
دلالة الالتزام في التعاريف ثم ان مقتضى هذا الكلام ان ابن الضايع يقول
باشتراط القصد في الكلام لكن لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد
قال الحلبي وليس كذلك ونقل ما يفيد خلافه الى ان قال ابو حيان وفهم من
كلام ابن الضايع انه لا يشترط في الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها
ان تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب اهـ فكان على المص ان يسقط
قوله فانه مستفاد من حصول الفائدة لانه يوهم ان الذي لم يشترطه ابن الضايع
هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه قوله والمتاخرون على خلاف
قوله اي قول ابن الضايع ان القصد لا يشترط التصريح به بنا على ما فهمه
المص قوله منهم الجزولي الخ اي حيث صرح هولا الثلاثة بالقصد في تعريف
الكلام ولو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة لما صرح به
هولا الايمة مع ذكرهم الفايدة قال الحلبي الجزولي لم يصرح بالقصد
انما ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن
عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربي كابن الضايع قوله لما سياتي
اي من ان الفائدة تستلزمه وقد يقال الاصل ان تذكر القيود ولا يكتفي

ابي حيان

بدلالة الالتزام على ان المص فتصرح بما هو اخص منه او بمرادفه سابقا حيث اوقع
ما في قوله عبارة عن على مولف كما بيناه ذلك سابقا قوله ولا الى ذكر الوضع يوهم (عما اشتمل صح)
كلامه ان الوضع يوخذ التزاما من تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتركيب
مع انه ليس بموجود ولا يحتاج اليه اصلا بنا على ما يفيده قوله لان الصحيح
اختصاصه بالمفردات وح فتناول عبارته والمعنى ولا حاجة الى ذكر الوضع
لانه معدوم وح قوله لان الصحيح اختصاصه بالمفردات الصحيح عدم اختصاصه (صه)
وان المركبات ايضا موضوعة بالوضع النوعي فتكون دلالتها وضعية لا عقلية
ثم من ثم قال الشاطبي لا بد من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام الاعجمي
فانه لفظ مفيد بالقصد ولكنه ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا
فلا بد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام
العربي والعجمي ثم على اعتبار قيد العربي في حد الكلام تخرج دلالة الكلام العقلية (الوضع صح)
كما اذا قال شخص غير مشاهد زيد قائم فانه يفيد حياته وتلك الاستفادة
بطريق العقل ويخرج بذلك ما يفيد معنى بسبب التصحيف فليس كلاما
اصطلاحا لان الاستفادة بطريق العقل ويخرج ايضا المفيد بالوضع غير
العربي قوله مثال اجتمعا فيها المثال الجزئي يذكر لايضاح القاعدة ويرد عليه
بحث وهو ان ما ذكره المص ليس من قبيل التعريف لانه في الكلام بانه
عبارة عن كذا وكذا فكيف يكون هذا مثالا لان المثال انما يكون للقواعد
والمسائل والجواب ان كلامه يتضمن قاعدة كلية وهو ان كلما وجد
فيه هذه القيود يسمى كلاما عند النحويين وانما اختار المص التمثيل بالعلم
نافع لاشتماله على بعض حروف المخارج الثلاثة وليستنشط الطالب بذكر
نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب قوله الهجائية منسوبة للهجا وهو
والتهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر اسماء
تلك الحروف فالالفاظ التي يتهجى بها اسما مسمياتها الحروف البسيطة التي
هي حروف المباني تسعة وعشرون حرفا وسال الخليل بن احمد
اصحابه فقال كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا انه نقول جيم
فقال

فقال انما اجبتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو المسمى وانما يقال الجه
والمسمى جـ فقط والها هذه للسكت نزيدة وفقا لقاعدة الخط قوله والالف من الحلق
فيه تسمح لانها من الجوف قوله من اللسان اي مع ما بين اصول الثنايا العليا قوله اذا
كان السامع يجهل ذلك فيه ما تقدم لك فلا تغفل تنبيهات الاول
اشترط جماعة في الكلام ان يكون من ناطق واحد فاذا قال انسان قام وقال اخر
زيد فليس كلاما وعليه الشيخ ابو بكر الباقلاني من ائمة الاصول وصحح ابن مالك عدم
اشتراطه واعترضه الدماميني بما يطول بسطه ورده الحلبي فراجعه الثاني
بين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق لانها مسند ومسند اليه ولو لم تفد
كجملة الشرط والجملة غير المقصودة بالفائدة كالصلة والصفة فانها انما ذكرت
لتعيين الموصول او الموصوف فهذه كلها يقال لها جملة ولا يقال لها كلام
ويجتمعان في نحو زيد قائم ولا ينفرد الكلام فهو اخص والجملة اعم قوله وكل مركب
الخ اعلم ان كل مركب لا بد له من علل اربع مادية وهي اجزاؤه وعلة فاعلية
وهو الفاعل للمركب له وعلة صورية وهي صورته الحاصلة بعد التركيب وعلة
غائية وهي ثمرته ونتيجته المترتبة عليه كالجلوس على السرير مثلا وكالفائدة
الكلام قوله واجزا الكلام المراد بها الجنس فانه قد يتركب الكلام من جزئين فقط
وان الاسم والفعل والحرف بدل من ثلاثة وقدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام
من نوعه دون اخويه فانه قد يلتئم الكلام من اسمين كزيد قائم وقدم الفعل
على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما يتاتى من الاسم لكنه يتركب من
الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فلا
يقع ركنا في الاسناد اصلا ثم المراد ان الكلام مما صدقات الثلاثة اعني الاسم (صح)
والفعل والحرف كزيد وضرب وفي مثلا لانه يتركب من هذه الثلاثة اعني
لفظ الخ بل المراد من افراد الاسم اي الافراد التي يصدق عليها لفظ اسم
وكذا يقال في الفعل والحرف قوله ولا رابع لها بالاستقرا لحصر الكلمة في الثلاثة
استقرائي قوله ولا رابع لها ذكره وان كان مستغنى عنه بقوله وهي الكلمات
الثلاثة فان هذه الجملة تفيد الحصر تمهيدا وتوطئة لقوله وذهب ابو

المضارع ٢

جعفر قوله اسم الفعل اي الماضي كهيهات بمعني بعد واسم الفعل المضارع كأوه بمعني
اتوجع واسم فعل الامر كصه بمعني اسكت ثم ان ابي جعفر لم يسمه اسم فعل حتي يرد
عليه ان تسميته اسم فعل تبطل دعواه فلذلك قال الش وسماه خالفة ٢ علي انه
قد يقال لو سماه اسم لما بطل دعواه لجواز ان يريد الاسم بالمعني اللغوي وهو
ما دل علي مسمي وهو بهذا يشمل الفعل والحرف قوله لانه خلفه عن الفعل ٢ المعني صح
علة لتسميته خالفة ومعني كونه خلفا عن الفعل انه يقوم مقامه في افادة معناه
فان اسما الافعال انما وضعت لتكون عوضا عن افعالها الحامل لهم علي ذلك طلب والاختصار
الاقتصار لانها تستعمل بلفظ واحد في حال اسنادها سوا للمذكر والمونث
مفردا او غيره ولافادتها المبالغة في المعني فان هيهات ابلغ في الدلالة علي البعد
من بعد قوله وهذا القول اي قول جعفر بن صابر بان اسم الفعل قسم رابع ليس
من قبيل الاسم والفعل والحرف قوله الاجماع اي اجماع النحاة والمراد بالاجماع
هنا الاجماع بالمعني اللغوي وهو مطلق الاتفاق لا الاجماع باصطلاح الاصولـ لبيني
وهو اتفاق اهل الحل والعقد من الايمة في عصر علي حكم من احكام الدين ثم ان
القدح بخرق الاجماع لا يحسن في مقام الرد علي ابن صابر فانه انما يتم ان لو قلنا
ان الاجماع في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه والمسئلة ليست اتفاقية
فالاحسن ان يرد علي ابن صابر بان اسم الفعل من افراد الاسم لان المراد بالاسم
هنا ما قابل الفعل والحرف وهو يشمل اسم الذات كزيد في زيد قايم واسم
اللفظ في زيد ثلاثي واسم المعني كسبحان واسم الفعل اما مدلوله الفعل
الاصطلاحي كهيهات مثلا موضوع لبعد علي ما هو الراجح او انه موضوع للفعل
اللغوي الذي هو الحدث فتكون هيهات موضوعة للبعد كما قاله البصريون
وجري عليه الرضي فان قلنا بالاول فهو من قبيل زيد ثلاثي وان
قلنا بالثاني فهو من قبيل سبحان فتحصل انه اما اسم للفظ او اسم للمعني
وفيه بحث وهو انه كيف يدعي الاجماع وقد خالف الفرا في المسيلة وهو
ممن لا ينعقد الاجماع بدونه ٢ في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين حيث ٢ لانه صح
قال في كلا انها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا والجواب ان الفرا

لم

لم يحكم بانها غير الثلاثة بل قال بالوقف يعني توقف فلم يتحقق دخولها تحت اي
قسم من الثلاثة لتعارض الادلة وقد نص في المغني علي انها عند سيبويه والمبرد
والزجاج واكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر قوله والمراد ان الكلام الي اخره
جواب عن اعتراض يرد هنا وهو ان جعل الاسم والفعل والحرف اجزا للكلام يقتضي
توقف حقيقة الكلام علي الثلاثة وليس كذلك فان الكلام قد يتركب من نوع
الاسم وحده كزيد قايم ومحصل الجواب ان الكلام قد يتركب من مجموع هذه
الامور اي بعضها مجتمعة او منفردة فمعناه انه لا يخرج عنها قوله فان التركيب
الخ علة لتركيب الكلام من مجموعها لا من جميعها قوله نحو قلما قل فعل ماض واتصلت
به ما الحرفية الكافة فصار يستعمل بمعني النفي وكفته ما عن العمل في الفاعل
فهو فعل لا فاعل له ومثله طالما وكثر ما وقصر ما قوله وحبذا الراجح الذي ذكره
ابن خروف قال الاشموني وهو ظاهر مذهب سيبويه انه لا تركيب في حبذا بل حب
فعل ماض لفاعله فحب فعل ماض وذا فاعل وزيد في قولك حبذا زيد مبتدا
خبره جملة حبذا والقايلون بالتركيب فرقتان فرقة تقول ان حبذا بمنزلة
فعل فزيد فاعل في حبذا زيد وهولا غلبوا جانب الفعل لتقدمه وفرقة تقول
انها اسم تغليبا لجانب الاسم الذي هو ذا لشرفه فحبذا مبتدا وزيد خبره او بالعكس
والمعني علي هذا المحبوب الممدوح او الممدوح المحبوب علي الاعتبارين قوله
نحو ذلك هو مكرر مع القسم الثاني وما قاله الشيخ من ان المغايرة بينهما بتقديم
الاسم هنا وتاخيره هناك لا يفيد شيا لانا لو نظرنا الي هذه التفرقة لزادت
الاقسام فالاولي اسقاط هذا ويذكر بدله التركيب من فعلين وهو وان لم يوجد
لا يضر ذكره لاننا بصدد التقسيم العقلي لا الواقع ولذلك قال في اللب وشرحه
والتركيب العقلي ينتهي الي ستة اقسام ان لم يراع الترتيب اسمان وفعلان
وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف واما اذا روعي الترتيب
فينتهي الي تسعة لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار
التقديم والتاخير الي قسمين قوله وهو قسمان الخ هذا بالنظر لاول ما
يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل ان الكلام لا يوجد من نوع الحرف

ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من الاسم فقط واقل ما يوجد
ويتحقق من اسمين او من اسم وفعل والا فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد
قائما او من فعل وثلاثة اسما نحو علمت زيدا منطلقا ومن فعل واربعة اسما
نحو اعلمت زيدا عمرا منطلقا او من جملتين جملتي الشرط والجزا نحو ان قام زيد
قام عمرو وبنا على ما ذهب اليه السيد من ان الكلام مجموع الشرط والجزا وقال الرضي
ان الكلام هو جملة الجزا واما جملة الشرط فهي لتقييد الجواب اما القسم وجوابه
نحو والله ان زيدا عالم فالكلام هو الجواب بلا نزاع وجملة القسم للتاكيد والتاييد
قوله خبرا عن الاخر المراد الخبر بالمعنى اللغوي وهو ما اسند للشي وهو ما عبر عنه اولا
بالحديث فغير العبارة تفنن واحترز بقوله على وجه يكون الخ من تركيبها كلمة واحدة
كما تقدم في حيوان او غلام زيد قوله ولا مدخل للحرف في ذلك اي التركيب المفيد
ولا ينافي هذا عده جزا من اجزا الكلام لانهم انما عدوه جزا بالنظر الى انه يوتى به
للربط بين اجزائه على انه قد يتوقف المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد
فان هل اخرجت الكلام عن الخبر الى الانشا وح فكونه جزا بالنظر للجملة اي هو
جز في الجملة بالنظر لبعض الصور قوله نحو زيد في الدار الربط الذي حصل
من الحرف هنا هو جعل زيد مظروفا والدار ظرفا قوله ان تضرب اضرب اعترض
بان الربط هنا وقع بين جملتين فلم نسب المص الربط الى فعلين واجيب
بانه اعتبر الربط بين فعلين نظرا لظهوره لان الخلاف فيهما وهو الجزم وهذا
الكلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين مضموني الجملتين لان
المعنى ان تحقق منك ضرب تحقق مني ايضا اما نحو ان جاء زيد فهو مكرم
فالربط وقع بين فعل وجملة وفي نحو جاء زيد فاكرمه الربط بين جملتين
فان الفا صيرت الجملة الاولى سببا والثانية مسببا قوله نحو مررت بزيد فان
قلت ان الحرف قد ربط بين الجملة اعني مررت لانها فعل وفاعل والاسم
وهو زيد المجرور فلم نسب الربط لخصوص الفعل والجواب انه الفعل
لما كان مقصودا من الجملة نسب اليه الربط لان المعنى المقصود ربط
المرور بزيد وذكر الفاعل هنا لتشخيص ذلك الفعل وتعيينه ويوجد في بعض

النسخ

النسخ نحو مررت بزيد بدون تا الضمير وهي ظاهرة لا غبار عليها قوله فعلامة
الاسم الفا للفصيحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فالفظ وهذا شروع
في ذكر علامات كل من اجزا الكلام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف والمراد
بالاسم هنا افراده من نحو زيد ورجل لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي
هو الحقيقة الكلية ثم ان ما ذكره المص من العلامات ليس مطردا في كل اسم بل هنا
افراد لا تقبل هذه العلامات وهي اسما نحو هيهات وكيف ونزال ودراك وحينئذ
فليست اللام في قوله الاسم للاستغراق لانها لو جعلت له كان مفاد الكلام ان كل
اسم يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح ان تكون للجنس لان ال الجنسية
مدخولها الحقيقة نحو قولك الرجل خير من المراة اي ماهية الرجل وحقيقته
خير من ماهية المراة بقطع النظر عن الافراد ومعلوم ان الذي يميز بالعلامات
هو افراد الاسم لا حقيقته واما حقيقته اعني كلمة دلت على معنى في نفسها ولم
تقترن بزمان وضعا فهي امر اعتباري لا وجود له في الخارج وانما الموجود افراده
كما هو شان جميع الماهيات ولا يصح ان تكون ال للعهد الخارجي لان ال التي
للعهد الخارجي مدخولها فرد معين من افراد الحقيقة كقوله تعالى فارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول اي الرسول المعهود الذي ارسل اليه
وهو سيدنا موسى عليه السلام الذي هو فرد من افراد مطلق رسول الشامل
لجميع الرسل ولا يصح ان تكون للعهد الذهني لان مدخولها فرد واحد لكنه غير
معين كقوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب اي فرد ما من افراد الذئب فهذه
احتمالات ال وقد علمت انه لا يصح واحد منها وقد يقال ان ال للاستغراق
وهو هنا عرفي لا حقيقي والمعنى ان كل فرد من افراد الاسم القابل لهذه
العلامات يتميز وح فقوله الاسم اي ما صدق عليه الاسم في الجملة قوله
المميزة له فيه اشارة الى ان العلامة هنا من قبيل الخاصة فتكون مطردة اي
كلما وجدت وجد الاسم منعكسة اي كلما انتفت انتفى فتكون كالتعريف وفيه
انه لا يلزم من نفي العلامة نفي الاسمية والجواب ان المراد انه متى انتفى جنسها بمعنى
انه لم يوجد شي اي متى كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بمرا
دفه

انتفت الاسمية فلا ينافي انه قد تنتفي بعض العلامات وتوجد الاسمية لوجود
علامة اخري فان كلامنا في جنس العلامة لا في شخصها قوله عن قسيم تشبيه
قسيم والفرق بينه وبين القسم بدون بالاعتبار فهما شيء واحد متحدان ذاتا بالباء صح
مختلفان اعتبارا واما الفرق بينه وبين المقسم بيم اوله فتحقيقه توضيحه ان المقسم
هو الامر الكلي الصادق على الاقسام الشامل لها والقسم هو الاخص المندرج تحته
ويقال لذلك الاخص ايضا قسيم بالنظر لبقية الاقسام فهو شيء واحد يقال قسم
وقسيم باعتبارين مختلفين فالكلمة بالنظر للاسم والفعل والحرف يقال مقسم
وكل من الاسم واخويه يقال له قسم بالنظر لاندراجه تحت الكلمة وقسيم بالنظر
لكل واحد منهما مباينا للاخر ومندرجا تحته امر كلي قوله الخفض هذه عبارة معه صح
الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال ابن هشام في شرح العمدة وذكر الجر اولى
لانه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو عجبت من ان قمت ولانه يتناول
الجر بالحرف وبالاضافة زاد في تعليقه وبالتبعية وبالمجاورة وبالتوهم اي على القول
بذلك واختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه بالمعنى ولا يخبر الا عن الاسم
فلا يجر الا الاسم فان قيل كان ينبغي التعريف بمطلق الاضمار عن الخصوص
الخفض فالجواب ان الاضمار عنه علامة مختصة اذ الاضمار عنه لا بد له
المبتدي بخلاف الخفض قوله وهو الكسرة التذكير بالنظر لمراعاة المرجع وهو
الخفض والاولى التانيث مراعاة للخبر وهو الكسرة كما في بعض النسخ وفي تعريف
الخفض بالكسرة قصور لانه لا يشمل الخفض بالياء كما في المثني والجمع ولا الجر
بالفتحة كما في الاسم الذي لا ينصرف ويجاب بان التعبير بالكسرة اقتصار
على الاصل واما غيرها فنائب عنها ثم ان تفسير المص الخفض بالكسرة يناسب
قول الجمهور ان الاعراب لفظي وقد صرح في المتن هنا على انه معنوي
فالاولى ان يفسره بانه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها قوله التي
تحدث اي في اللفظ كزيد او التقدير اما للتعذر كالعصي او للتثقل
كالقاضي او للمناسبة كغلامي قوله عامل الخفض اخذ الخفض في تعريف
الخفض موجب للدور الذي يفسد التعريف واجابوا بان التعريف لفظي

لا

لا يلزم الدور واطال شيخنا في حاشيته في رده فراجعه قوله ولا ثالث لهما الاولى
ان يقول ولا زايد عليهما وقد يقال انه يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منهما
قوله على الاصح مقابله اثبات الخفض بنفس الاضافة او بالحرف المقدر واثبات
الخفض بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة
نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت
لجحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول
الباء في خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه والاصح رجوع هذه الاقسام للجر بالحرف
او الاسم لان التابع في غير البدل مجرور بما جر به متبوعه لا بالتبعية وان الجر بالتبعية
يرجع للجر بالمضاف فالحركة في خرب ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب
هي الضمة المقدرة التي منع من ظهورها حركة المجاورة والجر بالتوهم يرجع
للجر بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم فقاعد معطوف على قائما منصوب
تقديرا بالفتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم
قوله وغلام زيد هاهنا بحث وهو انه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل
المضارع في نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع
مضاف ليوم والاضافة من خصايص الاسما واجيب بان المضاف اليه
ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من ان والفعل وانه لكن ان موجوده
ولا مقدرة اي هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسما حقيقة فهو في حكم
الاسم او بان الفعل في مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الاغراض من
مثل الاضافة هنا فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم قوله التنوين
وهو مصدر نون ينون تنوينا اذا ادخل النون فهو في اللغة ادخال
النون واما المعنى الاصطلاحي فقد ذكره المص بقوله نون الخ فتسمية
هذه النون تنوينا مجاز من قبيل تسمية الشيء باسم ذلك الشيء هذا
بحسب الاصل وقد صار الان حقيقة عرفية في النون الساكنة الزائدة
الخ قوله ساكنة الخ خرج المتحركة نحو النون الاولى في ضيفن ورعشن الاول
اسم للطفيلي الذي يتبع الضيفان والثاني اسم لكثير الارتعاش وقوله تلحق

وهو اما الحرف او الاسم في غير البدل بحرف او اسم
مماثل لما في متبوعه لا بالتبعية صح

في اللغة ه

ه

يخرج به النون

الاخر اللاحقة لغير الاخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله تلحق تحذف خطا خرج به نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا بنا على مذهب البصريين انها تكتب نونا ولهذا حذف قيد لغير توكيد الذي زادة غيره لاخراج هذه النون لما علمت انه غير محتاج اليه لخروجها بقوله تحذف خطا فان قلت للحاجة لذكر قيد السكون ولحوق الاخر لانه خرج بهما يخرج بقوله وتحذف خطا فالجواب ان الاصل في التعريف ذكر جميع القيود صريحا وان كان يلزم من احدهما الاخر لكن الاولى عدم الاكتفاء في التعاريف بدلالة الالتزام قوله غالبا فيهن اي في الامور الثلاثة وهي السكون ولحوق الاخر ونحو تحذف وصلا وانما اتي بهذا الاجل ان يصير التعريف جامعا ولا يخرج بعض افراد التنوين فالتقييد بقوله غالبا لادخال الصور التي ذكرها في التعريف التي اشار اليها بقوله ثمن غير الغالب الخ فلو لم يقيد بغالبا لم تدخل فيصير التعريف غير جامع قوله نحو محظورا انظر فان قلت لم يحذف التنوين هنا للتخلص من التقا الساكنين كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو اضرب القوم مع ان كلا منهما نون ساكنة فلاي شيء ابقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من التقا الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها هلا ساووا بين النونين وما الفرق فالجواب انهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل فابقوا التنوين وحذفوا نون التوكيد وايضا التنوين كالجزء من الاسم الا مكن للزومه له عند خلوه من الاضافة واللام ونون التوكيد الخفيفة ليست كالجزء من الفعل لانها غير لازمة له فلذلك حذفوها وابقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين قوله نحو شربت ما يا الخ فهو منصوب بفتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها التعذر وبيانه ان اصل ماموه ماخوذ من موهت الشيء اذا طليته بفضة او ذهب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار ماه ثم قد تبدل الهاء همزة وهي لغة المص وقد تحذف فتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف الالف ايضا للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي اشار اليها المص وغلبها بكون المحذوف حرفان الالف والهاء

فالتنوين

١٢

فالتنوين هنا لم يلحق الاخر بل لحق الاول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المص واعترض عليه بان الالف حذفت لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت فكان الالف ثابتة وحينئذ يكون التنوين لاحقا الاخر مقدرا على انا لو سلمنا ان التنوين لاحق للميم فهي ايضا موصوفة بكونها اخرا بمعنى انه لا شيء بعدها خلاف التنوين قوله وقد يحذف وصلا لم يبين المص ان هذا الحذف جائز او واجب وفي المغني ان الحذف هنا لازم فهو واجب وحاصل هذه المسئلة انه اذا وقع ابن او ابنة خلافا لابن عصفور نعتا لعلم ومضافا لعلم اخر حذف التنوين من اول العلمين وحذف الف ابن او ابنة خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وشرط بعضهم ان يكون الثاني ابا للاول حقيقة وان كان حدا العلم صح فلا حذف بل يحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكنا مع باء ابن فان لم يقع ابن بين علمين نحو جاء كريم ابن كريم او زيد ابنه اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الف خطا لقلة استعماله وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة الاستعمال ايضا ثم ان حذف الالف خطا على خلاف القياس لان قياس الكتابة بة ان تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا والوقف فحذف الالف من الخط اختصارا لكثرتها كما حذف التنوين لموجب حذفه هو موجب حذف الالف واشترط في حذف الالف ان لا يكون لفظ ابن في اول السطر لانه اذا كان في محل في اول السطر كان صح يبتدا به غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدا اول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالبا قوله وهو اقسام اربعة اقتصر عليها لانها هي المختصة بالاسم والا فالمشهور ان اقسام التنوين عشرة ونحن نتمم لك البقية اجمالا فنقول الخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف المد كقوله

اقلي اللوم عاذل والعتابن ۞ وقولي ان اصبت لقد اصابن

السادس التنوين الغالي وهو الزائد على الوزن اي وزن بيت الشعر اللاحق للقوافي المقيدة بالسكون نحو قوله

قالت بنات العم يا سلمى وانن ۞ كان فقيرا معدما قالت وانن

فالبيت من بحر الرجز والنون الاخيرة زايدة على الوزن السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة نحو قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي

او التناسب كقراءة سلاسلا واغلالا الثامن تنوين المنادي المضموم كقوله

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

التاسع تنوين الشاذ كقول بعضهم هولا قومك بتنوين هولاء العاشر تنوين الحكاية كما اذا اسميت رجلا بعاقلة فانك تحكيه في حال العلمية على ما كان عليه منونا فهو محكي قوله تنوين التمكين من اضافة الدال للمدلول اي التنوين الدال على التمكين والتمكين هو كون الاسم معربا ولو غير منصرف فلذلك قيل كان الاولى ان يقول تنوين الامكنية لانه الامكن المعرب المنصرف ويسمي ايضا تنوين الصرف وهو اللاحق لاسما المعربة المنصرفة غير ما جمع بالف وتاء وفايدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمتنع من الصرف قوله نحو زيد ورجل تنوين زيد للتمكين اتفاقا واما تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق انه تنوين تمكين ايضا والدليل على ذلك انك اذا اسميت به فان التنوين يبقي على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتنكير لزال بعروض العلمية فبقا التنوين دليل على انه للتمكين وفي الرضي انه لا مانع من ان يكون فيه التنوين للتنكير وللتمكين فاذا اسمي به تمحض للتمكين قوله تنوين التنكير وهو اللاحق للاسما المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون فهو معرفة تقول سيبويه بالتنوين اذا اردت مطلق رجل مسمى بذلك وبلا تنوين اذا اردت به معينا وهو سيبويه مستلا تلميذ الخليل بن احمد النحوي وهذا التنوين يقع قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه ويلحق اسم الفعل واسم الصوت نحو غاق غاق سماعا كصه ومه وانما كان لحوقه لاسم الفعل سماعيا

لانه

لانه قد اختص ببعض منها دون بعض فلو كان قياسا لدخلها كلها مع ان منها ما لا يجوز تنوينه كنزال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها بمعني اتعجب وبعضها يجوز فيه الامران التنوين وعدمه قوله وصه تقول لمن تخاطبه اذا اردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين واذا اردت سكوتا مطلقا صه بالتنوين وتقول ايه بالتنوين اذا اردت الزيادة من حديث ما وبتركه اذا طلبت الزيادة من حديث ما وان اردت صوتا مخصوصا قلت غاق غاق بالتنوين اذا اردت صوتا ما واذا اردت صوتا مخصوصا قلت غاق غاق وينبغي ان يعلم ان قولهم ما نون من اسم الفعل يكون نكرة وما لم ينون فهو معرفة مبني على القول بان الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر لانه جميع الافعال نكرات وذكر الاصمعي ان العرب لا تقول الا ايه ما لتنوين وانكر ما ورد من قول ذي الرمة وقفنا وقلنا ايه عن ام سالم قال ابو حيان والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك ويحكي انه جري ذكر الاصمعي بمجلس ابي علي الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثنا عليه وتفضيله على اعيان العلما في ايامه قال الناقل فرايت ابا علي كالمنكر لذلك وقال للقايل ما بلغ من امره قال كان يخطي الفحول من الشعرا انكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها ومراميها في قوله وقفنا البيت فقال ابو علي اما هذا فالاصمعي مخطي فيه وذو الرمة مصيب وهذه من اوابد الاصمعي التي يقدم عليها بغير علم قوله تنوين المقابلة علة تسميته بذلك ما نقله الشيخ عن الرضي هنا ونقل في التصريح عن الرضي ايضا ان تنوين جمع المونث السالم في مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر السالم فانها في مقابلة تنوين مفرده واستشكل هذا بان مفرد جمع المونث السالم قد يكون غير منون كفاطمة واجيب بان هذا معارض بجمع المذكر السالم فان مفرده قد لا يكون منونا كابراهيم واسماعيل ونحوهما من الاسما الممنوعة من الصرف وما ذكره من ان هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ورد بان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وايضا هو ثابت في الرفع والجر ولا عوض اذ ذاك وقيل انه تنوين تمكين ورد بانه يثبت مع التسمية

كعرفات ولو كان هذا التنوين للتمكين لزال حين القسمة لان تنوين التمكين
لا يجامع العلتين اعني العلمية والتانيث هنا ولهذا الوسمي بمسلمة وعرفة زوال
تنوينها فبقاؤه مع العلمية دليل علي انه ليس للتمكين قوله فانه اي التنوين
في مسلمات في مقابلة النون في زيدين اي والنون في زيدين مقام التنوين
في المفرد بحيث كونها علامة علي تمام الاسم قوله نحو جاء جوار اي جوار ونحوه من كل
جمع تكسير معتل جاء علي وزن فواعل كغواش او من كل منقوص مستحق لمنع الصرف
نحو اعيم تصغير اعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل اذ اصله اعيمي بوزن
افيعل كاحرج ونحو قاض علما علي امراة فانه يمنع من الصرف للعلمية والتانيث فكل
هذا وما اشبهه تستثقل فيه الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة في حالة الجر
وتظهر فيه الفتحة تقول جاء جوار ومررت بجوار فالاول مرفوع بضمة مقدرة علي
اليا المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها الثقل وتقول في حالة النصب
رايت جواري بظهور الفتحة ومثله بقية الامثلة المذكورة فان قلت لم لم تظهر
الفتحة النائبة عن الكسرة في حالة الجر فيقال في الجر مررت بجواري باثبات
اليا منصوبة كحالة النصب فالجواب ان الفتحة في حالة الجر نائبة عن الكسرة
والكسرة ثقيلة فكذا ما ناب عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فانها
ليست نائبة عن ثقيل بل هي اصلية فلم تستثقل فلذلك اظهرت ولم تقدر
قوله ويومئذ قال ابن هشام اضافة يوم لاذ من اضافة اعم الى اخص مترادفين
لا الامر وقال الدماميني لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو
وقت كذا وكذا قوله عوض عن حرف اي اصلي وهو اليا فاصله جواري
باليا والتنوين استثقلت الضمة علي اليا فحذفت اليا لالتقا الساكنين
فصار جوار بالتنوين بعد الرا ومعلوم ان هذا التنوين تنوين التمكين
وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر ان المحذوف لعلة كالثابت وقد حذفت
اليا هنا لعلة وهو التقا الساكنين فتكون في حكم الثابت فصيغة منتهى
الجموع موجودة وهي لا تجامع تنوين الصرف فحذف التنوين بسبب ذلك
فصار جوار بدون تنوين فخيف من ان تشبع الكسرة فتتولد عنها اليا فترجع

بعد

بعد حذفها ويحصل ثقل في اللفظ بعد رجوعها فاتي بالتنوين عوضا عن
اليا فهذا التنوين الموجود في جوار بعد الحذف عوض عن اليا واما التنوين الاصلي
الموجود في اصل الصيغة قبل الحذف وهو جواري فانه تنوين الصرف وقد زال ثم
ما ذكره الشارح من ان التنوين في جوار عوض عن حرف وهو اليا مبني على القول
بان الاعلال مقدم علي منع الصرف وهو الراجح لان سبب الاعلال قوي
وهو الثقل الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة للفعل
وهي غير ظاهرة وما سببه قوي ارجح مما سببه ضعيف اما علي القول
بان منع الصرف مقدم علي الاعلال فانه يكون اصله جواري باثبات
اليا بدون تنوين فيقال استثقلت الضمة علي اليا فحذفت الضمة واتي
بالتنوين عوضا عنها فالتقا ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا السا
فصار جوار فعلي هذا القول يكون التنوين عوضا عن حركة وانما عوض
التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به لحذف اليا الموجبة للثقل في الكلمة قوله
عن جملة المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى فلولا اذا بلغت
الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم وبالاكثر
كقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها فان التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث
وانما كان التنوين في اذ عوضا عن جملة لانه اي لان اذ يجب اضافتها الى الجملة
اتفاقا فلما حذفت الجملة المضاف اليها اذ اتي بالتنوين عوضا عنها وكسرت
اذ تخلصا من التقا الساكنين لان ذالها في الاصل ساكنة والتنوين ساكن
وقد تفتح كما في قوله تعالى قال فعلتها اذا وانا من الضالين قوله عن المفرد
اي كلمة مفردة قوله هذا هو الصحيح ومقابله انه تنوين عوض عن المضاف اليه
المحذوف لان الاصل في كل وبعض ان يضافا لما بعده فلما قطع عن الاضافة
لدلالة ما قبله عليه عوض عن المضاف اليه بالتنوين نحو قوله تعالى قل
كل يعمل علي شاكلته اي كل انسان فحذف انسان المضاف اليه كله وعوض
عنه التنوين قال الشيخ عميرة ان تنوينهما عوض عن المضاف اليه
بلا مرية الا انه مع ذلك تنوين صرف اي تمكين لانه مدخوله معرب فرسه

من القسم الاول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه تنوين عوض لا غير
لانه مدخولهما مبني قوله والالف واللام اي يتميز الاسم ايضا بدخول
الالف واللام اي بدخولهما عليه في اوله والمراد بهما الزائدتان على بنية
الكلمة سواء كانت ال موصولة كالضارب والمضروب او زائدة اي ليست
معرفة ولا موصولة مقارنة للوضع كاليسع والآن والذي او عارضة للضرورة
نحو وطبت النفس يا قيس عن عمرو او للشذوذ نحو ادخلوا الاول فالاول
او للمح الاصل كالحارث او في العلم بالغلبة كالعقبة ولو عبر المصنف بال كان اولى
لان ما وضع على حرف بطريق الاصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال
الباء للجر ولا يقال ب وما وضع على اكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب
من الالف واللام ال وقد يعتذر عنه بانه عبر بما هو الاشهر عند المبتدي
والاقرب لفهمه وانما اختصت المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامة
عليه لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم
دون الفعل والحرف قوله الغلام هو في الاصل ماخوذ من الغلمة وهي
شدة الجماع لان هذا المعنى انما يكون حالة الشباب وقوة البنية ثم
غلبت عليه الاسمية فصار اسما كالمومن والكافر فانهما بحسب الاصل
اوصاف لكنهما صارا اسمين جامدين قوله واليقظان صفة مشبهة ومعناه
الحذر اي دائم التنبه والتيقظ ثم ان ال في الغلام معرفة قطعا بلا خلاف واما
في اليقظان فقيل هي كذلك وقيل موصولة لان ال الداخلة على الصفة
المشبهة موصولة وجرى عليه ابن مالك في شرح الطبلاوي الصحيح ان ال في
الصفة معرفة واما ال الداخلة على افعل التفضيل نحو الافضل والاعلم
فمعرفة اتفاقا لا موصولة فان قلت قد دخلت ال على الماضي كقولهم الفعلت
وعلى الفعل المضارع في قوله

ما انت بالحكم الترضي حكومته ... ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل

فالجواب ان ال في الاول استفهامية فاصلها هل فابدلت الهاء همزة والثاني
من قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل ال بدلها وهي ام عند حمير لانهم يقلبون

اللام ميما

وهذا اصح

اللام ميما وبها نطق صلى الله عليه وسلم فقال ليس من ام بر ام صيام في ام سفر
كما هو مشهور قوله وحروف الخفض من اضافة السبب للمسبب اي الحروف التي
هي سبب في الخفض اي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم
ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لانها توجد الخفض
المختص به فان قيل لا حاجة لذكرها فان الخفض يغني عنها اجيب
بانه نص عليها لتدخل الاسماء المبنية نحو هذا فان الخفض لا يظهر فيها بل هي في
محل خفض لان اعراب المبني محلي فاذا قلت مثلا مررت بهذا يكون مبنيا
على السكون في محل جر ولا اثر للخفض هنا ظاهرا فالخفض لا يغني عن ذكر حروف
الخفض لاجله فان قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله

والله ما ليلي بنام صاحبه ... ولا مخالط الليان جانبه

وقول بعضهم ما هي والله بنعم الولد وقول اخر نعم السير على بئس العير
ونحو ذلك فالجواب ان حرف الجر هنا داخل على اسم محذوف والاصل
في الاول ما ليلي بليل نام صاحبه وفي الثاني ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثله
التقدير على غيره على بئس العير ثم انه انما اقتصر المصنف على هذه العلامات
لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة وقال الجلال في الاشباه
والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدها فمن اراد الوقف
عليها فليراجع قوله وعلامة الفعل اي ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد
اعم من ان تكون من افراد الماضي كقام او المضارع كيقوم او الامر كقم وليس
المعنى ان العلامة للفظ فعل بل لافراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع
الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كافعل به وما
افعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت وحبذا وكفى من كفى بهند
ان تفعل وقال الشاطبي ان هذه افعال ماضية تقبل تاء التانيث بالنظر
الى اصلها وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجردها عن التاء
والعبرة بالاصل ولذلك يراد جميع افراد الفعل ثم ان قوله علامة مبتدا
وقوله قد خبر ولا يخفى ان قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به

ولا عنه والجواب ان معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد
لفظه وهذا لا ينافي انه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله انه اذا التفت
لمعنى الحرف لا يصح ان يخبر به ولا عنه كما اذا لوحظ معنى الفعل ايضا فانه لا
يصح ان يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا
اريد لفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض اي اللفظ فعل وحاصل
هذه المسئلة ان الالفاظ كما انها موضوعة لمعانيها وضعا قصديا وهي بهذا
المعنى تكون اسما وفعلا وحرفا كذلك هي موضوعة لانفسها وضعا غير قصدي
على ما ذهب اليه السعد التفتازاني وعلى هذا فكل لفظ اريد به نفسه فهو اسم
منقول علم لنفسه فتكون من اعلام الاشخاص لكونها موضوعة لشيء
بعينه غير متناولة غيره وقيل من اعلام الاجناس لكونها علما للمفهوم الكلي
لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بان دلالة الالفاظ
على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلا لوجودها في المهملات ايضا لان نحو
صسق مركب من ثلاثة احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما
لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن الفاظها سواء كانت موضوعة
او مهملة ودعوى ان الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا او
غير قصدي وانها اسما بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد
اللغة على ان اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكب
تفصيا عن الزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في كلام بعض النحاة من ان
اللفظ اذا اريد به نفسه كان علما لم يرد به انه علم حقيقة بل اراد انه بمنزلة العلم
في تعيين المراد وتشخصه بل تحضر هي بانفسها لا بدوال في ذهن السامع
فالحكم عليها بذلك الحضور اهـ فيكون الحاصل ان اللفظ اذا اريد به نفسه
فهو علم له او بمنزلة العلم في جريان احكام الاسم عليه سواء كان مهملا او مستعملا
لكن اجراء احكام الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيده المذهب الاول وهو مذهب
السعد وللسيد ان يقول انما قبل احكام الاسم عليه وخواصه لكونه في تاويل
الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه العبارة وان كان فيها صعوبة للمبتدي لكثرتها

لنفاستها

لنفاستها وعموم نفعها وشحنا بها حاشيتنا حرصا على تقييد اوابد الفوائد
فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار يكون كل من قد وضرب وقع مبتدا يكون
اسما كما علمت والاخبار عن قد بانها حرف وضرب بانه فعل يفيد خلاف ذلك لان المبتدا
عين الخبر والجواب ان معنى قولنا قد حرف اي ما صدق عليه قد من الافراد الواقعة
في غير هذا التركيب في نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك لان قد الواقعة هنا مبتدا فانها
اسم لارادة لفظها وكذا يقال في ضرب فعل فتفطن قوله وقد اي الحرفية وانما يقيدها
بذلك لانها المرادة عند الاطلاق فخرج الاسمية وهي تستعمل تارة بمعنى حسب
اي كافي فالاكثر في استعمالها ان تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم
بمعنى حسب مبني على السكون في محل رفع مبتدا وزيد مضاف اليه ودرهم خبر
ويقال قد زيد درهم برفع قد فهي مبتدا مرفوع بالضمة الظاهرة وزيد مضاف
اليه ودرهم خبر وتلحقها نون الوقاية فيقال قدني درهم فقدني اسم فعل بمعنى
يكفي مبني على السكون والياء ضمير المتكلم مبني على السكون في محل نصب مفعول
مقدم ودرهم فاعل مؤخر قوله وتدخل على الماضي الخ قال الشيخ ابو حيان
الذي تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس ان قد حرف تحقيق اذا دخلت على
الماضي وتوقع اذا دخلت على المستقبل اي المضارع اهـ وتكون للتقليل اي تقليل
وقوع الفعل كما في نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب او تقليل
متعلقه كما في نحو قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه فان ما نحن عليه من الاحوال
بالنسبة لافراد معلوماته تعالى التي هي افراد الجائز والواجب والمستحيل اقل
معلوماته فان من افراد الواجب وهي صفاته تعالى وكمالاته التي لا تتناهى
ونقائص هذه الكمالات مستحيلة فهي ايضا غير متناهية وافراد الجائز غير   بيان الكمالات
متناهية اذ منه نعيم الجنة الذي لا يتناهى وما نحن فيه بعض افراد
الجائز فظهر انه اقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في هذين المثالين للتحقيق
اما الثاني فظاهر ان علمه تعالى بما نحن فيه محقق واما الاول فان التقليل فيه
مستفاد من الصيغة اي لفظ كذوب وبخيل وليس مستفادا من قد لانه
اذا لم يحمل على ان صدور الصدق والجود قليل كان الكلام فاسدا يناقض اوله

اخره لان كذوب وبخيل من صيغ المبالغة فكل منهما يفيد الكثرة واذا كان الكذب
كثيرا لزم ان يكون الصدق قليلا واذا كان البخل كثيرا لزم ان يكون الجود قليلا اذ لو كان كل
من الجود والصدق لما صح التعبير بكذوب وبخيل هذا معنى مناقضة اول الكلام
لاخره وقد تاتي قد للتكثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك في السما اي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية وانشد بيت الهذلي قد اترك
القرن مصفرا انامله قوله والسين اي مسماها وهو سين فانها التي تدخل
على المضارع لا للفظ سين وهي الدالة على التنفيس اي التراخي والتاخر
لوقوع الفعل في الزمن المستقبل وهي صيغة مستقلة ليست مقتطعة
من سوف خلافا للكوفيين وهل زمن الاستقبال فيها اضيق من سوف او
زمنهما واحد فيكونان مترادفين ذهب البصريون الى الاول اخذا من
قاعدة ان كثرة البنا تدل على زيادة المعنى وذهب بعض الى الثاني
واجاب بعضهم بان قولهم كثرة البنا الخ ليس مطردا قوله تا التانيث
اي مسماها والمراد التا الدالة على تانيث المسند اليه وهو فاعل الفعل
كقامت هند فخرجت التا في ربت وثمت على لغة من سكنها فانها لتانيث
اللفظ وقوله الساكنة اي اصالة فلا يضر تحركها لعارض نحو ضربتا وقالت
امراة العزيز وقالت امة بالنقل وخرج بها تا التانيث المتحركة اصالة
بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم كقائمة وقاعدة او بحركة بنا فانها
توجد في الاسم نحو لاحول ولاقوة وفي الحرف نحو ربت وثمت على ما هو الكثير
في تحريكها قوله بالصيغة اي بنفس الصيغة وسياتي محترز ذلك في كلامه
والمراد ان الصيغة موضوعة للطلب وان استعملت في بعض الصور للاباحة
او التهديد او نحو ذلك مجازا قوله باللام اي ظاهرة كما مثل او مقدرة
كقوله تعالى والوالدات يرضعن اي ليرضعن فالوالدات مبتدا ويرضع فعل
مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهو في محل جزم
لدخول لام الامر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من الفعل
والفاعل في محل رفع خبر المبتدا وقد ظهر لك من هذا الاعراب ان الفعل

وحده

وحده في محل جزم وانه مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدا
فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل بالمخاطبة فهو اسم فعل امر نحو صه ومه
وان قبل بالمخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم ان
المص اقتصر على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال في كتاب
الاشباه والنظائر ان جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة
وعدها هناك قوله وعلامة الحرف ان لا يقبل شيا من ذلك اورد عليه انه اما
ان يريد بذلك ما ذكره هنا من العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيا من علامات
الاسما ولا من علامات الافعال الافعال واما ان يريد بذلك خصوص ما ذكره
هنا من العلامات فان اراد الاول وهو المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكره
كان فيه احالة على مجهول وايضا يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع
علامات الاسم وجميع علامات الفعل ويعلم انتفا تلك العلامات عن الكلمة وهذا
امر عسر جدا وان اراد الثاني ورد عليه ان هناك الفاظا لا تقبل شيا من هذه
العلامات التي ذكرها وليست حروفا بل هي اسما نحو قط في ما فعلته قط
فانها اسم ظرف لاستغراق الزمان الماضي وهي لا تقبل شيا من العلامات
التي ذكرت والجواب انا نختار اما الاول ونقول ان هذا الكتاب موضوع
للمبتدي وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف ومعلم فتسمح المص
في ذلك اعتمادا على الموقف المعلم فان المبتدي لا يستغني عنه او الثاني
وان المعنى لا يقبل شيا من العلامات المذكورة اي بنفسه او بمرادفه
وقط مرادفة للزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول
حروف الخفض فانك تقول سافرته في زمان والزمان وزمان زيد خير
من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض ايضا بان تعريف الحرف بما ذكر دور لانه علامات
الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور وهو
توقف الشي على نفسه وهو الدور واجاب بعضهم بان الحرف
له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون
عدمه علامة الحرف لا من الجهة الاولى قوله ثم اللفظ ثم هذا الترتيب

الذكري اي الاعتباري لا للترتيب الزماني ومحصله ان الترتيب هنا بحسب الاعتبار كان
بعد ان فرغ من حد الكلام وبيان اجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال واعلم
ايضا ان اللفظ الخ ويصح ان تكون ثم للاستيناف لان هذا الكلام مستانف ومنقطع
عما قبله وال في اللفظ للعهد الذكري اي اللفظ الذي سبق تعريفه وهو الموضوع
فان المنقسم الي المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قال الحلبي من ان المراد
اللفظ ولو مهملا فليس علي ما ينبغي لان المهمل لا دلالة له علي شيء وقد اعتبر
في مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه قوله مفرد بدا به لان هذا مقام
تقسيم والمنقسم لهذين اللفظين ذات اللفظ اي افراده الحقيقية ومفهومه
اي الصورة المتمثلة الخ واذا كان التقسيم بحسب الذات والحال ان المفرد جزء المركب
وقد تقرر ان الكل يتوقف علي الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما علي الكل
الذي هو المركب تقدما طبيعيا فناسب ايضا ان يتقدم في الوضع ليوافق
الوضع الطبع قوله لانه لا يخلو الخ كان الاولي اذ يقول لانه اما ان يدل جزؤه
علي جزء معناه او لا يدل بتقدم مفهوم المركب علي مفهوم المفرد لان هذه
العبارة وهي قوله لانه لا يخلو الخ مفيدة لتعريف كل من القسمين وتقديم
تعريف المفرد علي تعريف المركب ليس علي ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقديم
تعريف المركب علي المفرد لان القيود في تعريفه وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية
والوجود سابق في التصور علي العدم اي ثبوت الشيء سابق في التصور
علي عدمه اي ثبوت الشيء سابق في التصور علي عدمه وفي تعريف المفرد
سلبت دلالة جزء اللفظ علي جزء المعني وقد اثبتت للمركب وسلبها فرع عن
تعقل ثبوتها وقوله لانه اسم ان ضمير الشان وجملة قوله لا يخلو خبر
اي ان ماصدق اللفظ وافراده بحسب الخارج لا يخلو واحد منها عن ان
يتصف اما بالافراد او التركيب والحصر في القسمين استقرائي فما ذكره
من قوله لانه الخ ليس دليلا لان الحصر الاستقرائي اي لا يستدل عليه بل
هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود الي المقسم قوله او يدل الخ حاصل
ما ذكره من القيود في تعريف المركب ثلاثة ان يكون اللفظ جزء وان يدل ذلك

الجزء

الخ صح

الجزء وان تكون دلالته علي جزء المعني فخرج بالقيد الاول ما لا جزء له اصلا كهمزة
الاستفهام وواو العطف مثلا وبالثاني ما له جزء ولكن لا يدل علي شيء كالزاي
من زيد والعين من عمرو وبالثالث ما له جزء يدل لكن لا علي جزء المعني كعبد الله
علما فان كلا من الجزئين له دلالة اما الاول فانه يدل علي ذات متصفة بالعبودية
والله يدل علي الذات الواجب الوجود لكن لا دلالة من ذينك الجزئين علي شيء من
معناه وهو ذات الشخص المسمي بعبد الله وحذف المص قيدا رابعا وهو ان
تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه علي جزء معناه
لكن لا تكون دلالته عليه مقصودة كما اذا سمي شخص بحيوان ناطق فان
مجموع حيوان ناطق يقصد به الدلالة علي الذات المعينة المسماة به ولا يقصد
بكل من الحيوان والناطق مفهومه الاصلي وان كان جزءا من المسمي لان الحيوانية
والناطقية جزء من ذات المسمي والجزء الاخر التشخص لكن لا دلالة للجزئين علي
الحيوانية والناطقية من حيث انها جزء المعني العلمي اذ لا تتصور دلالة
جزء اللفظ باعتبار الوضع الاخر من حيث انه جزء ومعني ذلك الوضع الاخر ثم
اعلم ان ما خرج بقيود تعريف المركب داخل في المفرد وما خرج من المفرد داخل
في المركب اذ لا واسطة بينهما وبتوضيح تعريف المركب يتضح المفرد اتم اتضاح
لانه مقابله وبضدها تتميز الاشياء فلذلك تعرضنا للكلام علي المركب
دون المفرد وبقي ان تعريف المفرد والمركب بما ذكر اصطلاح للمناطقة
ذكره النحاة في كتبهم وخلطوه باصطلاحهم واكثر النحاة علي ان المفرد ما
تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به بحسب العرف فعبد الله
علما علي هذا القول مركب وعلي القول الاول مفرد ويرجح القول الثاني
انهم يقولون في مثل عبد الله انه مركب تركيبا اضافيا ويعربون كلا
من جزئيه باعراب ولو كان مفردا لاعرب باعراب واحد قوله والمفرد ال
للعهد الذكري اي المفرد الذي ذكر في التقسيم قوله ثلاثة اقسام من
تقسيم الكلي الذي هو المفرد الي جزئياته التي هي الاسم والفعل والحرف
والحصر في الثلاثة استقرائي قوله اما ان يستقل بالمفهومية ضمير يستقل

الصواب ان يقول كزيد وعمرو

بعود الى المفرد والمفهومية كون الشيء مفهوما والاستقلال بالمفهومية عبارة
عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام امر اخر اليه وهذا المعنى هو معنى قولهم
يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من النحاة مؤدى العبارتين واحد وهو عدم
الاحتياج في فهم معنى اللفظ الى ضميمة غيره اليه فمعنى قولهم ما دل على معنى
في نفسه ما دل بنفسه على ذلك ولم يحتج لضميمة قوله الثاني الحرف اي ما لا
يستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية
ان دلالته على معناه كدلالة في على الظرفية مثلا متوقفة على ذكر شيء اخر
وهو المظروف والظرف في قولك زيد في الدار مثلا فقول النحاة الحرف ما دل
على معنى في غيره في سببية اي ان دلالته على معناه بسبب انضمام غيره
اليه بخلاف الفعل والاسم فان كلا منهما يدل على معناه في نفسه وحده
بدون ان ينضم الى غيره قوله بدل بهيئته افاد كلامه ان دلالة الفعل على
الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضيحه ان الفعل مركب من المادة والهيئة
والمادة هي حروفه مثل ض ر ب في ضرب والهيئة هي الحركات والسكنات
وتقدم بعض الحروف على بعض فيدل الفعل بمادته على الحدث وهو
الضرب مثلا في ضرب وعلى الزمان الماضي بهيئته والدليل على ان الهيئة
دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلافها مع اتحاد المادة فان ضرب
يدل على الماضي ويضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف
الزمان مع كون المادة واحدة وهو ض ر ب واحترز بالدلالة بالهيئة
على الزمان عن الدلالة بجوهر اللفظ فانها تكون بالاسما كامس وغدو غير
ذلك قوله الثلاثة وهي الماضي والمستقبل والحاضر قوله الثاني الاسم
اي الثاني من هذا التقسيم وهو قوله اما ان يدل بهيئته الخ وقوله والاول
الفعل اي الاول من هذا التقسيم قوله والعناد حقيقي العناد معناه التنافي
ومعنى هذه العبارة ان قولنا الكلمة اسم او فعل او حرف قضية منفصلة
حكم فيها بتنافي اجزائها الثلاثة في الجمع اي التحقق والخلو اي الانتفا ومعنى
ذلك ان هذه الثلاثة لا يمكن ان تجتمع كلها في شيء واحد بحيث تكون كلمة

اسما

٢٢

اسما وفعلا وحرفا ولا اثنان منها ايضا ولا تنتفي هذه الثلاثة بان توجد
كلمة ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا بل حيثما وجدت كلمة فهي اما اسم وفعل
او حرف فهذه القضية نظير قولك العدد اما زوج او فرد اذ كل عدد لا يخلو عن
ان يكون زوجا او فردا فلا يجتمعان في عدد ولا ينتفيان قوله وقد علم بذلك
اي ببيان وجه الحصر وهو قوله لانه لا يخلو اما ان يستقل الخ قوله حد نايب فاعل
علم والمراد بالحد التعريف وقوله للاحاطة تعليل لكون حد كل واحد منهما
قد علم ووجه ذلك انه قد قسم المفرد الى اقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف
فالمفرد مقسم وكل من الثلاثة اقسام ومعلوم ان المقسم متحقق في جميع
الاقسام فيكون جنسا لان الجنس هو الكلي الذاتي المشترك بين افراد مختلفة الحقيقة
وان كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد
فصلا لان الفصل عند المناطقة ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق
للانسان فينضم ذلك القيد للامر الكلي يخرج تعريف كل واحد على احد الازمنة
الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الانواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل
اخرج به الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان اخرج به الفعل وبقي الحد قاصرا
على الاسم وحد الفعل مفرد استقل بالمفهومية ودل بهيئته على احد الازمنة
الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل اخرج به الحرف وقوله دل الخ
اخرج به الاسم وحد الحرف مفرد لم يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله
لم يستقل فصل اخرج به الاسم والفعل قوله والقسم الاول الخ لما قسم المفرد
للاقسام الثلاثة شرع الان في تقسيم كل واحد منها الى اقسام ثلاثة ايضا فقسم
الاسم الى ثلاثة ظاهر ومضمر ومبهم فقوله مظهر هو وما بعده يجوز فيه
الجر على انه بدل من اقسام والرفع على انه بدل من ثلاثة او خبر مبتدا محذوف
والمظهر اسم مفعول ماخوذ من قولك اظهرت الشيء اذا كشفته ولم تستره
ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون ان يتوسط شيء في دلالته
على معناه كان اظهر دلالة من المضمر والمبهم لان كلا منهما يحتاج لامر اخر
ينضم للفظه حتى يفيد معناه فاطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدا به في التقسيم

قوله الاسم مفرد لم يستقل بالمفهومية ولم يدل بهيئته ع

قوله نحو زيد ورجل مثله بمثالين اشارة الي انه لا فرق في الظ بين ان يكون معرفة
كزيد او نكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين لجميع الاسما الظاهرة اما معرفة
واما نكرة ويتفرع من كل من هذين القسمين اقسام ليس هذا محل ذكرها قوله
ومضمر اسم مفعول ماخوذ من اضمرت الشي اذا اخفيته وسترته سمي به اللفظ اما لان
حروفه الموضوع له غالبا وهي التا والكاف والها مهموسة اي صوتها خفي لان
الهمس الصوت الخفي وانما قيدنا بالغالب لاخراج الضماير المنفصلة من نحو انا وانت
الخ لان الضمير هنا وهو انا وانت حرفه ليس مهموسا واما التا ونحوها فليست ضماير
وانما هي لواحق كما سياتي تحقيقه واما لان دلالته علي معناه اخفي من دلالة
الاسم الظ لان الضمير محتاج في دلالته علي معناه الي قرينة زايدة علي اللفظ
وهي التكلم والخطاب او الغيبة وما هو محتاج في دلالته علي معناه لشي زائد
علي ذات اللفظ اخفي مما دل علي معناه بدون تلك الزيادة ويسمي ايضا
ضميرا ماخوذ من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف انه هو موضوع
علي حرف واحد او حرفين بخلاف الاسم الظ فانه حق اللفظ فيه ان يكون موضوعا
علي ثلاثة احرف فاكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب اقل من حروف
الظ فاشبه الهزيل النحيف الجسم ثم تسميته مضمرا وضميرا اصطلاح البصريين
واما الكوفيين فانهم يسمونه كناية ومكنيا والثاني من باب الحذف والايصال
اي مكنيا به عن الاسم الظ اختصارا قوله نحو انت وهو اي وانا من كل ما وضع
لمتكلم او لمخاطب او غائبة فمدلول الضمير الذات المخاطبة او الغائبة او المتكلمة
فيكون قد اعتبر في مدلوله شي اخر غير الذات وهو التكلم او الخطاب او الغيبة
بخلاف الاسم الظ فان مدلوله مجرد الذات بدون ان يعتبر معها شي من
الاوصاف ان كان جامدا كرجل او يعتبر معها وصف كما في المشتقات نحو
ضارب فانه موضوع لذات متصفة بالضرب علي جهة القيام بها ومضروب
ذات متصفة به علي جهة الوقوع عليها وقس حال بقية المشتقات فالمشتق
مدلوله ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بفروق لفظية ومعنوية
ليس هذا محلها قوله ومبهم من الابهام وهو الخفا ماخوذ من ابهمت الشي

اذا

اذا اخفيته ولما كان المبهم لا يفيد معناه الا بتوسط قرينة زائدة علي اللفظ
وهي الاشارة الحسية في اسم الاشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهما
اي خفيا بالنسبة للاسم الظ الدال علي معناه بدون ان ينضم اليه شي اخر
قوله نحو هذا وهذه اي من جميع اسما الاشارة كهولاء وتي وتلك وذاك فقوله
نحو يحتمل التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه ونحوهما من بقية اسما
الاشارة المفردة فيكون التمثيل للمبهم قاصرا علي خصوص اسم الاشارة ويحتمل
ان التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعني وذلك كاسم الاشارة الممثل به هذا
ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول واما التقرير الاول فلم يتناوله فيكون
كلامه قاصرا واعلم ان ما ذهب اليه المص من كون القسمة ثلاثية هو المشهور
ذهب بعضهم الي ان اسما الاشارة من قبيل الاسم الظ قال ابن يعيش وهو قوي
اذ لا تفتقر الي تقدم ظ فتكون من قبيل الضمير ولانه قد تغلب عليه احكام
الاسما الظاهرة كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد اشكل
امره علي قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لانه لما شبها بالظ
وشبها بالمضمر من حيث انه مبني ولم يفارقه تعريف الاشارة كان كالمضمر ومن
حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظ قوله لانه لا يخلو اما ان
يصلح الخ هذا بيان لوجه انحصاره في الاقسام الثلاثة وحصره فيها استقرائي
قوله اما ان يصلح لكل جنس اي يصلح لان يستعمل في كل جنس فيه اشكال وذلك
لان الجنس هو الامر الكلي والامور الكلية لا وجود لها في الخارج وقد شرطوا في اسم
الاشارة ان ينضم اليه الاشارة الحسية فلا بد ان يكون المستعمل فيه مشاهدا
حتي يشار اليه وما ليس موجودا في الخارج ليس مشاهدا والجواب اننا نقدر
مضافا اي افراد كل جنس ثم يقال ايضا ان من الاجناس ما ليست افراده مشاهدة
اي افراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا بالنظر لاسم الاشارة واما بالنظر
للموصولات فانها تستعمل في المعقول والمحسوس لكن لافرادها اختصاص ببعض
الامور كاختصاص من بمن يعقل فتكون الكلية بالنظر اليها ليست عامة وفي
المقام كلام لا تحتمله هذه العجالة قوله اما ان يكون كناية عن غيره هذا

هدة [illegible]

التعبير جري على اصطلاح الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا
وقد جري على اصطلاح البصريين اولا في التقسيم ولا حجر في شئ من ذلك
قوله والقسم الثاني اي الفعل اي مطلق الفعل حتي يصح تقسيمه للاقسا م
الثلاثة قوله على الاصح مقابله ما ياتي في الشرح ما ذهب اليه الكوفيون من انه
قسمان قوله على الاستقبال اي الزمن المستقبل والمراد ان يدل عليه بحسب الوضع
فخرج الفعل الماضي الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت فان المعني متي حصل
قيام زيد في الزمن المستقبل حصل مني قيام فيه فقد دل الماضي هنا على
المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة اداة الشرط
فهي عارضة بدليل انه اذا اعري الفعل عنها تمحض للدلالة على الزما ن
الماضي قوله الثاني اي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى
الحال اي الزمن الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والا ستقبال
وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو الراجح ومقابله
انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس واما كونه مجازا فيهما
فاحتمال عقلي لم يذهب احد اليه ثم ان دلالة المضارع عليهما بحسب
الوضع فلا يرد انه قد يتمحض للدلالة على الماضي اذا دخلت عليه لم نحو لم
يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما هو في الدلالة
بحسب الوضع قوله والاول الامر اي الدال على خصوص المستقبل هو فعل
الامر وينبغي ان يعلم ان دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هو بحسب
المامور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه واما باعتبار كون الامر من
قبيل الطلب الذي هو من اقسام الانشا فيكون دالا على الحال بالنظر
للطلب فان الانشا زمنه حاضر والحاصل ان فعل الامر باعتبار
دلالته على الطلب تدل على الحاضر لان الانشا ما قارن مدلوله التلفظ
به وباعتبار دلالته على الحال بالنظر للطلب الحدث المطلوب يدل
على الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب متاخر عن زمن الطلب
وقد علم بما ذكره الشارح في وجه الحصر تعريف كل واحد من الافعال

الثلاثة

الثلاثة للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عنه
الاخر وهو الفصل ولعله انما سكت عن بيان ذلك هنا لما بينه في تقسيم
المفرد الي اقسامه الثلاثة لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه
الاجمال لانسياق التقسيم اليها فذكرها استطرادي وسياتي يتعرض لها
تفصيلا فترك التنبيه هنا على تعريفها اتكالا على ما سياتي له قوله ولا
يعمل شيئا من قبيل عطف اللازم على الملزوم يعني انه يلزم من اشتراكه
بين الاسما والافعال عدم العمل ثم المعني ان هذا حقه وشانه فلا
يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس فيرفعان الاسم ونصبا ت
الخبر تقول ما زيد قائما ولا رجل حاضرا مع انهما مشتركان بين الاسما
والافعال قوله نحو هل ويقال فيها ال بابدال الهاء همزة وهي حرف
استفهام لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور قوله وانما
تكون هل مشتركة الخ اعترضه الشنواني بانه لا حاجة لهذا لانه هل
بالنظر الي ذاتها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر امر عارض قوله فتختص
به اي بالفعل وفي التعبير بلفظ التخصيص نظر اذ دخولها على الفعل المقدر
ليس باولي من دخولها على الفعل الصريح وهي لو دخلت على الفعل الصريح
لا تختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب ان الشارح لما قدم انها
مشتركة بين الاسما والافعال اوهم هذا جواز اعراب زيد من
هل زيد قام مبتدا فنبه بقوله فان كان في حيزها فعل الخ على ان
هل في هذا المثال وما اشبهه مختصة بالدخول على الفعل فتعين
ح اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور وحكمة اختصا صها
بالفعل ان اصلها ان تكون بمعني قد وقد مختصة بالفعل فان قلت
اذا كانت في الاصل بمعني قد فمقتضاه ان لا تدخل على الجملة الاسمية
التي طرفاها اسمان نحو هل زيد اخوك واجيب بانها لما
تطفلت على همزة الاستفهام في افادتها الاستفهام صح دخولها
على ما ذكر كالهمزة وذلك لان اصلها اهل وكثر استعمالها كذلك

ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغنا بها عنها واقامة لها مقامها
وقد جات على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر
اي قد اتى وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو قوله تعالى هل جزا الاحسان
الا الاحسان اي ما جزا الاحسان الا الاحسان هذا وقد انكر طايفة منهم
ابو حيان مجيئها بمعنى قد قال لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شي
قاله المفسرون في الاية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع لهم في
مثل هذا وقال بعضهم كالزمخشري انه معناها ابدا وان الاستفهام
المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا اقترنت
بالهمزة قوله فزيد من هل زيد قام فاعل زيد مبتدا وجملة هل زيد قام
مجرورة بمن والجار والمجرور حال من المبتدا على راي من سوغ ذلك وفاعل خبر
والمعنى فزيد حالة كونه في هذا التركيب فاعل او الجار والمجرور صفة
بنا على مذهب الجمهور المانعين وقوع الحال من المبتدا او المعنى فزيد
الكاين في هذا التركيب الخ واعلم ان مذهب سيبويه انه لا يلي
هل في نثر الكلام الا الفعل الصريح فلا يجوز هل زيدا ضربته وبالاولى هل
زيدا ضربت بدونه وخالفه الكساي لكن قال بعضهم ان هذا التركيب
اي دخولها على اسم بعده فعل قبيح باتفاق النحاة وحيننذ فقول الش فزيد من
هل زيد قام فاعل تصحيح للقول القبيح لا لانه حسن سايغ قوله ولم تعمل
فيها اي العمل الخاص بها وهو الجزاي ان حقه ذلك المختص وشان ذلك
فلا ينافي ان الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلية كال المعرفة في نحو
الرجل او يعمل العمل المختص الغير الخاص كان فانها تنصب المبتدا وترفع
الخبر ولم تعمل العمل المختص بالحروف وهو الجر قوله وفي السما رزقكم الجار
والمجرور خبر مقدم ورزق مبتدا موخر والكاف مضاف اليه والميم علامة
الجمع وما توعدون الواو عاطفة وما موصولة عطف على رزق وجملة
توعدون من الفعل ونايب الفاعل لا محل لها من الاعراب صلتها
والعايد محذوف تقديره توعدونه وفي معناها الظرفية اي ان الرزق

الذي

الذي هو بمعنى المطر هنا مظروف في السما واطلق عليه الرزق مجازا مرسلا
من اطلاق المسبب الذي هو الرزق وارادة سببه وهو المطر قوله ولم تعمل
فيها اي العمل الخاص بها وهو الجزم والمعنى ان حقه وشانه ذلك فلا ينافي
انه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين وسوف او يعمل العمل الغير الخاص ككان
فانها مختصة بالافعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزم بل
النصب قوله لسموه اي علوه وارتفاعه وعلى العلو بقوله بالاضافة
وعنه اي بسببه الخ وهذا مناسب لمذهب البصريين القايلين بان الاسم مشتق
من السمو وهي العلامة فيعلل تسميته اسما بانه علامة على مسماه
لكن لما كانت هذه العلامة لا تختص لكون الفعل والحرف ايضا علامة على
مسماه عدل الش عن ذلك وجرى على مذهب البصريين قوله وسمي
الفعل اي الاصطلاحي نحو ضرب ويضرب واضرب قوله وهو المصدر بنا
على ما هو الصحيح من ان الفعل وساير المشتقات اصلها المصدر وهو
مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد
من تقدير مضاف في قوله باسم اصله اي باسم مدلول اصله لان الفعل
الذي هو الحدث مدلول المصدر كما انه لا بد من تقدير مضاف في قوله لان
المصدر هو فعل الفاعل اي دال فعل الفاعل اذ المسمى مصدرا هو
اللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله ان هذه التسمية
ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لان مدلول الفعل الحدث والزمان
والنسبة ومدلول المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلا بحسب اللغة
هو الحدث لان الفعل لغة ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى
الفعل فسمي به جميع معناه قوله ليس مقصودا بالذات بين به ان معنى
كونه طرفا هو انه ليس يقع في اول الكلام او اخره كما يتوهم من التعبير بالطرف
بل معناه ما ذكر اي انه لم يقع ركنا من الاسناد وانما يوتى به للربط كما تقدم
ونقل عن المبرد انه كان يقول اجزاي اسميها اي الكلمات الثلاث كلها
اسما لان كل واحد اسم لما دل عليه واجزاي اسميها كلها افعالا لانها

مذهب الكوفيين انه مشتق من السمة
هنا لانه السمو وهو العلو لما علا

صادرة عن المتكلم واجزاء اسمها كلها حروفا لانها كلها قطع من الكلام متفرقة
قوله والمركب الخ لما فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم قسيمه وهو المركب فقسمه ايضا
الي ثلاثة اقسام والمنقسم الي هذه الاقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعرف بما
سبق وهو ما دل جزؤه علي جزء معناه لانا لو اردنا هذا المعني لم يصح هذا التقسيم اذ
قد جعل من جملة الاقسام هنا التركيب المزجي وهو لا يدل جزؤه علي جزء معناه
لانه مفرد بمقتضي التعريف السابق ويدخل في القسم الاول هنا وهو المركب
الاضافي الاعلام الاضافية كعبد الله مع انها من قبيل المفرد بمقتضي التعريف
السابق وح فالمراد بالمركب هنا ما لا يمكن ان ينطق به الانسان دفعة
واحدة فهذا التقسيم جار علي التفسير الثاني الذي نقلناه لك سابقا في
تعريف المركب والمفرد ونبهناك علي ان اصطلاحهم جار عليه وان الاول
اصطلاح المناطقة وظهر ان ال هنا ليست للعهد قوله ثلاثة اقسام يرد
عليه المركب من حرفين كانما او من حرف واسم نحو يا زيد او من حرف وفعل
نحو ما قام ويرد عليه ايضا المركب التوصيفي نحو الحيوان الناطق والرجل
العاقل والجواب ان المركب التوصيفي ملحق بالمفرد وما قبله من الاقسام
اذا سمي به حكي كالمركب الاسنادي لانه ح يكون مزجيا والمزجي لا يكون
غالبا الا علما واما المركب من فعلين فلا يصح ان يورد هنا لانه غير واقع
وكلامنا في اقسام المركب الواقعة فان قلت لا ورود لهذا السوال اصلا
لانه ليس ها هنا ما يفيد انحصار المركب في الاقسام الثلاثة فالجواب
ان الاقتصار عليها في التقسيم مفيد للحصر لان الاقتصار في معرض البيان
مفيد له فلو كان ثم قسم رابع لذكره فالحصر هنا ليس ماخوذا من العبارة
بل من القرائن والسياق قوله ملازم لحالة واحدة وهي الجر بالنسبة
للمضاف اليه والسكون بالنسبة للتنوين قوله علي ما قبله اي ما قبل كل
من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل المركب الاضافي علما وهو كثير فيبقي
علي اعرابه الاصلي قبل العلمية قوله كبعلبك اسم لبلدة بالشام مركب من
بعل اسم صنم وبك اسم صاحب البلد فبك بمنزلة تا التانيث مما قبلها قوله

وهي

ولابد الفتح اي فيما هو مختوم بتا التانيث كعايشة والمركب المزجي ويرد عليه
ان من المركب المزجي ما لا يفتح فيه اخر الجزء الاول نحو معدي كرب فلا يكون
هذا الضابط شاملا له والجواب انه حصل له بالتركيب مزيد ثقل فلم تقبل
اليا الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف وفي اعرابه اوجه ثلاثة الاول ما ذكره الش
وهو اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهو الفصيح الثاني ان يعرب اعراب المتضايفين فيضاف الجزء الاول للثاني ويكون الاعراب مقدرا في الاحوال الثلاثة
علي اخر الجزء الاول وهو اليا والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون علي المشهور
واما ظهور الفتحة حالة النصب علي اليا نحو رايت معدي كرب فخلاف
المشهور الثالث بناوه ولزومه حالة واحدة تشبيها له بخمسة عشر فيكون
اعرابه في الاحوال الثلاثة محليا قوله والاعراب علي الجزء الثاني لانه
اخر المعرب حقيقة انتقل اليه مما قبله لما صار كالجزء والمراد بالاعراب
اعراب ما لا ينصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين
للعلمية والتركيب لان هذا القسم غالبا لا يكون الا علما وح فوصفه بالتركيب
انما هو باعتبار اصله المنقول عنه والا فهو الآن من قسم المفرد لانه لا شي
من الاعلام يدل جزؤه علي جزء معناه ثم لا يشمل هذا الاعلام المختوم بويه
نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه فانها من المركب المزجي مع انها ليست
معربة لان الاشهر فيها البنا اما علي انها تعرب اعراب ما لا ينصرف فهو
يشملها الا يقال يراد بالاعراب الاعراب ولو محليا وهي معربة محلا
لانا نقول الاعراب المحلي لا يقال انه علي الجزء الثاني قوله كقام زيد فلو جعل
علما نحو شاب قرناها وبرق نحره وتابط شرا كان مبنيا وحكي علي ما كان
عليه قبل العلمية قال الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ✽ بني شاب قرناها تصر وتحلب

واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجرور والله مضاف
اليه لا تنكحونها ان قري بضم التا مضارع انكح كان متعديا لمفعولين
فلا نافية وتنكحون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل

يقتضي

والهاضمير مفعول اول وبني مفعول ثاني منصوب باليا لانه جمع مذكر
سالم وهو مضاف وشابه قرناها مضاف اليه مبني على السكون في محل
جر وان قري بفتح التا تعدي لمفعول واحد وهو الها فبني منادي اي يا
بني منصوب باليا وشاب قرناها مضاف اليه وقوله تصر وتحلب كل من الفعلين
مضموم التا مبني للمفعول وهما جملتان مستانفتان ولم يسمع في كلام العرب
التسمية بالجملة الاسمية نحو زيد قائم ولكن النحاة قاسوه فلو سمي به حكي
على ما كان عليه وبني وما ذكرناه من بنا الجملة المسماة بها هو المشهور
وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهناك اعراب اخر وهو اعرابها اعراب المحكي
فنحو جا زيد اذ اسمي به مرفوع بحركات مقدرة على اخره في الاحوال الثلاثة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله تابط شرا وشاب
قرناها الا انك في شاب قرناها منع من ظهورها اشتغال المحل بالالف
الحكاية وذلك لانه قبل جعله علما مرفوع بالالف لانه مثنى قوله ثم الاسم
قسمان معرب ومبني ثم للترتيب الاخباري او الاستئناف وهذا شروع
في مقاصد علم النحو جميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدمات
ووسايله ومعرب ومبني كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبنا
وقد تقرر انه معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه
جزء من المشتق ومعرفة الكل الذي هو المشتق متوقفة على معرفة الجزء
الذي هو المشتق منه فكان المناسب ان يتكلم اولا على الاعراب والبنا
ثم يتكلم على المعرب والمبني وقد يجاب بان المقصود بالذات هو معرفة
حال المعرب والمبني وان المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومثله
المبني فالتفت لما هو المقصود واعلم ان الاعراب يعتري الاسم بعد
التركيب مع العامل واما البنا فانه يوجد قبل التركيب مع العامل لان سبب
البنا وهو مشابهة الاسم للحرف وصف للمبني لا يفارقه ركب مع العامل
او لا فحينئذ فوصف الكلمة بالبنا قبل التركيب وبعده حقيقة واما وصفها
بالاعراب ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا

مرسلا

٢٩

مرسلا علاقته الاول اي يصلح لان يصير معربا عند التركيب مع العامل قوله ولا
ثالث لهما اي للمعرب والمبني فكل فرد وجد من الكلمات ثبت له اما الاعراب او البنا
فقول القايل الاسم اما معرب واما مبني فقضية منفصلة حقيقية تمنع الجمع
والخلو كقولك العدد اما زوج واما فرد قوله خلافا مفعول مطلق عامله محذوف
اي اخالف خلافا او حال من محذوف تقديره اقول ذلك خلافا اي مخالفا لفلان
وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما قوله الي يا المتكلم نحو غلامي قوله ليس
معربا لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البنا وذهب قوم الي
انه مبني لاضافته الي مبني وهو اليا التي هي ضمير المتكلم والصحيح الذي
عليه الجمهور انه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقديرا قوله
فلذلك اي لاجل كونه ليس معربا ولا مبنيا واسم الاشارة راجع لقوله
معربا ولا مبنيا قوله سموه خصيا قيل ان الخصي ذكر حقيقة فليس واسطة
فالاولى ان يسمي خنثى مشكلا وفيه ان الخنثى المشكل ليس واسطة ايضا
اذ لا يخرج عن كونه ذكرا او انثى في الواقع وقد يقال انه لم يدر حال الخنثى
اهو ذكر او انثى كان المضاف الي يا المتكلم اشبه به من الخصي ذكر حقيقة
قوله فالمعرب الفا الفصيحة اي اذا اردت حقيقة كل واحد من القسمين
فنقول لك المعرب الخ قوله ما تغير اخره ما اما ان تكون اسما موصولا
اي الذي فجملة تغير اخره صلة لا محل لها من الاعراب واما نكرة بمعنى
شي فالجملة في محل رفع صفة لما الواقعة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل
تقدير فصدقها الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النونين
فيفسر المعرب باسم قام به الاعراب الذي هو نفس الحركة او الحرف
قوله تغير اخره اي تغير صفته كالانتقال من الرفع للنصب للجر فان
صفة الحرف الاخير تتغير وهذا في الاعراب الظاهر او تقديرا كالاعراب
المقدر في نحو الفتى فان الاخر تغير تقديرا او يتغير ذاته حقيقة
كما في المعرب بالحروف فان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب
ويجر باليا ففي الانتقال لحالة النصب تغيرت ذات الحرف فتذهب

الواو وثاني اليا ومثله الجر وتقديره وذلك في حالة الرفع في نحو جمع
المذكر السالم والمثنى فان واو الجمع والف التثنية صارا علامتين للاعراب ب
ايضا بعد ان كانتا علامتين للجمع والتثنية فقط فقد تغير الاخر هنا
تقديرا قوله حقيقة منصوب على الحال من اخره وكذا لك مجازا اي
سواء كان ذلك الاخر اخرا حقيقة او كان اخرا مجازا اي حكما وانما عبر
بمجاز المشاكلة قوله حقيقة فليس المراد المجاز المصطلح عليه اعني
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ويصح ارادته لكنه يحتاج لتكلف لاه
يخفى قوله كاخ ويد فان اصلهما يدي بوزن فعل ساكن العين فحذفت
اليا اعتباطا وصارت نسيا منسيا ومن الاخر حكما الف اثني عشر لان عشر حالة
محل النون القائمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لا يخرج
ما قبله عن كونه اخرا فكذا ما حل محله وانما كانت لفظة عشر حالة
محل النون لان الاصل اثني عشر اثنان فحذفت النون واضيف الى عشر
والنون في المثنى عوض عن التنوين في الاسم المفرد فعلى هذا تقول
في حالة الرفع جا اثنا عشر مرفوع بالالف لانه مثنى وعشر عوض عن
التنوين ورايت اثني عشر منصوب باليا ومثله مررت باثني عشر
مجرور باليا وعشر عوضه عن التنوين في الاسم المفرد قوله بسبب عامل مل
متعلق بقوله تغير والعامل ما به يتقوم اي يتحقق ويتحصل
المعنى المقتضي اي الطالب للاعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلا
فانها تقتضي النصب وهذا النصب انما يحصل ويتحقق من نفس
العامل نحو رايت زيدا وضربت عمرا فضرب عامل تحقق به المعنى
الذي يقتضي وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس عليه
حال المرفوع والمجرور ثم لا فرق في العامل بين ان يكون ملفوظا به
كما في قولك جا زيد او مقدرا كما في هل زيد قام فان زيدا فاعل
بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل قام زيد قام فالعامل
هنا مقدر او يكون العامل ليس لفظيا بل معنويا كالابتدا في المبتدا

والتجرد

والتجرد في الفعل المضارع فان العامل الرفع في المبتدا نفس الابتدا والرفع
في المضارع نفس التجرد وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد
ما تغير اخره لا بسبب عامل كحيث بالفتح بعد الضم مثلا قوله يقتضي
الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة العامل اي يطلب ذلك العامل
رفعه الذي تقتضيه الفاعلية او نصبه الذي تقتضيه المفعولية او جره
الذي تقتضيه الاضافة وهي ايصال الفعل لما بعده ولو حكما ليدخل
عامل الجر الزايد قوله اختلف في امرئ وابنم في امرئ لغتان احدهما
اتباع عينه وهي الرا اللامه وهي لغة القران قال تعالى ان امرؤ هلك
وهذه اللغة هي محل الخلاف الثانية فتح الرا على كل حال
والاعراب على الهمزة حكاها الفرا وانشد
انت امرؤ من خيار الناس كلهم تعطي الجزيل وتشري الحمد بالثمن
وعلى هذه اللغة جا التانيث فقالوا امراة وحكى الجوهري ان من
العرب من يضم الرا على كل حال فيقول جا امرؤ ورايت امرؤا ومررت
بامرؤ واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم وفيه لغتان احداهما فتح
النون في جميع احواله وهي قليلة والثانية اتباع حركة النون
لحركة الاعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف ايضا قوله فقال البصري
جمع بصري وهم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام
وخزانة العرب بناها عتبة ابن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب
وهي بفتح البا وكسرها وضمها ثلاث لغات لكن الفتح افصح فاذا
نسبت اليها جاز فتح البا وكسرها ولا تضم البا قوله حركة ما قبل
الاخر اتباع فيكون معربا من مكان واحد وهو الهمزة واما حركة
الرا فهي حركة اتباع وهذا هو الصحيح قوله وقال الكوفيون جمع
كوفي وهم النحاة المنسوبون للكوفة ويقال لها كوفة الجند لانها
اختطت فيها خطط العرب الذين هم جند الاسلام اذ ذاك في
خلافة عثمان رضي الله عنه قوله والمبني بخلاف المبني مبتدا

وقوله بخلافه البا فيه للملابسة اي متلبس بخلافه اي بمخالفة
المعرب من قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف
وهذا الخلاف هو التضاد فان النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهما
ضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما في بعض الاسما قبل التركيب فانها
ليست معربة ولا مبنية تجوز بجوز قوله هو ما لم يتغير الخ هذا التعريف
مبني على ان البنا معنوي وهو لزوم اخر الكلمة حالة واحدة اما على انه
لفظي فيعرف بانه ما الحقه البنا اعني ما جيء به لا لبيان مقتضي العامل
الخ التعريف وما في قوله ما لم يتغير اخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل
ماض وفعل امر وفعل مضارع لحقه احدي النونين فهذه الاقسام
كلها مبنية والحاصل انما خرج من اقسام المعرب يدخل في المبني
اذ لا واسطة قوله ما يظهر اعرابه اي علامة اعرابه بنا على ما ذهب
اليه الناظم من ان الاعراب معنوي اما على انه لفظي فلا حاجة لتقدير
هذا المضاف قوله يقدر فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر فيه
نائب فاعل يعود على الاعراب والمعني يقدر هو اي الاعراب ولا يخفي
ان ما واقعة على اسم وهي موصولة او نكرة موصوفة ويقدر صلتها
والضمير فيه ليس عائدا على ما فقد جرت الصلة على غير من هي له
فكان الواجب ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو وقد يجاب بانه جري
على مذهب الكوفيين وهو ان الابراز لا يجب الا اذا خيف اللبس وندعي
ان اللبس هنا مامون قوله حرف صحيح وهو ما ليس من حروف العلة
التي هي الواو والالف واليا قوله نحو دلو وظبي وغزو وعدو ورمي وانما
اشبه ما ذكر الصحيح لان حروف العلة بعد السكون لا تستثقل
عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة واما الالف فلا تشبه
الصحيح ما لحقته لانها لا تكون الا ساكنة وما قبلها متحرك
بحركة تجانسها وهي الفتحة قوله كما تظهر في الصحيح اي حيث
لا مانع من ظهورها كان يسكن الاخر للوقف نحو جا زيد بسكون

الدال او ان يحصل ادغام نحو قوله تعالى وتري الناس سكاري
بادغام احد المثلين في الاخر على بعض القراآت او التخفيف نحو قوله
تعالى فتوبوا الي بارئكم على قراءة من سكن الهمزة او الحكاية نحو من
زيدا جوابا لمن قال ضربت زيدا او الاضافة ليا المتكلم نحو غلامي او
الاتباع نحو الحمد بكسر الدال اتباعا لكسر لام لله قراءة شاذة وقد
نظمت هذه المواضع فقلت

في غير مقصور ومنقوص ابت ... اعراب اسم في سوي احوال
اسكانه للوقف والتخفيف ثم ... اتباعه للتالي
واضافة للياء من متكلم ... وكذاك ادغام له مع تالي

قوله والذي يقدر فيه الاعراب الخ هذا هو القسم الثاني من
المعرب وينقسم هذا القسم ايضا الي قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه
حركة وقدم الكلام على ما يقدر فيه حرف وان كان المناسب تقديم
ما فيه حركة لما ان الاعراب بالحركة اصل والاعراب بالحرف نائب عنها
لطول الكلام على ما يقدر فيه الحركة ليتفرغ منه اليه او لما كان
تقدير الحرف محل خفا واستغراب بادر بالتنبيه عليه قوله
جمع المذكر السالم المضاف الخ سكوته على هذا القسم مما يقدر فيه
الحرف يقتضي الحصر وليس كذلك اذ بقي من اقسام ما يقدر فيه الحرف
جمع المذكر السالم اذا اضيف لكلمة اخرى غير اليا نحو جا صالحو القوم
ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان الواو في حالة الرفع
مقدرة منع من ظهورها الثقل والياء في حالتي النصب والجر كذلك
والاسما الستة اذا اضيفت الي ما ذكر نحو جا ابو الحسن ورايت ابا الحسن
ومررت بابي الحسن والمثنى اذا اضيف لكن في حالة الرفع تقدر
الالف نحو جا صالحا القوم فهو مرفوع بالف مقدرة منع من
ظهورها الثقل واما في حالتي النصب والجر فان اليا فيه تظهر
تقول رايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فيجر وينصب

باليا الظاهرة اذ لا استثقال في ظهورها كالجمع ولانها في جمع المذكر
السالم حذفت لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس في المثني ما يدل
عليها لو حذفت فان ما قبلها في المثني مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك
لانه امر عارض بسبب الاضافة لكلمة مستقلة بخلاف يا المتكلم
فانها لعدم استقلالها لها بمنزلة العدم كذا اجابوا وهو في غاية الضعف
فليتامل قوله حالة الرفع واما في حالة الجر والنصب فان اعرابه فيهما لفظي
لبقا اليا التي هي الاعراب فيهما غاية الامر انها ادغمت في يا المتكلم والادغام
لا يخرجها عن حقيقتها قوله اصله مسلموي هذا الاصل بالنظر
للاضافة والا فالاصل الاصيل مسلمون لي حذفت النون للاضافة
واللام للتخفيف قوله وقلبت الضمة ايه التي على الميم كسرة لمناسبة
اليا وظاهر كلامه انه يبدا بقلب الواو يا على قلب الضمة كسرة وهو
كذلك خلافا لابن جني حيث اختار انه يبدا بقلب الضمة على قلب
الواو معللا له بانه اقدام على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف
القوي وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم قوله وقدرت الواو يوخذ
من سياق المصنف ان هذا التقدير ليس للثقل ولا للتعذر حيث سكت
عنه هنا في بيان ما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه في بيان ما يقدر فيه
حركة ونص ابن الحاجب على ان تقدير الواو هنا للاستثقال
قوله لان جمع الخ علة لمقوله وقدرت الواو دون الضمة هذا وقد
ذهب ابو حيان الى ان اعراب مسلمي لفظي قال لان ذات الواو
باقية وانما تغيرت صفتها والتقدير ينبئ خلو المحل من المقدر ولا يتاتى
ذلك هنا لان الواو انقلبت يا فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك
في الجسمانيات استحالة الخمر خلا قوله ما يقدر فيه للتعذر الخ اي ما يقدر
فيه الاعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم منحصرا
فيما ذكره الشارح بل بقي منه ما اسلفته لك في النظم قوله كالفتى الكاف
للتمثيل اي مثل الفتى من كل اسم معرب اخره الف لازمة ويسمى

هذا

هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذي اخره
همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء او لكونه منع من ظهور مطلق الحركات
والقصر معناه لغة المنع والتعليل الاول اولى بالمنع لان التعليل الثاني
يشمل نحو غلامي فانه ممنوع من ظهور الحركات مع انه لا يسمى مقصورا اللهم
الا ان يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها قوله وغلامي
اي من كل اسم مضاف الى يا المتكلم وليس مثني ولا جمع مذكر سالم والمقصود
والمنقوص قوله جا الفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف الموجودة منع
من ظهورها التعذر واما جا فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الالف
المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها التعذر اذ اصله فتي
تحركت اليا وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقا ساكنان الالف والتنوين
فحذفت الالف لالتقا الساكنين فصار فتى قوله ان ذات الالف لا تقبل
الحركة وذلك لانها ساكنة لانها الف لينة فلو فرض تحركها انقلبت
حقيقتها وصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر واما المقدر
للثقل فان الحرف يقبل الحركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان
اليا تقبل الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر
للثقل وبين ما يقدر للتعذر قوله اشتغل بحركة المناسبة اي فلا
يقبل حركة الاعراب اذ لا يتوارد اثران على شي واحد قوله فتقدر
فيهما اي في الالف في المقصور وهو الفتى ونحوه واليا في المضاف
الى يا المتكلم ثم ان محل تقدير الحركات الثلاث اذا كان الاسم الذي اخره
الف مصروفا اما اذا كان ممنوعا من الصرف كموسى وعيسى فانك
تقدر فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا ففي حالة النصب تكون
اصلية وفي حالة الجر تكون نايبة عن الكسرة وذهب بعضهم الى تقدير
الكسرة في حالة الجر في الاسم الذي لا ينصرف وعلل ذلك بانها انما
امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير واجيب بان الثقل
يتباعد عنه مطلقا في اللفظ وفي التقدير ولان الفعل لا يدخله

الكسر مطلقا فكذا اما انشبهه قوله وتظهر الكسرة قال ابن مالك
هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا
لا مزيد عليه ولا حجة اليه قال ابو حيان ولا اعرف له سلفا في هذا المذهب
تنبيه قد ظهر ان في المضاف ليا المتكلم مذاهب اربعة الاول
مذهب الجمهور انه معرب في الاحوال الثلاثة الثاني انه مبني وهو
مذهب الجرجاني وابن الخشاب وظاهر كلام الزمخشري الثالث مذهب
ابن جني انه لا معرب ولا مبني الرابع ما ذهب اليه ابن مالك قوله واعترض
مبني للمجهول ونايب الفاعل ضمير مستتر في اعترض يعود لابن مالك
والمعترض هو ابو حيان والاعتراض هو ما ذكره الشر بقوله بان الكسرة
فتكون اليا المتصوبرابي اعتراضا مصورا بان اخ وجوابه هذا الاعتراض
قول الشر وله ان يدعي اخ اي لابن مالك ان يجيب عن الاعتراض مدعيا اخ
قوله كما قالوا الكاف للتشبيه وما موصول حرفي تسبك مع ما
بعدها بمصدر اي هذا الادعا شبيه بقولهم في ضرب اخ وذلك ان
النحاة قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبني للمفعول فانه يضم اوله
ويكسر ما قبل اخره فاورد عليهم ضرب فاجابوا بما ذكره هذا
ما يقتضيه كلام المص وفيه ان الذي قال هذا القول هو ابو حيان
بحثا من عند نفسه فليس من كلام النحاة واما قول النحاة يضم اول الماضي
ويكسر ما قبل اخره فهو محمول على غير المكسور نحو ضرب واكل اخ علما بانه
لا معنى لكسر المكسور وجح فالاولى ان يقال ان الكسرة في غلامي قبل دخول
العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده صارت لمجرد الاعراب من غير تبديل
ولا شك في ثبوت المغايرة بالاعتبار اخ قوله وما يقدر للاستثقال
عطف على قوله ما يقدر للتعذر اي وقسم تقدر هي اي الحركة للثقل
والصلة او الصفة في الموضعين اي في قوله تقدر للتعذر وقوله
تقدر للثقل قد جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير بان
يقول بان يقول تقدر هي وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم

المقدر

المقدر هنا الضمة والكسرة واما الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر
فيه الفتحة قوله كالقاضي من كل اسم معرب اخره يا ساكنة لازمة قبلها
كسرة منصرفا كالقاضي او غير منصرف كجوار الا انه في جوار تقدر الفتحة
في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر لكونها نايبة عن ثقيل فاعطيت
حكمه ويسمى هذا القسم منقوصا لانه نقص منه ظهور بعض الحركات
وهي الضمة والكسرة او لنقص لامه اي حذفها لاجل التقا بها ساكنة
مع التنوين في نحو جا قاض اذ الاصل قاضي بوزن فاعل استثقلت
الضمة على اليا فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما اليا والتنوين
فحذفت اليا فصار قاض فهو مرفوع بضمة مقدرة على اليا المحذوفة
لالتقا الساكنين منع من ظهورها الثقل ومثله الجر واما النصب
فتظهر فيه الفتحة لخفتها تقول رايت قاضيا قوله جا القاضي ومثله جا قاض
ومنه قوله تعالى لا ينكحها الا زان او مشرك فان زان فاعل مرفوع بضمة
مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها الثقل اذ اصله
زاني بوزن فاعل فعل به ما فعل بقاض قوله ومررت بالقاضي ومثله
بقاض فهو مجرور بكسرة مقدرة في الاول على اليا الموجودة وفي الثاني على
اليا المحذوفة ثم اعلم ان خلاف ما قاله المص من ظهور الفتحة اما ضرورة
او شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير الفتحة اعطي القوس
باريها باسكان اليا وقوله
ولو ان واش باليمامة داره ۔ وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا
واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه
قراءة من قرا من اوسط ما تطعمون اهليكم بسكون اليا ومن الضرورة ايضا
ظهور الضمة او الكسرة كما جا قليلا في اشعار العرب قوله والمبني قسمان
واما القسم الثالث وهو المبني على الحرف نحو يا زيدان فانه مبني على
الالف ويا زيدون فانه مبني على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبنا على
اليا ونحو ذلك فقد تركه المص لان بناه عارض بسبب النداو تركيبه مع

لاوكلام في المبني اصالة فلا يرد هذا القسم قوله ما يظهر فيه حركة البنا
اي حركة للبنا بنا على ان البنا معنوي او حركة هي البنا بنا على انه لفظي
قوله فالذي يظهر فيه حركة البنا اي من فتح وكسر وضم ومثل للثلاثة
وترك التمثيل للمبني على السكون نحو كم الذي هو القسم الرابع من
المبنيات لان كلامه لم يشمله لكونه في خصوص المبني على حركة لانه قسم
المبني قسمين ما يظهر فيه البنا وما يقدر ومعلوم ان السكون لا يقدر في
بنا الاسما فترك التعرض للمبني على السكون لصحة تقسيمه ولو
ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى قوله بالبنا على الفتح اي علامة وهي
الفتحة وكذا ايان في نظايره وانما اولنا بما ذكر لان اين ليست مبنية
على نفس الفتح الذي هو اثر الفتحة بل على الفتحة والامر سهل
وانما بنيت اين لتضمنها معنى حرف الاستفهام ان كانت استفهامية
او حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البنا على حركة لئلا يلتقي ساكنان
لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لخفتها لانها اقرب
الى السكون قوله وامس بني لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالته على وقت
معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما
قبله من الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم او البعيدة منه لكن المتبادر
الغالب في الاستعمال هو الاول وهو اليوم الذي يليه يوم التكلم وكان
بناؤه على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسرة
لما ذكره الش وهو انها الاصل في التخلص من التقا الساكنين وانما
كانت اصلا لان الجر مختص بالاسما والاصل ان يدل عليه بالكسرة
والجزم مختص بالافعال والاصل ان يدل عليه بالسكون فصارت
الكسرة ضد السكون والاصل ان يتخلص الى الشي بضده ومحل بنا امس
اذا اجتمع فيها شروط ستة الاول ان يراد به يوم معين سوا كان ذلك
اليوم هو الذي قبل يومك الذي انت فيه او قبله على ما سبق لك
الثاني ان لا يعرف بال الثالث ان لا يضاف الرابع ان لا يكسر كاموس الخامس

ان

ان لا يصغر كاميس السادس ان لا يستعمل ظرفا نحو اعتكفت امس فان
تخلف شرط من هذه ما عدا الاخير اعرب واما الشرط الاخير فانه يكون معه
مبنيا قوله وحيث بنيت لتضمنها حرف الشرط ان كانت شرطية او لافتقارها
الى الجملة افتقارا لازما ان كانت ظرفية وكان بناؤها على حركة تخلصا من
التقا الساكنين وكانت الحركة نفس الضمة لشبهها بالغايات وهي قبل
وبعد واسما الجهات الست سميت غايات لصيرورتها بعد حذف المضاف
اليه غاية واخرا في النطق بعد ان كانت وسطا مثلا تقول جا زيد بعد عمرو ف
فتحذف عمرا وتقول بعد بالبنا على الضم والمعنى ان الغايات لما بنيت على
الضم بنيت حيث ايضا عليه تشبيها لها بها ووجه الشبه ان حيث قطعت
عن الاضافة الى المفرد الذي كان حقها ان تضاف اليه كما ان اخواتها
منعت ذلك كما منعت قبل وبعد والتزم اضافتها للجملة وعلة بنا الغايات
على الضم الفرق بين حركة اعرابها وحركة بنائها لان الضم ليس حركة
لها حالة الاعراب فجعل حركة لها حالة البنا واما بناؤها على الكسر
فالتقا الساكنين وعلى الفتح فللتخفيف وما ذكره المص من بنا حيث
هو المشهور وحكى ابن الدهان ان بني اسد يكسرونها جرا ويفتحونها
نصبا وحكى الكسائي ان بني فقعس يعربونها مطلقا فهذه احدى عشر
لغة وقرا شاذ استسدرجهم من حيث لا يعلمون اما على لغة من
يكسرها او من يعربها جرا او من يعربها مطلقا قوله نحو المنادى ومفرد اسم
لا المفرد المبني قبل دخول لا وانما اشترطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل
لا فيه لانها لا تعمل الا في نكرة اما اذا لم ينون فانه يكون معرفة فلا يصح
ان تعمل فيه لا قوله لمبني قبل النداء نحو يا سيبويه فسيبويه مبني
قبل دخول حرف النداء وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف
فسيبويه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكانه ضمن
الاسم معنى الواو وقيل ان علة بنا سيبويه مشابهته لاسم الصوت
فهو مبني لكونه اشبه المبني قوله ويا حذام اي ونحوه من كل علم مؤنث

[illegible]

جا علي فعال سوا كان اخره را كوبار وحضار ام لا كقطام وحذام وهذا
النوع مبني عند اهل الحجاز لتضمنه معنى الحرف وهو تا التانيث وهو
وكان علي حركة للتخلص من السكونين ومثل ذلك يقال في سيبويه قوله
فانك تقدر فيه اي في هذا العلم المبني على الضمة فسيبويه منادى مبني
على ضم مقدر على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البنا
الاصلي ومثله حذام والدليل على ان حركة البنا مقدرة في هذا النوع
ظهور اثر المقدر في التابع للمنادى ولذا قال المص ويظهر اثر ذلك
اي التقدير قوله بالرفع اي في العلم الذي هو نعت سيبويه قوله اتباعا
حال من الرفع اي حال كون الرفع اتباعا او مفعول مطلق لعامل محذوف
والتقدير يتبع ذلك اتباعا قوله محلا اي محل الاسم المنادى لان
المنادى في محل نصب على المفعولية بالفعل المقدر الذي نابت
عنه يا والتقدير في نحو يا زيد ادعو زيدا وقضية تقديم الرفع على النصب
انه جيد وظاهر كلام القوم استوا الوجهين ورجح ابن الانباري النصب
قايلا ان الحمل على الموضع اي المحل هو الحسن عندي لان الاصل
في وصف المبني هو الحمل على الموضع ويؤيده ما قاله النيلي في شرح
الكافية ان النصب على المحل هو القياس كما في ساير المبنيات قوله
للحركة اتباعها لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم
مفارقتها اياها قوله بخلاف العارض ضمة اي الحركة العارضة وهي
الضمة المقدرة بسبب الندا اي فانه يجوز اتباعها وعلة الجواز
انها اشبهت حركة الاعراب من حيث انها تطرا مع دخول حرف
الندا وتزول بزواله كما ان حركة الاعراب تحدث مع دخول العامل
وتزول بزواله والحاصل ان كلا من الكسرة والضمة المقدرة
في نحو يا سيبويه حركة بنا لكنهم جوزوا الاتباع في الحركة المقدرة
التي اجتلبها العامل وهي الضمة دون حركة البنا الاصلية
وهي الكسرة لما ان الاولى وان كانت حركة بنا لكن ترجحت على الثانية

من

من حيث كونها اشبهت حركة الاعراب من جهة انها تطرا وتزول
ولشبه هذه الحركة بحركة الاعراب نون المنادى المفرد معها كقوله
سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام
وقوله
احمد ولا انت في نجيبة ... في قومها الفحل فحل معرف
وقد الغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله
يا هولا الحبر واسا تكلم ... ما اسم له لفظ وموضعان
ولا يرى لفظ في تابع ... والموضعان قد يراعيان
وقد لمح للجواب عن اللغز بقوله يا هولا فانه من افراد المسالة
ومراده بالموضعين الضمة المقدرة والنصب الذي هو محل المنادى
قوله ونحوه وذلك كدخول لا فتقول في تابع اسم لا لا سيبويه ظريف
بالفتح المقدر وظريفا بالنصب اتباعا للمحل فان اسم لا مبني في محل نصب
وظريف بالرفع نظرا للمحل لا مع اسمها لان محلهما رفع بالابتدا عند
سيبويه ويمتنع ظريف اتباعا للكسر الملفوظ به قوله معرب قدمه
لشرفه والاعراب في الفعل على خلاف الاصل لان الاصل فيه البنا
والاسم بالعكس قوله ولا ثالث لهما اي على الصحيح ونقل الشا
عن بعضهم ان الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة
او غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين حالتين كالمضاف لياء
المتكلم والصحيح انه مبني اذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب
اذا لم تكن مباشرة وسياتي ذلك قوله اتفاقا منصوب على نزع
الخافض اي بالاتفاق او على الحال من المبني الذي هو المستند على
راي سيبويه اي حالة كون بنائه متفقا عليه قوله لانه الاصل في
البنا لجاره والمجرور متعلق بالاصل وهو في اللغة ما بني عليه غيره
ويطلق في الاصطلاح على معان احسن ما يراد منها هنا الراجح
والمعنى لان البنا على السكون هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك

ان البنا ضد الاعراب واصل الاعراب ان يكون بالحركة فضده وهو
البنا يكون الاصل فيه السكون تحقيقا للتضاد وايضا البنا ثقيل للزومه
حالة واحدة والسكون خفيف فناسب ان يكون الاصل فيه ذلك ليحصل
التعادل قوله في وقوعه متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة
والمراد وقوعه بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة ان الصفة وكذا الصلة
والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو
الجملة ثم في كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لان
الصلة لا تكون الا جملة فما ذكره من المواضع الاربعة مسلم فيها عدا الموصول
فان الفعل وحده خبر ليس واقعا موقع الاسم لان صلة الموصول لا تكون
الا جملة فتدبر قوله والامر مبني على السكون ان كان صحيح الاخر او ناب عنه
وهو الحذف ان كان معتل الاخر كما سياتي قوله وذهب الكوفيون
مقابل للقول الاصح الذي هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين
بان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما ذكره خلاف الاصل الذي
هو بنا الافعال ولا يرتكب من غير ضرورة داعية اليه سيما مع مزيد
التكلف قوله مقدرة حال من لام الامر وفي نسخة تقديرا ومعنى
كونها مقدرة انها غير ملفوظ بها قوله وقفا منصوب على الظرفية
توسعا اي في حالة الوقف وهذا جواب عما يقال ان الالتباس مدفوع
لان المرفوع متحرك الاخر بالضمة والمجزوم ساكن الاخر فلا التباس
وتحصيل الجواب ان الالتباس يحصل في حالة الوقف ويكفي
الالتباس ولو في صورة قوله ثم اتي بهمزة الوصل فان قلت هلا حرك
ما بعد حرف المضارعة وهو الفا واستغني بذلك عن همزة الوصل
فالجواب انهم لم يحركوها لاجل المحافظة على صيغة المضارع اذ لو حركت
لرجع للماضي قوله توصلا مفعول لاجله من قوله اتي اي لاجل التوصل
للنطق بالساكن الذي هو الضاد قوله ثم المعرب ال فيه للعهد
الذكري لتقدم معهودها صريحا في قوله والفعل قسمان معرب ومبني

وقوله

وقوله فالفعل المضارع وهو المراد هنا قوله ما يظهر اعرابه اي علامة
اعرابه بنا على ان الاعراب معنوي او يبقي الكلام على ظاهره بنا على
ان الاعراب لفظي الذي هو نفس الحركة الموصوفة بالظهور قوله وما يقدر
ما اسم موصول او نكرة واقعة علي قسم ويقدر فعل مضارع مبني لما لم
يسم فاعله ونايب الفاعل ضمير مستتر يعود علي الاعراب فعلي جريان
الصفة او الصلة علي غير من هي له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر
سكوت المص عن هذا التقدير هل هو معتد للتعذر او للثقل او للتعذر وتعرضه
بعد لما يقدر للثقل والتعذر في الحركة يقتضي عدم اتصاف هذا
التقدير بشيء من التعذر او الثقل كما تقدم نحو ذلك والمتبادر ان
هذا التقدير للثقل اذ النون قد حذفت لتوالي الامثال
وتوالي الامثال ثقيل لا متعذر قوله الصحيح الاخر وهو ما اخره حرف
صحيح بان لم يكن من حروف العلة ويشترط ان لا يتصل به الف اثنين
او واو جمع او يا مخاطبة فان اتصل به واحد مما ذكر كان اعرابه
بالحروف وانما زدنا هذا الشرط اخذا من تمثيله واقتصاره على المضارع
المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان التمثيل قاصرا اذ يكون القسم
شاملا للمعرب بالحروف وقد اقتصر في المثال على المعرب بالحركات
قوله والذي يقدر اعرابه قسمان بقي قسم ثالث وهو ما يقدر فيه
السكون نحو لم يكن الذين كفروا وانما لم يذكره لان التقدير هنا
عارض وما ذكره من التقدير الذاتي قوله فالذي يقدر فيه حرف الخ
كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه ايضا ما حذف منه النون
تخفيفا نحو قول الشاعر

ابيت اسري وتبيتي تدلكي … وجهك بالعنبر والمسك الذكي

قوله اذا اكد بالنون اي الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة النون
له في اللفظ والفعل المضارع انما يبني اذا اتصلت به نون التوكيد
وكانت مباشرة له فان لم تباشره كالامثلة التي سيذكرها اعرب قوله

نحو لتبلون فعل مضارع مبني للمجهول والواو ضمير نائب فاعل وهذا
مثال للمتصل به واو الجماعة قوله ولتبلوان مثال للمتصل به الف الاثنين
قوله ولتبلين مثال للمتصل به يا المخاطبة قوله اصله اي بعد توكيده
بنون التوكيد الثقيلة واما قبل التوكيد فاصله تبلوونن بوزن
تنصرونن بواوين الاولى لام الفعل لانه مضارع بلي يبلو من الابتلا
وهو الاختبار والواو الثانية واو الجماعة قوله وثلاث نونات النون الاولى
نون الرفع والثنتان نون التوكيد لان نون التوكيد الثقيلة مشددة
والحرف المشدد بحرفين وهذه النونات الثلاث زوائد قوله تحركت
الواو الاولى وهي لام الفعل وقوله وانفتح ما قبلها اي اللام على فتحه
وماذكره المص غير متعين اذ لك ان تقول استثقلت الضمة
على الواو الاولى فحذفت فاجتمع ساكنان الواو الاولى والواو الثانية
فحذفت الاولى لالتقا الساكنين قوله فاجتمع ساكنان وهما الالف
المنقلبة عن الواو وواو الجماعة قوله لالتقا الساكنين اي للتخلص
منه قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالي الامثال وهي النونات الثلاث
واستشكل هذا بانه قد جمع بين ثلاث نونات نحو النسا جنن في الماضي
ويجننن في المضارع واجيب بان في كل من المثالين نونين من
نفس الكلمة ونونا زائدة وهي نون ضمير جمع النسوة وذلك لان
جنن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة ويجننن فعل مضارع مسند
لها ايضا فاصله قبل دخول نون الضمير جنن واما تبلونن فان النونات
الثلاث فيه زوائد كما علمت والثقل انما يحصل بالزوائد دون الاصلي
فقد ظهر لك الفرق بين المثالين قوله واو الجماعة ونون التوكيد بالرفع
بدل من ساكنان الذي هو فاعل اجتمع قوله تحركت الواو بالضمة
دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما تحركت نون
التوكيد الاولى لانها مدغمة في الثانية والمدغم لا يكون
الا ساكنا فلم يمكن تحريكها اذ لو تحركت انفك الادغام مع كونه

واجبا

واجبا لاجتماع المثلين قوله ولم تحذف اي الواو قوله لعدم ما يدل
عليها اي لعدم وجود ما يدل على الواو وهو خصوص الضمة فان
قلت هلا حذفت النون المشددة فالجواب انه جي بها لغرض وهو التوكيد
فلو حذفت فات ذلك الغرض قوله يجب قلبها الفا اي عملا بمقتضى
القاعدة السابقة قوله لا اعتداد بها اي في اعلال الكلمة وتغيرها
قوله اصله اي بعد التوكيد واما اصله قبل التوكيد لتبلوان قوله
لتبلوانن بثلاث نونات زوائد الاولى نون الرفع والثنتان نون
التوكيد قوله لتوالي النونات اي الزوائد الثلاث ولما حذفت
نون الرفع التقى ساكنان الف الاثنين ونون التوكيد الاولى المدغمة
في الثانية وحركوا النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة بالكسر
تشبيها لها بنون المثنى بجامع الوقوع بعد الف الاثنين وان
كانت هنا ضميرا فهي اسم وفي المثنى حرف ثم هذا الكسر ليس لاجل
التخلص من التقا الساكنين بل اغتفروا التقا الساكنين هنا لانه
يجوز في مواضع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة من جنسه
والثاني مدغم كهذا المثال ولم تحذف الالف لانها لو حذفت التبس
فعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الاولى من نوني التوكيد
لانها مدغمة في الثانية فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لانه جي بها
لغرض وهو التوكيد فحذفها ينافي ذلك الغرض ولم تقلب الواو الفا
لانها تحركت وانفتح ما قبلها لانها لو قلبت الفا لزم التقا ساكنين
الالف المنقلبة عن الواو والف الاثنين قوله اصله لتبلوين اي بعد
التوكيد واما قبله فاصله لتبلوينن بوزن تنصرين قوله وانفتح ما
قبلها اي قلبت الفا عملا بمقتضى القاعدة قوله فحذفت الالف وانما
خصت بالحذف دون اليا مع ان التخلص من التقا الساكنين يحصل
بحذف اليا ايضا لان الالف جز من الكلمة بخلاف اليا قوله فحركت اليا اي
ليحصل التخلص من التقا الساكنين وانما خصت تلك اليا بالتحريك ولم

تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها وهي الكسرة وانما لم تحذف
النون المشددة لانه جيء بها لغرض وحذفها ينافي ذلك الغرض وباقي
في الباهنا ما تقدم في الواو من السوال والجواب المذكورين في كلام المص
قوله لتوالي النونات واما اذا حذفت لا لتوالي الامثال بل للجازم فانها
لا تقدر نحو ولا يصدنك ولا تتبعان فاما ترين اصل الاول قبل التوكيد
ودخول الجازم يصدونك فحذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو
لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالنون الثقيلة والتقى ساكنان
وهما واو الجماعة والنون الاولى من نوني التوكيد المدغمة في الثانية
ثم حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها عليها فصار يصدنك واصل
الثاني قبل التوكيد والجازم تتبعان فحذفت نون الرفع للجازم وهو
لا الناهية فصار لا تتبعا ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى
ساكنان وهما الالف والنون المدغمة فيها لاجل الادغام ولا تحذف الالف لئلا
يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت الغرض الذي
جيء بها لاجله ولا يمكن تحريك النون الاولى من نون التوكيد الثقيلة
لانها واجبة الادغام وتحريكها يمنع من ذلك فحركت النون الثانية
بالكسر كنون المثنى واغتفر هنا التقا الساكنين كما في لتبلون واصل
الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم تراءيين بهمزة مفتوحة بعد الرا
الساكنة وبعد الهمزة يا مكسورة فيا ساكنة بوزن تمنعين فالرا فا الكلمة
والهمزة عينها والياء الاولى لامها نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت
الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فصار ترئين بفتح الراء وكسر الياء
الاولى وسكون الثانية قلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جزء كلمة
فصار ترين بفتح التا والرا وسكون اليا ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية
المدغمة في ما الزايدة فحذفت النون فصار اما ترى بسكون الياء
بعد الرا المفتوحة ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما

بالمخاطبة

ياء المخاطبة والنون المدغمة وحذف احدهما متعذر فحركت اليا بحركة
تجانسها وهي الكسرة وفيه ما تقدم من السوال والجواب في كلام المصنف
والاعراب في هذه الامثلة الثلاثة لفظي لانه بحذف النون للجازم
لا تقديري وان النون حذفت لتوالي الامثال كالامثلة الثلاثة
التي ذكرها المص قوله ما تقدر بها موصولة او نكرة موصوفة واقعة على
قسم وتقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونايب الفاعل ضمير
مستتر يعود على الحركة وتعذرا منصوب على التمييز او مفعول لاجله
وجملة يقدر من الفعل وضميره صفة او صلة جرت على غير من هي له ومثله
يقال في قوله وما يقدر استثقالا ومما تقدر فيه الحركة للتعذر ايضا
ما اشتغل اخره بحركة النقل كما في قول القايل ونهنهت نفسي بعد
ما كدت افعله بفتح اللام والاصل افعلها فحذفت الالف اعتباطا
ثم نقلت حركة الها وهي الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها التي هي
علامة الرفع فصار الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل او سكن اخره للادغام نحو
يضرب بكر فان يضرب مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الادغام ولم يتعرض المص لهذا
لان التعذر فيه ليس ذاتيا بل عارض وكلامه في التعذر الذاتي والفرق
بينهما ان الاول التعذر فيه لمانع بحيث لو ازيل ذلك المانع ظهرت
الحركة واما الثاني فان التعذر فيه غير منفك اذ الالف في يخشى
مثلا ذاتها ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتي وما بالذات لا يزول
قوله وهو ما في اخره الف لو حذف في لكان اخصر واوضح لان الالف
نفس الاخر فزيادة لفظ في تحوج للتكلف قوله فانه تقدر فيه الضمة
فقط وذلك لان كلا من الواو والياء حرف ثقيل وتحريكه بالضمة يزيده
ثقلا فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها الثقل قوله
وتظهر الفتحة واما عدم ظهورها في نحو قول كعب بن زهير رضي

الزائد في الهمزة

الله عنه اي حوا واهل ان تدنوا مودتها وقول الشاعر ما اقدر الله
ان يدني على شحط فقيل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه
قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو قوله اذا لم
يتصل به ضمير رفع متحرك تقييد لقوله مبني على الفتح فخرج بالضمير
الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك وضربه وبالمتحرك
الساكن نحو ضربا فانه في هذه الامثلة يبقى على الفتح الظاهر وما ذكرناه
من ان الفتحة في ضربا فتحة بنا هو الصحيح لانه حيث حصلت بها
المناسبة استغني عن جعلها لمجرد المناسبة وبعضهم جعلها لمجرد
المناسبة فتكون حركة البنا مقدرة وانما سكن اخره مع ضمير الرفع المتحرك
كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت
وحمل عليه نحو اكرمت واستخرجت فالفعل مبني على فتح مقدر منع
من ظهوره هذا السكون العارض وانما ضم مع الواو في نحو ضربوا طلبا
للمشاكلة فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبني على فتح مقدر منع
من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم
الى انه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بني على السكون وان اتصل به
واو الجماعة بني على الضم وهو ظاهر كلام الشيخ فان اردت تخريج كلامه
على الطريقة الاولى الراجحة قيدت الفتح في قوله يبنى على الفتح
بالظاهر اي ان الماضي يبنى على الفتح الظاهر اذا لم يتصل به اي
مدة عدم اتصاله بما ذكرته والا بان اتصل به ما ذكر يبنى على فتح مقدر
قوله فانه مبني على السكون سواء كان ذلك السكون لفظيا كاضرب او تقديرا
كاضرب الرجل فانه مبني على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل
بالكسرة التي اجتلبت للتخلص من التقاء الساكنين ثم محل بناء فعل الامر
على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بني على الفتح
نحو اضربن واضربن قوله والثاني كاغز واخش وارم ومحل بنائه ما ذكر
على الحذف اذا لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان

اتصلت

اتصلت به نون النسوة بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين
وبقي هنا مسئلة دقيقة ينبغي التنبيه عليها وهو انه قد يدخل
بعض الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى على حرف واحد وذلك
كفعل الامر من وأى بمعنى وعد واصله وأي كضرب تحركت الياء وانفتح
ما قبلها قلبت الفا ومضارعه يأي واصله يوئي كيضرب حذفت الواو لوقوعها
ساكنة بين عدوتيها الفتحة والكسرة وحذفت الضمة التي على الياء
للثقل فصار يأي وفعل الامر منه اه بهاء السكت واصله اوأي كارمي
حذفت الياء لان فعل الامر يبنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو حملا
لحذفها هنا على حذفها في المضارع فصار اء حذفت همزة الوصل
استغناء عنها فصار ا والحقت به هاء السكت لاجل الوقف واما في الوصل
فتحذف الهاء لفظا لا خطا وعلى ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور وهو
إنَّ هندُ المليحةَ الحسناء · وأيَ من اضمرت لخل وفاء · فانه ظاهره ان ان
حرف توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف رفعت اسمه وهو هند واي موجب
لحذف التنوين منها وجوابه ان الهمزة فعل امر والنون للتوكيد والاصل
اوايين حذفت النون لان الامر من الافعال الخمسة يبنى على حذف
النون ثم حذفت الواو من فعل الامر حملا على المضارع فصار ائي فحذفت
الهمزة الاولى استغناء عنها فصار اي ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ان وهند منادى مبني على الضم
في محل نصب اي يا هند بحرف الندا المحذوف والمليحة نعت لها بحسب
اللفظ والحسناء نعت لها على المحل لان المنادى في محل نصب او مفعول
بفعل محذوف تقديره امدح الحسناء او صفة لموصوف محذوف اي عدك
يا هند الخلة او الحالة الحسناء وأي مفعول مطلق لقوله ان اي عدي
وعدا ومن اسم موصول مضاف لوأي وجملة اضمرت من الفعل والفاعل
صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله اضمرت ووفاء مفعول اضمرت
ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو اه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة

لذلك الساكن على قياس تخفيف الهمزة فتحذف حتى الهمزة فتقول
قل بالخير يا زيد اي عد بالخير يا زيد وهند قالت بخير يا عمرو بتحريك
لام قل وبما قالت بكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام
قل وبما قالت والغز فيه بعضهم بقوله

في اي لفظ يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجملة
وقد الغز فيما اذا نقلت حركة الهمزة للتا في نحو قالت زيد بقوله
نحاة العصر ما حرف اذا ما تحرك حاز اجزاء الكلام
به التحريك قام مقام فعل به استتر الضمير على الدوام

وحل اللغز ان الحركة التي تحت التا قائمة مقام فعل الامر وفاعله
المستتر فيه فهي فعل واسم والتا نفسها حرف لانها تا التانيث
فبسبب تحريكها حازت اجزا الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف
وقوله به استتر الضمير صفة للفعل فان فعل الامر ضميره مستتر
دائما اي لا يظهر ابدا قوله والحروف كلها مبنية ان جعلت ال في
الحروف للاستغراق فكل تاكيد وان جعلت للجنس فهي تاسيس
اي ان كل حرف من الحروف مبني لان الاصل فيه البنا فلا يسال عن
علة بنائها نعم ما بني منها على خلاف السكون يعلل كما سيذكره
المص فان قلت قد اعرب بعض الحروف كما في قول الشاعر

الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوائله

فقد جرت لو بعلى وهو حرف والجواب ان لو هنا اريد لفظها
وقد تقرر ان الكلمة متى اريد لفظها صارت اسما سواء كانت
حرفا او فعلا فالكلمات كلها متساوية في ارادة لفظها وانما
يفترق بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها وامثال هذا
كثير كقولهم من حرف جر وضرب فعل ماض وقد حرف ونحو ذلك
قوله لانها لا تتوارد عليها الخ الضمير في انها يعود للحروف
وتتوارد اي تتداول وما في قوله ما يفتقر الخ واقعة على معان

وقوله

وقوله في دلالتها اي الحروف عليها اي على تلك المعاني وهذه النسخة
واضحة واكثر النسخ لانها لا تتداول عليها ما يفتقر في دلالته فيحتاج
ليتكلف في تصحيح هذه العبارة بان يجعل الضمير في دلالته
راجعا لما باعتبار لفظها وهو من قبيل الحذف والايصال اي دلالتها عليه
فحذف الضمير الاول واتصل الثاني بدلالته بعد حذف الجار والمعنى ان
علة اعراب الاسم هو توارد معان عليه يحتاج في تمييز بعضها عن
بعض الى الاعراب فالفاعلية مثلا انما امتازت عن المفعولية بالرفع
والمفعولية امتازت عليها بالنصب ونحو ذلك ومعلوم ان هذه معان
تركيبية يدل عليها مجموع المركب واما الحروف فهي وان دلت على معان
متعددة كمن فانها تكون للابتدا وللتبعيض وغير ذلك لكن هذه المعاني
المدلولة للحروف تسمى معان افرادية والمعاني الافرادية لا تفتقر
للاعراب فلو اعربت الحروف كان اعرابها ضايعا والحاصل ان
الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى
يحتاج لان يميز بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة عليه انما تتميز
عن بعضها بالاعراب لكونها تستفاد من التركيب قوله بالنسبة الى البنا
واما بالنسبة الى غير ذلك فلها تقسيمات اخر كتقسيمها الى مختص ومشترك
والى ما يعمل والى ما لا يعمل وما يعمل الجر وما يعمل النصب الى غير
ذلك من التقاسيم التي لا تخصنا هنا قوله وهو الاصل اي في كل مبني
لا انه الاصل في خصوص الحرف كما يتوهم قوله نحو ليت بنيت على حركة
لئلا يلتقي ساكنان وكانت الفتحة للخفة قوله من الحروف الناسخة
حال من ليت لانه قد اريد بها لفظها فتكون اسما معرفة والجار والمجرور
بعد المعارف يعرب حالا كما هو القاعدة ومعنى كونها ناسخة انها
مزيلة رفع المبتدا من النسخ وهو الازالة لان الحروف الناسخة وهي ان
واخواتها التي منها ليت تنصب المبتدا وترفع الخبر نحو ليت الحبيب
حاضر قوله نحو حيث بنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان لو بنيت

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

على السكون وكانت كسرة لما قال المص قوله من الحروف الجوابية يقال فيه
ما قيل في قوله من الحروف الناسخة والجوابية نسبة للجواب ضد السوال
نسبت اليه لانه يجاب بها السوال كما يجاب بنعم فاذا قال القايل هل زيد عندك
فالجواب بنعم او جير وقد تفتح الراقال في المغني جير بالكسر على اصل التقاء
الساكنين كامس وبالفتح كاين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا
وفي الجني الداني جير بكسر الراو فتحها والكسر اشهر قوله لشبهها بالغايات
علة لكون البنا على خصوص الضمة واما علة كون البنا على حركة فالتخلص
من التقا الساكنين ووجه شبهها بالغايات ان كلا من منذ والغايات
مفتقر في اداء معناه الى غيره فالغايات مفتقرة للمضاف اليه ومنذ مفتقرة
للمجرور والعامل لكن هذا التعليل وان صح ليس خاصا بمنذ بل هو
عام في جميع حروف الجر فانها كلها مفتقرة للمجرور والعامل فالاحسن
ان يقال ان حركة الذال حركة اتباع للميم والساكن حاجز غير حصين فلا
يمنع من الاتباع قال في الغرة وليس في الحروف ما هو مبني على الضم
غير منذ قوله من الحروف الجارة يجر بها اسم الزمان لكن تارة يكون ما
ضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة فتكون منذ بمعنى من وتارة يكون
حاضرا نحو ما رايته منذ يومنا فتكون بمعنى في ومذهب الجمهور ان
مذ مخففة من منذ بحذف النون واصلها منذ فليستا كلمتين اصليتين مستقلتين
فان كانت اسما ورفع بعدها اسم زمان فان كان ماضيا نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة فهي بمعنى اول المدة وان كان الزمان حاضرا نحو ما
رايته منذ شهرنا فهي بمعنى جميع المدة قوله فانها اسم اي مبتدا
او خبر تقول ما رايته منذ يومان فان جعلتها مبتدا فالتقدير امد
عدم اللقي يومان وان جعلتها خبرا فالتقدير بيني وبين لقايه يومان
واسناد الرفع اليها في قول المص الرافعة ينبغي ان يراد بها الواقعة
مبتدا لانها تكون رافعة للخبر ح اما منذ الواقعة خبرا فليست
رافعة وان كانت اسما لان الخبر مرفوع بالمبتدا لا رافعا له اللهم الا على

القول

اللهم صل على الحبيب ... تسليما

٤١

القول بان كلا منهما رافع لصاحبه لكنه ضعيف فلا يخرج كلام المص عليه
بل يخرج على الراجح من ان المبتدا رافع للخبر وح يراد بمنذ في كلامه
منذ الواقعة مبتدا لانه قيدها بكونها رافعة وقيل ان منذ ليست رافعة
لشيء فليست مبتدا ولا خبرا بل هي ظرف مضاف للجملة بعدها ويومان
فاعل بفعل محذوف اي انتهى اللقي منذ مضى يومان ورد هذا
القول بان فيه حذف الفعل بدون اصطباح اليه وبقي فيها من الاوجه
غير ما ذكر قوله والبنا على القول بانه معنوي البنا مبتدا وقوله لزوم
خبر والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البنا ومجيء الحال
هنا من المبتدا لانه في الاصل مضاف اليه اي وتفسير البنا حالة
كونه جاريا على القول بانه معنوي ومعنوي نسبة للمعنى من قبيل
نسبة الجزي للكلي لان المعنى امر كلي يشمل البنا وغيره وانما قدم البنا
على الاعراب لقلة الكلام على انواعه قوله لزوم اخر الكلمة بمعنى
ان اخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فشمل ما لم يختلف اصلا
كلزوم كم للسكون وهولا للكسر او يختلف الاخر لا بسبب العامل نحو
اختلاف حيث بسبب اللغات التسع وخرج نحو الفتى فان اختلاف
اخره باختلاف العوامل معتبر فهو متغير تقديرا وقوله حالة واحدة
مفعول للمصدر الذي هو لزوم المضاف لفا عله وهو اخر الكلمة كلمة
وقوله لغير عامل جار ومجرور حال من اللزوم قيل وكان الاولى حذفه
لان اثر العامل يعرض ويزول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل
وقد يجاب بان هذا القيد ذكر لتحقيق الماهية كما هو الاصل في
القيود قوله ولزوم هولا انما بنيت هولا وبقية اسما الاشارة لكونها
اشبهت الحرف شبها تضمنيا لانها تضمنت معنى وهو الاشارة وحق
ذلك المعنى ان يودى بالحرف لكنهم لم يضعوا له حرفا يدل عليه
قوله وعلى القول بانه لفظي ما جي به الخ فما جيء خبر عن البنا والجار
والمجرور حال منه على نحو ما تقدم لك وجيء فعل ماض مبني للمفعول

عطف على قوله على القول بانه معنوي
اي وللبنا على القول بانه لفظي

وجه نائب الفاعل اي جاء به الواضع او وجد في اخر الكلمة المبنية والاحسن
من هذه العبارة ان يقال ما لزمته الكلمة من شبه الاعراب لان التعبير
بما جيء به يوهم ان البنا امر طار على الكلمة وليس كذلك بل هو ملازم
لها دايما قوله لا لبيان مقتضي العامل واما ما جيء به لبيان
مقتضي العامل فانه اعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لما جيء به
وشبه بفتح الشين والبا او بكسر فسكون بمعنى المشابهة وبيان
ان الحركة في امس مثلا وهي الكسرة تشابه الحركة في بزيد وانما الفارق
بينهما ان حركة بزيد جيء بها لمقتضي العامل فهي حركة اعراب وحركة
امس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة في الصورة فان حركة البنا صورتها
ولفظها كحركة الاعراب والمقتضي بفتح الضاد المطلوب اي امر اقتضاه
العامل وطلبه من رفع او نصب او جر او جزم وكانه قال البنا ما يشبه الاعراب
في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا وفي كونه في اخر الكلمة قوله وليس حكاية
اسم ليس ضمير مستتر يعود على ما جيء به اي ليس ذلك الاثر الذي جيء به
حكاية ولا نقلا الخ فان هذه الحركات الاربعة لا تسمى اعرابا ولا بنا وزيد على
ما ذكره المص ان لا تكون تلك الحركة للمناسبة او تكون السكون للوقف
او للتخفيف فخرج الضمة في ضربوا فانها للمناسبة والفعل مبني على فتح مقدر
كما تقدم ونحو جا زيد بالسكون فانه مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها
السكون لاجل الوقف ونحو ضربت بسكون البا للتخفيف فان حركة البنا
مقدرة فجميع ما ذكر لا يسمى اعرابا ولا بنا قوله من زيدا من اسم استفهام
مبتدا مبني على السكون في محل رفع وزيدا خبر مرفوع بضمة مقدرة على
اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله من زيد بالجر
جوابا لمن قال مررت بزيد وبالرفع جوابا لمن قال جا زيد ووجهه في الخبر
ان الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدا بل الضمة
الموجودة قبل الحكاية التي العامل فيها جاء وح فتقدر ضمة الرفع حالة
جعله خبرا فثبت لك ان الحركات الثلاث تقدر في المحكي قوله بكسر الدال

فالحمد

فالحمد مبتدا مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة الاتباع فالكسرة التي على الدال ليست كسرة اعراب لكون العامل
لا يقتضيها لان العامل لا يقتضي غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بنا لان
الاسم معرب وكذا يقال في البقية قوله وانواع البنا المراد بالانواع هنا
الاقسام لا الانواع بالمعنى الذي اصطلح عليه المناطقة وهذه انواع للبنا مطلقا
سوا كان لفظيا او معنويا فعلى انه لفظي يكون البنا نفس الضمة وما ناب
عنها وقس الباقي وكذا القول في انواع الاعراب قوله ضم اي نوع من اللزوم
الذي وضعت الكلمة المبنية به يدل عليه بالضم فتكون هذه الاقسام ليست
نفس البنا بل دالة عليه بنا على انه معنوي او يبقى الكلام على ظاهره
بنا على ان البنا لفظي وكذا يقال في البقية قال الرضي واذا اطلقت الضم والفتح
والكسر في عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية
كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب
ايضا كقول المص يعني ابن الحاجب بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون احد
النوعين على الاخر مطلقا قوله ولثقلهما اي الضم والكسر لقربه خلافه
اي في الفعل ويؤخذ منه ان الضمة في ضربوا ليست ضمة بنا بل للمناسبة
وان الفعل مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة
وقد تقدم ما فيه قوله نحو كم وانه كل منهما اسم استفهام قوله نحو قم وبان
الاول فعل امر مبني على السكون والثاني فعل ماض مبني على الفتح قوله والاعراب
على القول بانه لفظي الخ في اعرابه ما سبق في قوله والبنا الخ ولفظي نسبة
للفظ بالمعنى المصدري اي التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو
الاعراب الى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فان ابقينا اللفظ
على معناه الاسمي اعني الصوت المشتمل على الحرف كانت النسبة من قبيل
نسبة الخاص وهو الاعراب الى العام وهو اللفظ مطلقا اعم من ان يكون
تلك الحركات او غيرها والقول بان الاعراب لفظي هو مذهب الجمهور وهو
القول المنصور لان الاعراب انما جيء به لتمييز المعاني والتمييز انما يكون

٣ عنها كالالف في يا زيدان والواو في يا زيدون وعلى انه معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها صح

٢ ماض صح

٣ قوله نحو لم وان بتشديد النون لان الاول مثال للمبني على السكون والثاني مثال للمبني على الفتح صح صح صح

بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قد مر المصنف او وقد مر لطول الكلام على تعريفه
باعتبار انه معنوي ثم ما ذكر معناه الاصطلاحي واما معناه لغة فهو
مصدر اعرب الشيء اذا غيره او حسنه او ابانه الى غير ذلك من المعاني واعلم ان
الاعراب منه محلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعريف المصنف لا يشمله
وقد يقال ان قوله ولو تقديرا اراد به ما ليس لفظيا فيشمل الاعراب المحلي ايضا
قوله ما جيء به اي اتى به المتكلم واللام في قوله لبيان للتعليل متعلق بجيء
وقوله من حركة الخ متعلق بجيء ايضا وهو بيان لما والمعنى ان الاعراب نفس
الحركة وهي الضمة والفتحة والكسرة او ما ناب عنها من حركة اخرى او حرف
وهو الواو والالف والياء والنون التي اتى بها العامل او السكون وما ناب عنه
وهو الحذف فهذا وقد اعترض ابو حيان على قول اكثر النحاة او سكون او حذف
بانه يكفي ان يقال او حذف لان الحذف على قسمين حذف حركة نحو يضرب
اذا دخلت الجازم فلفظه لم يضرب فيحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يذهبا
اصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا يجعل ما
كان قسما من الشيء قسيما له قوله تغيير اخر الاسم اطلق التغيير واراد اثره
الذي هو التغير وذلك لان القائم بالكلمة انما هو التغير واما التغيير فهو وصف
قائم بالمتكلم فلو بقي التغيير على معناه الاصلي لم يصح تعريف الاعراب به
لانه يلزم عليه وصف الشيء بغيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغير واما
التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم ثم التغيير اما في وصف اخر الاسم او في ذاته
كما تقدم قال الرضي ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير في نحو مسلمات
ومسلمون لم يلي في الافراد الاخر هو المنون وذلك لان النون فيهما كالتنوين
فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان
قوله المتمكن اي المعرب خرج الاسم غير المتمكن وهو الذي شابه الحرف
فانه مبني نحو هذا والذي قوله والفعل بالجر عطف على الاسم اي وتغيير
اخر الفعل المضارع الخالي من التوكيد واما اذا باشرته احدى النونين فانه
يكون مبنيا وعن ابي طلحة انه مع نون الاناث معرب بحركات مقدرة منع

منها

منها سكون النون وقال بعضهم باعرابه ايضا وان باشرته نون التوكيد قوله
لفظا او تقديرا حال من تغيير اي حالة كون ذلك التغيير ملفوظا به او مقدرا
والمراد التلفظ بداله او تقديره لان التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به
ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر داله وقوله بعامل الباء فيه للسببية متعلقة
بتغيير وقد تقدم تفسير العامل قوله وانواع الاعراب اربعة اعترض ذلك
ابو حيان بان ثلاثة منها ثبوتيات وواحد عدمي لان عدم تلك الثبوتيات
وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودي فان السنة انواع الاعراب
اربعة وقد ذهب الى ذلك اكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازني روي
عنه انه قال الجزم ليس باعراب انما هو عدم الاعراب قوله رفع على القول
بان الاعراب لفظي هو الضمة وما ناب عنها اما على انه معنوي فهو
تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي قوله على النفي
اي بجعل ما نافية واحسن فعل ماض وزيدا فاعل اي لم يوجد من زيد احسان
قوله وبنصب على التعجب فما تعجبية مبتدا واحسن فعل ماض وفاعله
ضمير مستتر وجوبا يعود على ما وزيدا منصوب على التعجب والتعجب
انفعال النفس عند رؤية شيء خفي سببه وخرج عن امثاله وبا عتبار انه
يقل وجوده في العادة قوله على الاستفهام اي جعل ما استفهامية مبتدا
واحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد بالجر مضاف اليه والمعنى اي شيء في زيد
حسن قوله برفع تشرب على الاستئناف اي تجعل الواو للاستئناف وتشرب
مرفوع بالضمة الظاهرة وعلى هذا يكون النهي متوجها على اكل السمك
قوله وبنصب على المصاحبة فالواو واو المعية وتشرب منصوب بان مضمرة
بعد الواو وعلى هذا يكون النهي عن اكل السمك مصاحبا لشرب اللبن
فالمنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما قوله على النهي فتكون الواو عاطفة وتشرب
بالجزم معطوف على تاكل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما حرك تاكل ايضا
لذلك قوله قرشيا اسم منصوب الفا للحكاية وزيدا مبتدا مرفوع بضمة
مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية واسم خبره وكذا يقال

فيما اشبهه قوله اختصاص الاسم بالخفض الباء داخلة على المقصور يعني ان
الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه الى الفعل واما الاسم فليس مقصورا
على الخفض بل يتعداه الى الضم والفتح قوله من الحدث والزمان اورد عليه
ان بعض الاسما ايضا مدلوله مركب كاسم الفاعل فانه يدل على الحدث
والزمان واجيب بان الكلام في المدلول الوضعي ودلالة اسم
الفاعل على الزمان التزامية وليست وضعية وقولهم اسم الفاعل حقيقة
في الحال لا يدل على انه موضوع للزمن بل معناه انه لما اعتبر في مفهومه
الحدث وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر ان ذلك الحدث انما يكون في
الزمان الحال ويعني ان اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات
وحدث لان الواضع اعتبر في مفهومه تقييد الذات بالحدث فمعنى ضارب
ذات اتصفت بالضرب ولا تخلص عن هذا السوال على كلام الش ثم تخلص
عنه بما قال المحققون ان مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة
وح فتكون اجزا الفعل ثلاثة واجزا اسم الفاعل اثنان ولما كانت اجزاوه اكثر
فهو اثقل وبعضهم علل ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسال عن فاعله
ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال من ضرب ولمن ضرب ومتى
ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذه الاسئلة اذ المراد منه
الدلالة على المسمى فقط قوله ولهذه الانواع الاربعة علامات الجار والمجرور
خبر مقدم والانواع بدل من هذه والاربعة صفة له وعلامات مبتدا موخر
وقوله اعني اي اقصد وانما عبر بالهمزة لانه يحكي عن نفسه لان المتن له
فلذلك لم يقل يعني والعلامات جمع علامة وهي لغة الامارة وعرفا
عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها من الحروف والحذف
قوله تعرف بها الانواع الاربعة وتتميز عن انواع البنا اي تعرف انواع الاعراب
الاربعة المتقدمة بهذه العلامات الاصول والعلامات الفروع وتتميز
هذه الانواع بهذه العلامات عن انواع البنا والتميز ليس الا باختلاف
التعبير فيقال في الاعراب رفع ونصب وجر وجزم وفي البنا ضم وفتح وكسر

وسكون

وسكون والاربعة الاول علامات الاعراب والاربعة الثانية علامات البنا
مع كون المسمى بالجميع شيا واحدا وهو الحركات المخصوصة وهناك فرق
اخر وهو ان حركة البنا لازمة وحركة الاعراب طارئة بدخول العامل وهذا
الفرق اعتباري لا حقيقي فان قلت حيث كانت القاب الاعراب هي الرفع والنصب
الخ كان القياس ان يقال عند الكلام على الاعراب على مذهب البصريين
المفرقين بينها وبين القاب البنا بدل ضمة رفعة وبدل فتحة نصبة الخ
والجواب ان هذا الاطلاق على سبيل المسامحة والتوسع لما ان الحركة
المسماة بذلك شي واحد كما علمته اما الكوفيون فلا يفرقون بين حركات
البنا والاعراب وعليه فلا تسمح في الاستعمال قوله وعلامة رفعه الضمة
هذا جري على القول بان الاعراب معنوي واما على انه لفظي فيقال
ورفعه الضمة فان الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الاولى مالوفة
تداولتها الالسنة على كلا القولين قوله ولها مواضع اي لتلك العلامات
الاربع الاصول مواضع اي كلمات تختص تلك العلامات بها وتدخل
عليها وشرع في تفصيلها بقوله فاما الضمة الخ قوله الاسم المفرد المراد
به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسما الستة فان
هذه المذكورات اعرابها بالحروف كما سياتي قوله جاء زيد والفتى اي
والقاضي وهذا القاضي مرفوع بضمة مقدرة للثقل وهذه مبني على
السكون في محل رفع قوله مقدرة في الفتى واما نحو جا فتى فانه مرفوع
بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها
التعذر ومثله جا قاض فانه مرفوع بضمة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقاء
الساكنين منع من ظهورها الثقل وقد الغز فيه بعضهم بقوله
ما معرب اعرابه قدم في حرف ذهب • ومن ذلك قوله تعالى وجنى
الجنتين دان فجنى اسم بمعنى المجني اي المتناول من ثمار الشجر مبتدا مرفوع
بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها
التعذر والجنتين مضاف اليه مجرور بالياء لانه مثنى ودان خبر مرفوع

بضمة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها الثقل
واصله دا ني فعل به ما فعل بقاض وقد تقدم قوله وهو ما تغير فيه بنا واحده
في العبارة ركة والافصح ان يقول ما تغير فيه الجمع عن بنا المفرد لان الذي
يتغير هو الجمع واما المفرد فهو باق على ما هو عليه لم يدخله تغيير وقد
تووِّل عبارته بان المعني ما تغير فيه بنا واحده عن حالته قبل الجمع فيلاحظ
تغيير المفرد في ضمن الجمع وتغيير جمع التكسير اما حقيقي واما تقديري
فالاول منحصر في ستة جموع لان التغيير اما بالزيادة عن المفرد نحو صنو
وصنوان لاكثر من اثنين لان هذه الصيغة تستعمل مثني وجمعا والفرق
بينهما انما هو بالاعراب فصنوان مثني يعرب باعراب المثني فيعرب بالالف
وينصب ويجر باليا مع كسر النون فيها واما في حالة كونه جمعا فانه يعرب
بحركات ظاهرة على النون او بالنقص عن المفرد نحو تخمة وتخم او بتبديل
الشكل نحو اسد واسد او بالزيادة مع تبديل الشكل نحو رجل ورجال او بالنقص
وتبديل الشكل كرسول ورسل او بالنقص والزيادة وتبديل الشكل نحو
غلام وغلمان والثاني له امثلة منها نحو فلك فانه يستعمل مفردا وجمعا
بصيغة واحدة قال تعالى في الفلك المشحون فهذا مفرد بقرينة رجوع الضمير
اليه مفردا في المشحون اذ التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين فهذا جمع بدليل عود ضمير الجمع اليه وهو النون في جرين فصيغة المفرد
والجمع واحدة لكن التغيير تقديري فتجعل الحركة في فلك مفردا كالحركة في قفل
وفيه جمعا كالحركة في بدن ونحو هجان يقال للواحد والجمع من الابل فتقدر
حركة الجمع غير حركة المفرد فالكسرة في هجان مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا
كالكسرة في رجال وقس عليه نظائره قوله وفي جمع المونث السالم وهو ما
جمع بالف وتا مزيدتين وما واقعة على مفرد ومعني جمع اي تحققت
جمعيته والمعني جمع المونث السالم مفرد تحققت جمعيته بالف وتا مزيدتين
وبهذا التقدير يندفع ما اوردهنا فلو قيل بدل جمع المونث السالم
الجمع بالالف والتا لكان اسهل واظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا

كحمام

٤٥

كحمام وحمامات واصطبل واصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد
كغرفة وغرفات الاول بسكون الراو الثاني بضمها ونحو ذلك وقد يجاب
بانه من باب تغليب الاكثر على الاقل اذ الاكثر في هذا الجمع ان يكون مفرده
مونثا والجمع سالما قال في شرح اللب جمع المونث السالم ما جمع باخره الف وتا
سوا كان لمونث كمسلمات او لمذكر كدريهمات وسوا كان لم يتغير بنا واحده كما
ذكرنا او غير نحو غرفات وتسميته جمع المونث باعتبار الغلبة قوله اسما كان
او صفة اسم وخبر كان مقدم عليها وقوله او صفة معطوف عليه واسم
كان ضمير مستتر يعود على جمع المونث السالم والمعني ان مفرد جمع المونث
السالم تارة يكون اسما وتارة يكون صفة ومثل للاول بقوله هندات وللثاني
بالمسلمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله فان كان علما الخ ولم يستوف
اقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله انه ينقاس في خمسة امور والتا الا
شفة وشاة وامة فلم تجمع هذا الجمع استغنا عنه بجمعها جمع تكسير على شفاه
وشياه واما الثاني علم المونث الاحرام ووبار ونحو مما عند من بناها لان
الجمع يناقض البنا اما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيقال
حذامات ووبارات الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وايام
معدودات الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل لانه ملحق بالصفة اذ
مفاده الوصف بالصغر كجمع دريهم على دريهمات الخامس اسم جنس المونث
سوا كان اخره تا كغرفة وغرفات او الف كبهمي اسم لنبتة وعفري اسم
لدويبة اعفر وبشري وصحرا ومن قبيل اسم الجنس المختوم بالالف صفة
لمونث كحبلي وحبليات وهذه يشترط فيها ان يجمع مذكرها جمع تصحيح
نحو جمع فعلا افعل فلا يقال في حمرا حمراوات وفعلا فعلان كسكري فلا يقال
سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسموات وحمامات واصطبلات
وبنات واخوات بخلاف ابيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير لان
تاه اصلية في مفرده وقد نظم بعض ما اشرت اليه بعضهم بقوله
وقسه في ذي التا ونحو ذكري ‹ ودرهم مصغر وكبري ›

وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للتأنيث قوله بلا
شرط اما العلم المونث فيجمع مطلقا لحقيقة تأنيثه كما بشره اوجرده منها
كهند واما العلم المذكر فان كان فيه تا جمع كطلحة على طلحات قوله فشرطه
ان يكون مذكره الخ يخرج بهذا نحو حمرا وسكرى فان مذكر الاول احمر وهو
لا يجمع على احمرون ومذكر الثاني سكران وهو لا يجمع على سكرانون
وقد اشرنا لهذا في الكلام السابق بقولنا ان لا تكون الصفة من باب فعلا
افعل ولا من باب فعلان فعلى اي ان لا تكون الصفة على وزن فعلا بالمد
التي مذكرها على وزن افعل كحمرا واحمر وسودا واسود ونحو ذلك ولا ان
تكون الصفة على وزن فعلا التي مذكرها فعلان كسكرى فان مذكرها
سكران قوله كسلمون تمثيل لما تحقق فيه الشرط المذكور قوله فشرطه
ان لا يكون بزيادة لا النافية قبل تكون قال بعض تلامذة المص وهذه هي
نسخة المولف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذكر
فشرطه ان يكون بدون لا وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا قوله
كحايض هذا امثال للمنفي فلا يقال في جمع حايض بدون تا حايضات
اما ما فيه التا كحايضة فانه يجمع هذا الجمع فيقال حايضات والفرق
بين حايض وحايضة ان الاولى بمعنى ذات اهلية للحيض فلم تقصد
تجدد الحيض لها في احد الازمنة اتي بالتا وحاصل كلام المص ان
الاسم الذي يجمع بالالف والتا اما صفة او غير صفة فان كان صفة فاما
ان يكون له مذكر اولا فان كان فاما ان يجمع بالواو والنون اولا فان جمع
كسلمون قيل في مونثه مسلمات وان لم يجمع لم يجمع المونث لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل اذ جمع المونث فرع عن جمع المذكر وقد انتفى الاصل
فانتفى الفرع فلا يقال حمراوات كما لا يقال احمرون ولا سكرانات
كما لا يقال سكرانون ولذلك قالوا الفضليات حيث قالوا في المذكر الافضلون
وان لم يكن له مذكر نظر هل هو مجرد من علامة التانيث اولا فان لم
يكن مجردا منها جمع نحو حبليات وان كان مجردا كحايض وطامث وطالق

لم

لم يقل فيه طالقات ولا حايضات قوله المعرب اي المجرد من التنوين اي ولم يتصل
به واو الجماعة ولا الف الاثنين ولا يا المخاطبة فان اعرابه حينئذ يكون بثبوت
النون والكلام هنا في اعرابه بالحركات قوله فيضرب ويخشى مرفوعان
الفا للحكاية ويضرب مبتدا لانه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمة
مقدرة على اخره منع من ظهورها ضمة الحكاية ويخشى معطوف عليه
مبتدا ايضا ومرفوعان خبره وضح بالالف لانه مثنى قوله مقدرة في الفتى
اي للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو قوله تعالى وترى الناس سكا رى
بادغام احد المثلين في الاخر فان الفتحة على الناس مقدرة للتعذر
العرضي وهو السكون لاجل الادغام قوله جمع التكسير اي ولو غير منصرف كمصا بيح
ومساجد لان الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه بخلاف حالة
الجر فانه يخالف المنصرف في جره بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا بالمنصرف
وهو ما سلم من شبه الفعل واما غير المنصرف وهو ما اشبه الفعل نحو مساجد
ومصابيح فانه يجر بالفتحة قوله يعوذون اي يتحصنون قوله ويرفقون
بضم الفا من الرفق بمعنى اللطف والاسارى بضم الهمزة افصح من فتحها
جمع اسرى بفتح فسكون ففتح جمع اسير ماخوذ من الاسار بكسر الهمزة
وهو ما يجعل في عنق الاسير او رجله قوله وجمع المونث السالم لم يقل
المنصرف لانه لا يصح تقييده بذلك كما قد علمت في مبحث التنوين
ان تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكين وقوله باقيا على
جمعيته حال من جمع المونث قيد به للاحتراز عنه اذا لم يبق على جمعيته
بان انسلخ عن الجمعية وسمي به فان فيه اعاريب ثلاثة كما اشار لذلك
بقوله فان زال معنى الجمعية منه الخ قال الشيخ الشنواني ولا ضرورة
لهذا القيد اي قوله باقيا الخ لان الكلام في جمع المونث السالم واما اذا
جعل علما صار مفردا نعم يصح ان يطلق عليه جمع باعتبار اصله
قوله بان جعل علما تصوير لزوال معنى الجمعية منه اي ان معنى الجمعية
وهي الدلالة على الآحاد تزول اذا جعل علما لشيء فانه ينسلخ عن تلك

وقيد به في حالة الجر فيما بعد قوله المنصرف وهو مع

الدلالة ويصير كبقية الاعلام ليس لها دلالة الا على مجرد الذات قوله
جاز فيه الصرف اي تنوين الصرف وهو تنوين التمكين وذلك لان
التنوين فيه حال الجمعية للمقابلة فلما زالت الجمعية وجعل علما زال
ذلك التنوين ونون تنوين الاعلام المنصرفة وهو تنوين التمكين ثم ان حكاية
عبارة الشيخ لا تخفى لانه افاد هنا انه في حال جعله علما يجوز فيه الصرف
اي التنوين وعدمه ثم قسم كلا من هذين القسمين الي قسمين فقال فعلى
الصرف يخفض الخ وعلى منع الصرف الخ اما قوله فعلى الصرف يخفض الخ فقد
اخذ فيه التنوين وهو معتبر في المقسم فذكره مستدرك والمقام للاضمار
بان يقول يخفض معه ولها قوله وتركه فزيادة مخلة لانه يصير المعنى
فعلى الصرف اي التنوين يخفض بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهر
الفساد لان الكلام مفروض في حالة التنوين واما قوله فعلى منع
الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين فزيادة مستدركة لان الغرض انه في
حالة عدم التنوين الذي هو معنى قوله فعلى منع الصرف اي ترك التنوين
واسلم من هذه العبارة ان يقول جاز عرابه اعراب المنصرف واعراب غير
المنصرف فعلى الاول يخفض بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثاني
يخفض بالفتحة بلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المص بانه فيها
حذف مضاف والاصل مع بقا التنوين وتركه اي ترك بقائه فيكون
الضمير راجعا لذلك المضاف المقدر وليس راجعا لنفس التنوين لكن
هذا الجواب في غاية البعد فانه لا دليل على تقدير ذلك المضاف
قوله فعلى الصرف يخفض بالكسرة مع التنوين اي يعرب اعرابه الاصلي
حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية فلذلك لم يحذف التنوين مع
وجود العلمية والتانيث لما انه تنوين مقابلة في الاصل فاستصحب
حالة العلمية ايضا والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتانيث انما
هو تنوين التمكين وهذه هي اللغة الفصحى قوله وتركه اي ترك
التنوين مراعاة للعلمية والتانيث لان قصد العلمية يمنع ان يكون

التنوين

[illegible] صح

التنوين للمقابلة بل يكون للتمكين وهو لا يجامع العلمية والتانيث وكان
حقه ان لا يجر بالكسرة لكن جر بها نظرا لحالته الاصلية وهي حالة الجمعية
قوله يخفض بالفتحة بلا تنوين اي فيعرب اعراب ما لا ينصرف
نظرا لحالة العلمية بدون التفات لحالة الجمعية اصلا وكان القياس
عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد سمع ذلك في كلامهم وقد روي
بالاوجه الثلاثة قول امرء القيس
تنورتها من اذرعات واهلها ۞ بيثرب ادنى دارها نظر عالي
فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالفتحة مع ترك التنوين
مراعاة للعلمية فقط والجر بالكسرة مع عدم التنوين مراعاة لهما
معا فالجر بالكسرة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية قوله
في الفعل المضارع مع الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وهو في
موضع واحد قوله الصحيح الاخر واما معتل الاخر فيجزم بحذف حرف العلة
نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب النيابة وشرط
ايضا ان لا يتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة فانه يجزم بحذف
النون وترك هذا الشرط اعتمادا على التمثيل قوله واما العلامات
الفروع مقابل لقوله فاما العلامات الاصول ثم تلك الفروع منها
ما هو حركة ومنها ما هو حرف كما فصل المص ذلك وانما اختصت تلك
الحروف بالنيابة دون غيرها لما ان الواو والالف والياء مجانسة للحركات
الثلاث حتى قيل ان الحركات الثلاث اصول لها وقيل هي فروع عنها
وان كان التحقيق ان كلا منهما اصل كما اشار لذلك الجعبري بقوله
وثلاثتها اصل لاحرف مدها ۞ ولا عكس والاعدل انهما اصلان
وقوله وثلاثتها اي الحركات الثلاث اصل لاحرف مدها وهي الواو
والالف والياء واما النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفا والغنة
فلذلك اشاركها في النيابة قوله امثلتها على حذف مضاف اي
امثلة ما تنوب فيه قوله وينوب عن السكون واحدة التانيث بالنظر

تكون الموصوف مونثا اي علامة واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون كما سياتي قوله في جمع المذكر السالم وهو ما دل علي اكثر من اثنين بزيادة واو او يا علي مفرده الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علما لمذكر عاقل او صفة له فخرج ما لم يدل علي اكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علما لرجل مثلا وما دل علي اكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشنفع وزوج وما لا مفرد له كعشرين وتسعين وما له مفرد من معناه نحو اولو بمعني اصحاب فان مفرده ذو بمعني صاحب وبالمجعول له علما او صفة اسما الاجناس نحو عالمون واهلون وابلون فان مفرد الاول عالم بفتح اللام وهو ما سوي الله ومفرد الثاني اهل وهم الاقارب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وارضون وسنون فجميع هذه الامور لخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم في اعرابه قوله اسما كان اسما خبر كان مقدم عليها واسمها ضمير مستتر يعود علي المذكر في قوله جمع المذكر افاد به تعميم مفرد هذا الجمع اي سوا كان مفرد ذلك الجمع علما او صفة ويشترط في العلم ان يكون لمذكر عاقل خال من التا ولو لغير تانيث كعلامة ومن التركيب فان اردت ان تجمع من اسم مبني او مركبا تركيبا مزجيا اتيت بجمع ذوا في المذكر وبجمع ذات في المونث فتقول جاذو سيبويه وذو وابرق نحره وذوات حذام واما المركب الاضافي فانه يجمع صدره ويضاف لعجزه نحو عبدو الله وجا غلاموا زيد وجوز الكوفيون جمع الجزئين نحو جا غلاموا زيدين واشترط في العلم ان يكون منكرا اي يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم باقيا علي علميته فاذا اريد جمعه فلا بد من تنكيره بان يراد به شخص ما سمي بهذا الاسم وقد الغز البدر الدماميني في ذلك مخاطبا لعلماء الهند بقوله

ايا علما الهند لا زال فضلكم … مدا الدهر يبدو في منازل سعده
الم بكم شخص غريب لتحسنوا … بارشاده عند السوال لقصده

وهاهو

٢٨

وهاهو يبدي ما تعسر فهمه … عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسال ما امر شرطتم وجوده … لحكم فلم ترضى النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا … منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرائب غاية … فهل من جواب تنعمون برده

واجاب بعض الفضلا بقوله

ايا من على افراس افكاره غدا … بصيد غزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسوال موضحا … بعقد فريد الدر في نظم عقده
قد اشترطوا في مفرد علمية … لجمع على نهج المثني وحده
فلما راو تعريف ذاك محققا … ابوا جمعه الا باثبات ضده
ويدفع ذا الاشكال ان شرعه … لصحة جمع لا غني عن وجوده
وتقريره شرط لاقدام حاذق … عليه فلا تستغربوا شرط فقده

وحصل الاشكال ان العلمية كيف تشترط في مفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو التنكير في تحققه وحصل الجواب ان العلمية ليست شرطا حتي يتحقق التنافي بل هي من قبيل المعد بضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب ولا يجامعه وذلك كالخطوات الموصلة للمقصد فانه يتوقف عليها الوصول للمقصد وعند الوصول تنعدم ولا توجد معه وظهر ان اطلاق الشرط على العلمية بطريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بينها وبين المعد في توقف المطلوب على كل ولا يصح ان تكون العلمية شرطا حقيقيا لان الشرط يجامع المشروط والعلمية لا تجامع الجمع كما علمت والحاصل ان كلا من المعد والشرط يتوقف عليه حصول الشي لكن الشرط يستمر مصاحبا للمطلوب والمعد ينعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعد لا الشرط قوله او صفة ويشترط فيها ان تكون صفة لمذكر عاقل خالية من التا ليست من باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب افعل فعلا كاحمر حمرا ولا مما يستوي فيه المذكر والمونث نحو صبور ولا وصفا لمذكر لا مونث له نحو اكمر وادر لعظيم الكمرة وهي تمرة الذكر والادرة فلا يقال اكمرون وادرون قوله نحو

الاولى وهي الشرط النحوي

جا الزيدون المسلمون بدون واو فيكون الزيدون فاعلا والمسلمون صفة
له فعلى لغة الزيدون المسلمون فاعل الخ فيه تسامح ظاهر لان الفاعل هو الزيدون
واما المسلمون فصفة له قوله هذا هو المشهور المشار اليه اعراب الجمع اي رفع
جمع المذكر السالم بالواو هو المشهور ومقابل المشهور انه معرب بحركات
مقدرة على الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويجر بكسرة
مقدرة على اليا في حالة الجر وبفتحة مقدرة عليها ايضا في حالة النصب
وهناك اعاريب اخر اصحها ما ذكرنا وانما رفع هذا الجمع بالواو لانها تقع
ضمير الجمع في نحو يضربون ولان الجمع اقل دورانا في الكلام من المثنى فحمل
الثقيل وهو الواو للقليل وهو الجمع ليحصل التعادل وزيدت النون
عوضا عن التنوين في المفرد وقيل عوضا عن حركة المفرد ورد بانه قد عوض
عنها الواو وقيل غير ذلك وحركت خوف التقا الساكنين وكانت فتحة لخفتها
وثقل الجمع قوله وحموك بكسر الكاف بنا على ان الحم قريب الزوج فقط وقريب
الزوجة يقال له ختن بفتحتين كما هو المشهور وعلى مقابله من ان الحم يطلق
على اقارب الزوجة ايضا يجوز فتح الكاف قوله وذو مال اشار باضافتها لمال
الى شرطها وهو انها لا تضاف الا الى اسم جنس ظاهر كان نكرة كما مثل او معرفة
نحو الله ذو المغفرة برحمتنا واما اضافتها للضمير كما في قول الشاعر
انما يعرف الفضل من الناس ذووه فشاذ هذا كله في ذو المذكورة هنا
التي بمعنى صاحب واما ذو الطائية فهي مبنية على السكون في الاحوال
الثلاثة لانها اسم موصول بمعنى الذي تقول جاني ذو قام ورايت ذو قام
ومررت بذو قام اي الذي قام وبعضهم اعربها اعراب ذو بمعنى صاحب
قوله وهنوك اسم يكنى به عن اسما الاجناس كالمال والتراب والدقيق
وغير ذلك وقيل اسم لما يقبح التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة قوله
بشرط ان تكون هذه الاسما قوله مفردة فان ثنيت نحو ابوان او جمعت
جمع تكسير كاباء او تصحيح كابون اعربت اعراب ما ذكر قوله مكبرة فلو صغرت
كابي اعربت بالحركات الظاهرة قوله مضافة فلو افردت نحو جاني اب واخ

اعربت

اعربت اعراب المفرد وكلها تقطع عن الاضافة سوى ذو وفم بالواو فانهما
لا يستعملان الا مضافين قوله لغير يا المتكلم بشرط في الشرط الذي هو الاضافة
اي يشترط ان تكون تلك الاضافة لغير يا المتكلم بان تضاف لضمير المخاطب كما
مثل المص او ضمير الغايب نحو ابوه او ضمير المتكلم غير اليا نحو ابونا شيخ كبير او للاسم
الظاهر نحو جاني ابو زيد ورايت ابا زيد ومررت بابي زيد فان اضيفت ليا المتكلم
نحو جا ابي اعربت بحركات مقدرة على ما قبل يا المتكلم منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة كغلامي وكلها تضاف ليا المتكلم ما عدا ذو فانها تضاف
لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضايع بعضا دمجه فعيني مرمملة اي لا تلحقها
يا النسبة فان لحقتها اعربت بحركات ظاهرة نحو جا ابوي ورد هذا الشرط بانها
في حالة النسب خرجت عن الاسما الستة لان المنسوب غير المنسوب اليه والذي
اعرب بالحركات هو المنسوب للاب وليس واحدا من الاسما الستة فالحق انه
لا حاجة لهذا الشرط قوله في لغة قليلة راجع لهنوك ايه واما اشهر لغاتها
وافصحها فانه يعرب بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورايت هنك ومررت
بهنك ولذا قال ابن مالك
ابا اخ حم كذاك وهن والنقص في هذا الاخير احسن
قوله على المشهور مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو اي حالة كون تلك
العلامة جارية على المشهور لان هذا الوجه اسهل المذاهب وابعدها
عن التكلف ومقابل المشهور اقوال منها انها معربة بحركات مقدرة على
هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو والكسرة على اليا للثقل والفتحة على
الالف للتعذر وبقي اوجه اخر لا يسعها المقام قوله في المثنى اسم مفعول
من ثنيت الشي اذا عطفت بعضه على بعض سميت به الصيغة المذكورة
وحد المثنى هو الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة الف او يا
على مفرده فخرج بالمعرب المبني نحو ذان وتان واللذان واللتان وبالدال
على اثنين ما دل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكلبتان بالبا
الموحدة اسم للالة المعروفة وخرج بقيد فقط ما دل على اكثر من اثنين

وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ضمن دلالته على اكثر منهما ومثله
زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل يستعمل فيهما
وفي كل عدد زوج وخرج بزيادة الف او يا كلا وكلتا فان دلالتهما على الاثنين
من نفس الصيغة لا من الالف لان الالف في الاول اصلية منقلبة عن يا
هي لام الكلمة والف الثاني للتانيث كالف حبلى والتا عوض عن لام
الكلمة وخرج بقولنا على مفرده ما لا مفرد له نحو اثنان واثنتان ويشترط
في المثنى ايضا ان يكون له ثان في الخارج ليخرج نحو قمران تثنية على سبيل
التغليب ومثله الابوان للاب والام والمشرقان للمشرق والمغرب فهذا
كله من قبيل الملحق بالمثنى لا من المثنى حقيقة ويشترط ان يكون المفرد
نكرة في لعلم اذا اريد تثنيته نكر وقد اشار بعضهم الى هذه الشروط
بقوله

شرط المثنى ان يكون معربا ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ اي فلا يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمرو
وان يكون موافقا في المعنى فلا تثنى المشترك ولا الحقيقة ولا المجاز
وقوله مماثل اي له ثان في الخارج فنحو قمران للشمس والقمر من باب
التغليب وقوله لم يغن عنه غيره اي لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته
ومن ثم لم يقولوا سوان استغنا بسيان تثنية سي بمعنى مثل وزيد على
ما في النظم ان لا يكون لفظ كل وبعض وكذا احد او عريب ونحوهما
مما يلزم النفي لاستغراق الافراد ونظم ذلك شيخنا بقوله زيادة
على البيتين وثم يكن كلا ولا بعضا ولا مستغرقا في النفي نلت الاملا
قوله على المشهور ومقابله انه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الالف
وفتحة او كسرة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة لان هذه الحركات التي قبل الالف واليا اتي بها لمناسبتها
فتقدر حركة الاعراب الخ وقيل غير ذلك من الاوجه قوله المكسور ما

بعدها

بعدها وقد تفتح كما في قوله على احوذ بين استقلت عشية فتح النون
يصف قطاة بسرعة الطيران واحوذ بين مثنى احوذي وهو خفيف المشي
واراد به الشاعر جناح القطاة قوله المفتوح ما بعدها اي للخفة المناسبة
لثقل الجمع وقد تكسر النون كما في قوله

عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين

بكسر نون اخرين وهو بفتح الخا جمع اخر بفتحها بمعنى مغاير قوله تكون
علامة للرفع اي سوا كانت ظاهرة كتضربون او مقدرة كما تقدم من الامثلة
السابقة وهي لتبلون الخ وقد تقدم شرحه قوله في الافعال الخمسة ويقال
لها الامثلة الخمسة لانها مثال لغيرها من الافعال الموازنة لها قوله
ثبوت النون من اضافة الصفة للموصوف اي النون الثابتة فالرفع
بنفس النون لا بثبوتها قوله هذا هو المشهور ومقابله ما ذكره الشارح قوله
وقيل علامة رفعها قائله الاخفش كما نقله في التسهيل قال ابو حيان
في شرحه وهذا الذي ذكره المص عن الاخفش حكاه لنا صاحبنا ابو
جعفر احمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب وصف المباني في حروف
المعاني عن ابي زيد السهيلي قال زعم ابو زيد السهيلي ان الاعراب
مقدر في الاحرف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامي وان شغل
تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الاعراب
في تلك الحروف كما منع الاضافة الى يا المتكلم من ظهور الحركة في اخر
المضاف لشغل الاخر بالحركة التي تطلبها يا المتكلم قيل له لما بال
هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقال ما معناه
هذه النون انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسما فهي من
تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت ان زيدا
يقوم فرفعته لحلوله محل قائم فكذلك اذا قلت ان الزيدين يقومان
لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان فاذا لم يحل محل الاسم
لم تلحقه النون فاذا قلت لن يقوما او لم يقوما لا يقدر لن قائمان

ولا الدماء فلم تثبت النون لذلك فعليه هذه فتكون علامة الرفع
في محو يقوهان ضمة مقدرة في الميم واما في النصب فتحة مقدرة واما
في الجزم فسكون الميم تقديرا مع حذف قوله على لام الفعل وهو الحرف الذي
قبل الواو والالف او اليا وتلك الحركة مقدرة للتعذر منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة قوله بالف وتا البا للسببية فذكر قوله مزيد تين لمزيد
التوضيح فان جعلت البا للمصاحبة احتيج لذكر هذا القيد فان قيل الذي
جمع بالف وتا هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس جمع مونث سالم
فان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم
عليه تحصيل الحاصل والجواب ان ما واقعة على الجمع اي الجمع الذي
جمع اي تحققت جمعيته وحصلت بالالف والتا قوله وعلامة نصبه
الكسرة وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى الكسائي
سمعت لغاتهم بفتح التا قوله مزيد تين خرج بزيادة الالف نحو قضاة
وغزاة فان الالف فيهما منقلبة في الاول عن ياء وفي الثاني عن الواو والاصل
قضية وغزوة وخرج بزيادة التا نحو ابيات واصوات فان التا فيهما اصلية
فليس ذلك من جمع المونث قوله في الاسم الذي لا ينصرف اي لا ينون تنوين
تمكين بنا على ان الصرف هو تنوين التمكين كما هو راي المحققين ولما
سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة لانه لا يوجد بدونه
لكونهما اخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل وقيل
الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس
الجر تابعا في السقوط للتنوين قال ابو حيان وهذا اختلاف لا طايل تحته
قوله وهو ما اسم موصول بمعنى الذي او نكرة موصوفة بمعنى شيء
فالجملة صلة او صفة وما واقعة على اسم مفرد او جمع تكسير قوله في علتين
فرعيتين فان قلت لاي شيء احتيج في منع الاسم من الصرف لمشابهة
الفعل من جهتين وبني الاسم اذا اشبه الحرف من جهة واحدة فهلا
اكتفوا في منعه الصرف بعلة واحدة والجواب ان المشابهة للفعل فانها

قوية

قوية لكونها ذاتية فان قلت لم اعطي الاسم حكم الفعل فلم يعط الفعل
حكم الاسم مع ان المشابهة حاصلة بينهما والجواب ان الاسم تطفل على
الفعل فيما هو خاص به وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق
المناسبة بينهما فان قلت لم لم يبن الاسم لمشابهة الفعل مع ان الفعل
مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فان الاسم لم يشبه الفعل لفظا
مع ضعف الفعل في البنا فان قلت فلم لم يعط الاسم بهذه المشابهة عمل
الفعل قلت لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول انتهى
من الشنواني قوله مختلفتين صفة ثانية لعلتين وقوله ترجع احداهما للفظ
الخ بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيد ان هاتين العلتين ان
رجعا للفظ فقط كاجمال او للمعنى كحايض او للفظ والمعنى من جهة
واحدة كدريهم صرف الاسم وبيان ذلك ان الاول فيه فرعية الجمع والتصغير
لفظا والثاني فيه فرعية التانيث والوصفية معنى والثالث فيه تصغير لفظه
وتصغير معناه المفيد للتحقير قوله تقوم مقام الفرعيتين اي في افادة الثقل
قوله وهو عند البصريين القايلين باشتقاق الفعل من المصدر وضمير هو
عايد على العلة الفرعية وذكره مراعاة للخبر وهو اشتقاقه ومراعاة
الخبر اولى من مراعاة المرجع ولو كان المرجع لا انثى قوله وعند الكوفيين
القايلين باشتقاق المصدر من الفعل قوله كالمفرد الاولى حذف الكاف لانه
مفرد حقيقة لدلالته على شيء واحد وهو مجرد الذات واما دلالة بعض
الاسما المشتقة على الزمان فهي عارضة لا اعتداد بها وقد يجاب
عن المصنف بانه زاد الكاف لمشاكلة قوله في الفعل كالمركب قوله كالمركب الكاف
هذه في موقعها لان الفعل ليس مركبا حقيقة بل شبيه به في كونه
مدلوله الحدث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله مركبا كان كانه مركب
وتجرد بعض الافعال عن الزمان غير قادح لعروض ذلك التجرد قوله
وهي احتياجه اي افتقار الفعل الى الفاعل ليتم الكلام والاحتياج
يرجع الى المعنى قوله ما يمتنع صرفه بعلة واحدة قدم هذا القسم لقلته

الكلام عليه قوله وهو ما كان علي وزن صيغة المراد بالوزن معناه
الحقيقي وهو الموازنة والمشاكلة فهو مصدر مضاف لمفعوله والصيغة
هي الهيئة اي الحركات والسكنات واما المادة فهي الحروف التي تركبت
منها الكلمة والمعني علي مشاكلة وموافقة صيغة اي هيئة منتهي
الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخري وتلك الصيغة منحصرة
في مفاعل ومفاعيل قوله منتهي الجموع اي الصيغة التي انتهي لها
الجمع ولم يتجاوزها قوله بعد الف تكسيره اي الالف التي حدثت في جمع
المفرد جمع تكسير قوله حرفان اي اولهما مكسور لفظا كمساجد او تقديرا كدواب
فان اصله دوابب ادغم احد المثلين في الاخر قوله كمساجد ومنابر ومراتب
والكالب جمع اكلب جمع كلب واما نحو ملايكة وصيارفة وصياقلة فان تجرد
من التا منع من الصرف وان لحقته كملايكة صرف قوله اووسطها ساكن
خرج نحو ملايكة وفراعنة وصياقلة فانها مصروفة لمشاكلة هذه
الجموع الاحاد كطواعية وكراهية قوله وقنادبل اي واناعم جمع انعام جمع نعم
بفتحتين وهي الابل قوله استثاراي اختص وعلل ذلك بقوله لانه بمثابة
جمعين اي بمنزلتهما لان عدم جمعه مرة اخري بمنزلة جمع اخر فكانه
جمع مرتين واعترض بان شرط المنع من الشرط الصرف اختلاف العلتين
وما ذكره الشارح يفيد رجوعهما لشي واحد وهو اللفظ فالاولي ما قال
بعضهم في علة ذلك ان صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظير
لهذه الصيغة في الاحاد او عدم مجاوزة الجمع وانتهائه عندها علة
ترجع للمعني قوله كذكري مصدر ذكر بمعني تذكر قوله كرضوي بفتح
الراء علم فرس او جبل بالمدينة المشرفة والنسبة اليها رضوي قال الجوهري
قوله كجرحي جمع جريح كمرضي ومرضي وقتيل وقتلي قوله فقلبت هي اي
الالف الثانية همزة كراهة اجتماع الفين وانما قلبت هي دون الاولي
لتطرفها فهي محل للتغيير ولم تحذف لفوات ما يدل علي التانيث عند
حذفها ولم تحذف الاولي لئلا يفوت المد فالهمزة بدل عن الف التانيث

والممدود

فالممدود هو الالف الاولي وحينئذ فوصف الف التانيث بانها ممدودة فيه تجوز
باعتبار انها السبب في حصول المد فهو من قبيل الاسناد للسبب وقيل الدال
علي التانيث هو الالف الاولي والثانية مزيدة للفرق بين مونث افعل ومونث
فعلان فان الاول مونثه مهموز بخلاف الثاني وعلي هذا فوصف الف
التانيث بالمد حقيقي فلا تجوز فيه وقيل هما معا للتانيث قوله كصحرا وهي الفلاة
اي الارض الواسعة والجمع الصحاري بفتح الرا وكسرها والصحراوات قوله
لانه تانيث لازم وانما كان لازما لان الف التانيث غير مقدرة الانفصال
فهي كالجزء من الكلمة بخلاف تا التانيث فانها مقدرة الانفصال فلا يقال
في حبلي حبل ولا في حمرا حمر بل الالف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا
فانه قد تحذف التا ويقال ضارب قوله تانيث اخر اي فكانه انث مرتين وفي
كلامه هنا ما سبق في قوله وكانه جمع مرتين فالاولي ان يقال العلة العربية
اللفظية هي لزوم الزيادة حتي صارت الهمزة كانها من اصول الكلمة والفرعية
المعني هي الدلالة علي التانيث قال الشنواني وفي شرح اللب للمسيلي ان
الالف تكون سببا كالتا ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها
بمنزلة تانيث اخر فهما تانيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف والتاني معنوي
وهو لزومها قوله مع العلمية اي سواء كانت شخصية كحمزة وطلحة وحنجرة
او جنسية كاسامة لان علم الجنس كعلم الشخص في الاحكام اللفظية التي
منها الصرف وعدمه قوله وزيادة الالف والنون من اضافة الصفة للموصوف
اي الالف والنون الزائدتان لان العلة هي الالف والنون الزائدتان لا نفس
زيادتهما وقوله المضارعتين اي المشابهتين وبين الشارح وجه الشبه بالامرين
الاول قوله لانهما في بنا يخص الثاني قوله وانهما لا تلحقهما التا وانما خص
الشارح بالف التانيث الممدودة مع انهما مشابهتين للمقصورة ايضا لظهور
المشابهة فيها فان قلت لم كانت زيادة الالف والنون محتاجة لعلة اخري
معها في منع الصرف وهلا استقلت بالمنع وحدها كالف التانيث وجوابه
ان الف التانيث مستلزمة لعلة اخري معنوية بخلاف الالف والنون وانما

قيد بهما بالزيادة احترازا عن غير المزيد تبني وقد يكون لفظ واحد محتملا لهما
كحسان فان اخذ من الحسن صرف وان اخذ من الحس بفتح الحا وهو القتل بقال
حسن البرد الجراد اي قتله منع من الصرف وشيطان ان اخذ من شطن بمعنى
بعد صرف او من شاط بمعنى احترق منع وعفان ان اخذ من العفر منع او من
العفونة صرف وحيان ان اخذ من الحياة منع او من الحين بفتح الحا وسكون
اليا بمعنى الهلاك صرف فلو ابدلت من النون الزائدة لاما كاصيلال مصغر
اصيلان اصيلانه تصغير اصلان منع من الصرف اعطا للبدل حكم المبدل عنه
قوله كعمران وغطفان اسم لقبيلة واصبهان اسم لبلدة من بلاد العجم قوله
فان فيه العلمية اي الشخصية ومثلها العلمية الجنسية في نحو ثعلبان فانه
علم على جنس لذاته اصغر من الخنفسا على قدر الدينار من بقعة الظهر ولها
منتن ارجل تتولد في الاماكن العفنة قوله فان فيه العلمية لانه علم لبلدة
بالشام مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب البلدة قوله
والتركيب هذا هو العلة اللفظية واما العلة المعنوية فهي العلمية قوله
والتانيث لفظا ومعنى اي من جهة اللفظ بان تلحقه علامة التانيث وهي
تا زائدة في اخر الاسم تنقلب في الوقف ها كالتا في فاطمة ومن جهة المعنى
بان يكون علما لمونث قوله او معنى وهو المسمى بالتانيث المعنوي قوله
لرجل اما لو كان علما لامراة فانه يكون من القسم الاول قوله وهو تانيث
معنوي اي يرجع للمعنى والعلمية ايضا علة معنوية فلم يتحقق حينئذ
في هذا القسم علتان فرعيتان مختلفتان بل العلتان هنا مرجعهما
للمعنى كما تقدم في حائض فاي موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع
كما صرف حائض مع كونه مثله واحسن ما اجيب به هنا ان اللفظ الموضوع
لمونث يوصف بها لمعناه بانه لفظ مونث فالتانيث بحسب الاصل
للمعنى واكتسب اللفظ الوصف به فرجعت هذه العلة للفظ بواسطة
هذا التحمل ولما كان ذلك التانيث المعنوي ضعيفا عن التانيث اللفظي
احتيج الي تقويته فشرط ان ينضم اليه واحد من الامور الاربعة التي ذكرها

التم

القدرية

التم ليتقوى به ويلتحق بالتانيث اللفظي في تاثيره المنع من الصرف فان هذه
الامور التي شرط مصاحبة واحد منها تزيده ثقلا فان الحركة اثقل من السكون
والعجمة اثقل من العربية وكون اللفظ للمذكر ثم يستعمل للمونث يحصل
فيه ثقل باعتبار ان الشي في غير محله يستثقل ويبقى بحث اخر وهو انه اذا
صح اكتساب اللفظ للتانيث باعتبار المعنى كما اجيب به عن التانيث المعنوي
فالحج يصح ايضا ان يكتسب لفظ حائض التانيث من معناه فيمنع من الصرف
كزينب فالفرق بينهما متحكم والجواب اننا في حائض راعينا الاصالة ولم نلتفت
لاكتساب اللفظ التانيث وفي زينب لاحظنا الاكتساب فحصل الاكتساب الفرق
لكن يرد عليه ان هذا ترجيح بلا مرجح ويجاب بان هذه حكم تلتمس لما سمع بعد
الوقوع والنزول وليست علامة باعثة فلا يحتاج فيها لطلب المرجح اذ ليست
احكاما عقلية وانما هي علل تلتمس للاحكام اللفظية ونحن في ذلك كله اسرى
السماع فهو المرجوع اليه اخرا فان العرب صرفت حائضا ومنعت صرف زينب
فنتبعه لك ونعلل الحكم في كل منهما بحسب الامكان قوله كما مثلنا اي
كتمثيلنا فما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف
مضاف اي متعلق تمثيلنا وهو ما مثل به من زينب فانه زائد على الثلاث
فالحرف الزائد قائم مقام التلفظ بتا التانيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث
منع من الصرف ولو سمي به رجل كما اذا سميت رجلا بزينب ومعنى كون
التانيث معنويا في حالة تسمية المذكر به انه باعتبار الاصل اي قبل جعله
علما للمذكر مستعمل في المونث قوله او تحرك الوسط اي يكون ليس زائدا
على الثلاث بان كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط
قائما مقام الحرف الزائد على الثلاث وذلك كسقر علما لجهنم قوله او العجمة
اي مع كونه غير محرك الوسط قوله كحمص علم اعجمي على بلدة فالعجمة
هنا مقوية للتانيث المعنوي فيصير بها بمنزلة التانيث اللفظي فان قلت
في حمص ايضا العجمة فلم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة والجواب ان شرط
منع العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة احرف وهذا الشرط

مفقود هنا فلم يعتبر بل اعتبر التانيث وبقي انهم يجعلون العلمية علة معنوية
مع ان الذي يوصف بكونه علما اللفظ لا المعني واجيب بانه لما كان لا معني لعلمية
اللفظ الا تشخص معناه جعلوا العلمية علة معنوية قوله والنقل اي مع كونه
غير اعجمي فهذا النقل يلحق التانيث المعنوي بالتانيث اللفظي قوله فان تخلف شرط
من هذه الشروط اي لم يوجد واحد منها لو قد كان الاوضح ان يقول كما قلنا
قوله وجمل بضم الجيم وسكون الميم قوله فاومته اي قابلته فكانه لم يوجد فيه
الا علة واحدة قوله نظرا الي وجود الفرعيتين اي ولم ينظر لفقد شرط تاثيرهما
فان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين ثم محل جواز الوجهين ما لم
يصغر ويلحقه التاء والا منع من الصرف نحو هنيدة قوله بالوجهين فعد الاول
مصروف والثاني ممنوع من الصرف قوله لم تتلفع البيت من بحر المنسرح واجزاوه
مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين واصل الشطر الاول قوله ميزرها وعده
اول الشطر الثاني واعرابه لم حرف جازم وتتلفع مضارع مجزوم بلم وبفضل
جار ومجرور متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومئزر مضاف اليه ومئزر
مضاف والها مضاف اليه ودعد فاعل منون مصروف ولم تسق لم حرف جازم
وتسق فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الالف واصله تسقى
بالالف فلما دخل الجازم حذفها لانه مضارع معتل ودعد بترك التنوين
نائب الفاعل وفي العلب جار ومجرور متعلق بتسق والعلب بضم العين جمع
علبة وهي اناء من خشب تشرب فيه اعيان العرب كذا في الحلبي وفي الصحاح
العلبة محلب من جلد والجمع علب وعلاب والمعني ان دعدا هذه ليس لها
فضل اي زايد على مئزرها تتلفع به ولم تشرب في تلك الاواني وهو كناية
عن كونها ليست من بنات الاعيان لان التلفع بفضل المئزر والشرب في
تلك الاواني من عادة الاعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة نفي
لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية لانها انتقال من الملزوم الي اللازم
والحاصل ان المعني الحقيقي ليس مرادا بل المراد لازمه وهو نفي
علو المنزلة والرفعة قوله ووزن الفعل اي يكون الاسم علي وزن يعد

من

٥٤

من اوزان الفعل بان يكون مختصا به او غالبا فيه واولي به اما ما يختص
بالاسم او يغلب فيه او يكون فيه وفي الفعل علي حد سوي فلا يمنع الصرف
قوله كشمر ومثله خضم بمعجمتين علم لرجل وعثر لواد بالعقيق وبذر
لما من مياه العرب فان هذه كلها افعال نقلت الي الاسمية اذ هذا الوزن
مختص بالفعل ككسر وفرق ونحو ذلك من الافعال المضاعفة قال النيلي اما
شمر فيختص بالفعل لان مثال فعل بتشديد العين مخصوص بالفعل لكونه
للتكثير وللتعدية وهما من خواص الفعل قوله وشرط الوزن اي شرط كونه
مانعا مع العلمية من الصرف قوله لكونها تدل اي دايما في الفعل علي معني
ولا تدل في الاسم اي دايما بل قد تدل وقد لا تدل فالاول كالهمزة في افعل
التفضيل فانه بسببها دلت الصيغة علي المفاضلة نحو اكرم تقول زيد اكرم
منك وافضل ونحو ذلك والثاني كالهمزة في ابيض واسود قوله كاحمد علم
لم يسم به احد قبل نبينا صلي الله عليه وسلم واما محمد فقد تسمي به
قبله جماعة قيل اربعة عشر او خمسة عشر قوله والعدل وهو قسمان و قبل
تحقيقي وتقديري فان كان هناك دليل علي العدل غير منع الصرف كمثني
فانه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فانه معدول عن ثلاثة ثلاثة
وهكذا الي عشار اذا سمي بواحد من هذه الصيغ فانه يمنع من الصرف
للعلمية والعدل التحقيقي فان لم يوجد للعدل دليل بل حمل علي ارتكابه
والقول به المنع من الصرف بان وجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه
سوي علة واحدة فانه يقدر فيه العدل وهذا هو العدل التقديري ومعني
كون العدل علة فرعية ان المعدول فرع عن المعدول عنه قوله كعمر اي
وسحر اذا اريد به سحر ليلة بعينه فانه معدول عن السحر بال لما
ان سحر الممنوع من الصرف نكرة وقد دل علي التعيين فحقه ان تدخل عليه
ال المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالته علي
التعيين بكونه معدولا عنها قوله عن عامر وهو اسم فاعل صفة
فلما قصد والتسمية به وجعله علما خافوا التباس العلم بالصفة لكونها

صيغة واحدة فيهما فعدلوا عنه الى غيرها ان صيغة عمر هذه وهي فعل بضم
الفا وفتح العين قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان
عن غادر وفاسق فان وجد فعل مصروفا كادد علمنا انه غير معدول لانا انما
نرتكب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة واحدة
فنلجا الى العدل ونضمه لتلك العلة حفظا لما ثبت من قاعدة ان المنع
من الصرف انما يكون بعلتين من عيتين ومفهوم قولنا في سحر ان يراد
به معين ما اذا لم يرد ذلك بان يكون نكرة وينصرف لزوال التعيين واد جمع ادده
وهي فعلة من الود واصلها ودة فابدلت الواو همزة مضمومة نقل بعد الجمع وسمي
به فليس معدولا قوله والعجمة وهي فرع العربية والمراد بها كل ما كان
خارجا عن لغة العرب كالسرياني والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل
عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن ابنية العرب نحو اسما غيل
باللام والنون نحو ابراهيم وابريسم ومنها مجيئها في كلامهم غير منصرفة
نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف لان العلمية وحدها لا تمنع الصرف
ومنها نقل الايمة ومنها ان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية
نحو جق وقج وجلق علم على دمشق ومنجنيق اسم لالة حرب وكذا الجيم
والصاد كالجص والصولجان والكاف والجيم كالسكرجة وليس في اصول
العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو نرجس ولا زاي بعد دال كهندز ومنها
ما نص عليه ابن جني وغيره ان كل رباعي الاصول او خماسيها متى خلا
عن بعض حروف الذلاقة الستة فهو اعجمي وهي الراء والنون والفاء واللام
والباء والميم ويجمعها من لب فر فلا يرد نحو يوسف من حيث انه اعجمي مع انه لم
يخل عما ذكر لان العلامة لا يشترط انعكاسها قوله في اللغة الاعجمية بان
تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف على
الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال ابن هشام وذلك نحو قالون
في اللغة الرومية من اسماء الاجناس اسم جنس للجيد واستعملته العرب
في اول احواله علما ومن ثم لقب به عيسى راوية نافع لجودة قراءته اما

ما

بيان نرجس

قوله ابراهيم اما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما فممنوع من الصرف

ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فمصروف اتفاقا ومثاله
فيروز ولجام قوله والزيادة على الثلاثة يستثنى منه ما كان زائدا بياء التصغير
فانه يصرف قوله كابراهيم فيه ست لغات ابراهيم ابراهام ابراهم ابرهم بلا ياء
مثلث الهاء واسماء الانبياء كلها اعجمية الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا وكل
اسمائهم ممنوعة من الصرف سوى هذه الاربعة لفقد العجمة فيها وسوى
نوح ولوط وشيث فانها وان كانت اعجمية الا انه تخلف فيها شرطا لمنع
من الصرف في العجمة وهو الزيادة على ثلاثة احرف واسماء الملائكة كلها
اعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى اربعة فانها عربية
وهي منكر ونكير ومالك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع
من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واسماء الشهور مصروفة الا
جمادى الاولى وجمادى الثانية فممنوعان من الصرف لالف التانيث
المقصورة وشعبان ورمضان ممنوعان للعلمية وزيادة الالف والنون
وصفر ورجب اذا اريد بهما معين منعا من الصرف للعلمية والعدل
الاول معدول عن الصفر والثاني معدول عن الرجب فان لم يرد بهما
معين صرفا وقد نظمت ما ذكر فقلت

وكل اسماء النبيين العلا ... في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها اربعا ستسرد ... هود شعيب صالح محمد
اسماؤهم مصروفة ومثلها ... لوط ونوح ثم شيث كلها
اذ الفقد علة في الاولى ... وفقد شرط عجمة فيمن ولي
واستثن من اسماء املاك السما ... رضوان ثم مالكا المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب ... اسماؤهم مصروفة تلك الارب
واحكم لرضوان بمنع الصرف ... حكم الجميع والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة ... مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لاسماء الشهور وامنع ... شعبان ثم رمضان الصاعد
كمثل رضوان وفي جمادى ... لالف التانيث ع المراد

قوله مصروفة لعله معروفة

صيغة واحدة فيهما فعدلوا عنه الى عمر لما ان صيغة عمر هذه وهي فعل بضم
الفاء وفتح العين قد كثر فيها العدول التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان
عن غادر وفاسق فان قيل جعل مصروفا كادد علمنا انه غير معدول الا انا انما
نرتكب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة واحدة
فنلجأ الى العدل ونضمه لتلك العلة حفظا لما اثبت من قاعدة ان المنع
من الصرف انما يكون بعلتين فرعيتين ومفهوم قولنا في سحر ان يراد
به معين ما اذا لم يرد ذلك فانه يكون نكرة ويصرف لزوال التعيين واد جمع اده
وهي فعلة من الود واصلها وددة فانهمزة الواو مضمومة ثم نقل بعد الجمع وسمي
به فليس معدولا قوله والعجمة وهي فرع العربية والمراد بها ما كانت
خارجا عن لغة العرب كالسرياني والفارسي واليوناني ونحو ذلك ويستدل
عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن ابنية العرب نحو اسماعيل
باللام والنون نحو ابراهيم وابريسم ومنها المجيء في كلامهم غير منصرفة
نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف لان العلمية وحدها لا تمنع الصرف
ومنها نقل الائمة ومنها ان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية
نحو جق وجلق علم على دمشق وكمنجنيق اسم لالة حرب وكذا الجيم
والصاد كالجص والصولجان والكاف والجيم كالسكرجة وليس في اصول
العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو نرجس ولا زاي بعد دال كهندز ومنها
ما نص عليه ابن جني وغيره ان كل رباعي الاصول او خماسيها متى خلا
عن بعض حروف الذلاقة الستة فهو اعجمي وهي الراء والنون والفاء واللام
والباء والميم ويجمعها من لب فر فلا يرد نحو عسجد حيث انه اعجمي مع انه لم
يخل عما ذكر لان العلامة لا يشترط انعكاسها قوله في اللغة الاعجمية بان
تستعمل العجم علما ثم تستعمل العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف على
الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال بن هشام وذلك نحو قالون
في اللغة الرومية من اسماء الاجناس اسم جنس للجيد واستعملته العرب
في اول احوالها علما ومنه لقب به عيسى راوي نافع لجودة قراءته اما

ما

بيان نرجس

اتفاقا نحو ابراهيم اما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما فممنوع من الصرف مع لما صح

ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فمصروف اتفاقا ومثاله
فيروز ولجام قوله والزيادة على الثلاثة يستثنى منه ما كان ثنائيا التصغير
فانه يصرف كابراهيم فيه ست لغات ابراهيم ابراهام ابراهم ابرهم بلا ياء
مثلثة الهاء واسماء الانبياء كلها اعجمية الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا وكل
اسمائهم ممنوعة من الصرف سوى هذه الاربعة لفقد العجمة فيها وسوى
نوح ولوط وشيث فانها وان كانت اعجمية الا انه تخلف فيها شرط المنع
من الصرف في العجمة وهو الزيادة على ثلاثة احرف واسماء الملائكة كلها
اعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى اربعة فانها عربية
وهي منكر ونكير ومالك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع
من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واسماء الشهور مصروفة الا
جمادى الاولى وجمادى الثانية فممنوعان من الصرف لالف التانيث
المقصورة وشعبان ورمضان ممنوعان للعلمية وزيادة الالف والنون
وصفر ورجب اذا اريد بهما معين منعا من الصرف للعلمية والعدل
الاول معدول عن الصفر والثاني معدول عن الرجب فان لم يرد بهما
معين صرفا وقد نظمت ما ذكر فقلت

وكل اسماء النبيين العلا ... في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها اربعا ستسرد ... هود شعيب صالح محمد
اسماؤهم مصروفة ومثلها ... لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا لفقد علة في الاول ... وفقد شرط عجمة فيمن ولي
واستثن من اسماء املاك السما ... رضوان ثم مالكا المعظما
ومنكر ثم نكير للعرب ... اسماؤهم مصروفة تلك الارب
واحكم لرضوان بمنع الصرف ... حكم الجميع والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة ... مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لاسماء الشهور مطلقا ... شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى ... لالف التانيث ع المرادا

قوله مصروفة لعله معروفة

، وبرجب مع صفران عينا ، فامنعهما الصرف والا نونا ، ،
، والمنع فيهما اتى للعدل ، مع علمية نحو للفضل ، ،
قوله فيروز ولجام الاول اسم جنس لجوهر معروف كالياقوت والثاني اسم لما
يجعل في فم الدابة قوله لفقد الشرط الاول وهو استعماله في اللغة الاعجمية
علما قوله وشتر كذا في نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المص وهو اسم
حصن باران او بديار بكر وفي نسخة بدل وشتر وشيث قوله لفقد الشرط الثاني
وهو الزيادة على ثلاثة احرف لان اللغة الاعجمية مبنية على الطول بخلاف
اللغة العربية وانما لم تؤثر العجمة هنا في المنع من الصرف مع سكون الوسط
كما اثرت العلمية فيما سبق في منع صرف المونث الساكن الوسط لان
العجمة سبب ضعيف اذ هي امر معنوي وتظهر في بعض التصرفات
فلم توجد قوة يجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر كما سبق في جواز
المنع من الصرف وعدمه في الثلاثي الساكن الوسط فان قلت قد
اعتبروا العجمة في حمص وماه وجور مع سكون الوسط فلم تعتبر هنا
والجواب انه اعتبارها فيما سبق متقوية للتانيث المعنوي والعلمية
بيلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها متقوية
سببا اخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا قوله يجوز فيه الصرف
وعدمه قال في المساعد والجمهور على تحتم الصرف قوله متحتم المنع لقيام
حركته مقام الحرف الرابع قياسا على ما تقدم في المونث المعنوي محرك
الوسط لكن الاكثر الصرف ويفرق بينه وبين المونث بان التانيث المعنوي
اقوى من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف العجمة تنبيه قد علم
مما سبق ان ابليس اسم اعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة
وقيل هو عربي مشتق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن
منع صرفه بانه لا نظير له في الاسماء العربية ورد بان له نظائر في العربية
كاحليل واكليل وغيرهما وقيل شبه بالاسماء الاعجمية فامتنع من
الصرف للعلمية وشبه العجمة فانه وان كان مشتقا من الابلاس الا انه

لم

فلم تنصرف مع سكون الوسط لما ... الثلاثي فانه علم مؤنث معنوي

قوله العلمية الاولى الثانية

لم يسم به احد من العرب فصار خاصا بمن اطلقه الله عليه فكان دخيلا
في لسان العرب فهو علم عجمي قوله او الوصف قال في شرح اللب وهو كون
الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف
لان معرفة حال كل شيء متاخرة عن ذاته قوله العدل التحقيقي قال الرضي
ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون
الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة
كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان
الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه
منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد قوله كاخر بضم الهمزة جمع
اخرى مونث اخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب افعل التفضيل
فاذا قلت مررت بزيد ورجل اخر فمعناه احق بالتاخير من زيد في الذكر
لان الاول قد اعتنى به في التقدم في الذكر قال المرادي في شرح التسهيل
وقال الرضي معنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معناه جاني
زيد ورجل اخر اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى
غير بمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا تستعمل الا فيما هو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى قوله مقابل اخرين بالجر
صفة اخر ومعنى المقابلة ان اخر مفرده اخرى وهو مونث فهو جمع المونث
واخرين بفتح الخاء جمع المذكر الذي هو اخر بفتحها واحترز بهذا القيد
عن اخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل اخرين بكسر الخاء فانه مصروف
لانتفاء العدل وذلك لان مفرد اخر هذا اخرى بمعنى اخرة مقابلة
للاولى ومذكرها اخر بكسر الخاء مقابل اول كما في قوله تعالى قالت اولاهم
لاخراهم فاخرى هنا تذكرو تونث وتثنى وتجمع والفرق بين
اخرى مونثة اخر بفتح الخاء واخرى التي بمعنى اخرة التي هي مونثة
اخر بكسر الخاء ان الاولى لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها
فلذلك يعطف عليها امثالها في وصف واحد تقول عندي بعير

واخر واخر وهكذا او عندي ناقة واخرى واخرى وهكذا واما الثانية فتدل
على الانتها ولا يعطف عليها مثلها في وصف قوله من قوله تعالى من بمعنى
في اي الواقعة في قوله تعالى قوله فانه اي اخر الممنوع صفة لايام وقوله معدة
مفعولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا ان القياس كان يقتضي ان توصف
ايام باخر بفتح الهمزة المفرد لكونه افعل تفضيل مجرد اعني الاضافة وال
فعدل عن ذلك ووصف باخر جمع اخرى فان قلت ان اخر وقع صفة لايام
ومفرده وهو يوم يوصف باخر بفتح الخا لا باخرى والجواب ان اليوم لما
كان مما لا يعقل اجري مجرى المونث فوصف باخرى ثم وصف جمعه
باخر الذي هو جمعها والا فلو كان المفرد اخر لما صح جمعه على اخر فجمعه
على اخر دليل على ان المفرد اخرى ثم ما ذكره الش من ان اخر معدولة
عن اخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن اخريات قال الشنواني
وهو الصحيح لان اخر جمع اخرى واخرى مونث اخر وقد جمع بالواو والنون
فحق اخرى ان تجمع بالالف والتا لان ما جمع مذكره بهما جمع مونثه بالالف
والتا فعدل عن اخريات الى اخر وقيل انها معدولة عن الاخر لانه من باب
افعل التفضيل فاصله ان يقرن بال اذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى
والصغر فعدل به عما فيه ال الى المجرد عنها واعطي ما لا يعطي غيره منونا
بال قوله بفتح الخا الذي هو افعل تفضيل اصله اأخر بهمزتين الاولى مفتوحة
والثانية ساكنة ابدلت الثانية الفا للتخفيف وهو في الاصل بمعنى اشد
تاخرا ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز عن اخر بكسر الخاء
فانه مقابل اول وليس افعل تفضيل قوله لان قياس افعل التفضيل الخ
تعليل للعدول قوله ولو كان موصوفه مونثا او مثنى او جمعا حاصله
ان افعل التفضيل اذا كان مجردا من ال والاضافة لزم التذكير
والافراد بكل حال تقول هو افضل وهي افضل وهما افضل وهم افضل
وهن افضل واذا كان معرفا بالالف واللام لزم مطابقة ما قبله في الافراد
والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول هو الافضل وهي الفضلى

وهما

وهما الافضلان وهم الافضلون وهن الفضليات والفضل فكان القياس
ان يقال مررت بامراة اخر وبنسا اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر ولكنهم قالوا
اخرى واخر واخرون واخران قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى
فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا بذنوبهم واخران يقومان وانما
خص النحويون اخر بالذكر لانه في اخر وزن الفعل وفي اخرى الف التانيث
وهما اوضح من العدل واما اخران واخرون فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما
في هذا الباب قوله فان مونثه سكرى وليس مونثه سكرانة ومثله
ندمان من الندامة فان مونثه ندمى لا ندمانة اما ندمان من المنادمة
فان مونثه ندمانة فينصرف واشار المص بالمثال الى القسم الذي يمتنع صرفه
اتفاقا وهو ما كان له مونث لا على وزن فعلانة اما ما لا مونث له اصلا
لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة كرحمن لكثير الرحمة ولحيان لعظيم
اللحية فممنوع من الصرف على الاصح الحاقا له بما مونثه على وزن فعلى وقيل بل
الاصح انه يصرف الحاقا له بما مونثه على وزن فعلانة فان هذا القسم مصروف
اتفاقا فعلى الاصح يكون الشرط في منع صرف فعلان ان لا يكون له مونث
على وزن فعلانة سواء كان له مونث على وزن فعلى او لا مونث له فدخل
القسم الثاني وهو ما لا مونث له اصلا وعلى مقابله يشترط ان يكون له مونث
على وزن فعلى فيخرج القسم الثاني وظاهر كلام المص الجري على هذا القول
قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية اي فانها تكون في فعلان بالفتح
نحو حمدان وبالضم نحو عثمان وبالكسر كعمران قوله ووزن الفعل اي يكون
الاسم على وزن الفعل به اولى لان في اول الفعل زيادة تدل على معنى
فيه دون الاسم وما زيادته لمعنى اصل لما زيادته لغير معنى ودخل في
قوله ووزن الفعل ثلاثة انواع ما مونثه على وزن فعلا نحو حمرا وشهلا
او على فعلى بضم الفا كفضلى او لا مونث له كاكمر لعظيم الكمرة وادر لعظيم
الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل قوله
ولا يكون الوزن المانع يرد عليه نحو احيمر واصيفر وافيضل فانه لا ينصرف

تكونه علي وزن الفعل كما يبطروا فلم يكن حال التصغير علي وزن افعل قوله
ان تكون اصلية بان تكون موضوعة للمعني الوصفي ابتداء او ان غلبت
عليها الاسمية ومعني غلبة الاسمية ان تصير الصفة غير محتاجة لموصوف
تتبعه فنحو اسود ممنوع من الصرف لانه في الاصل موضوع لكل متصف
بالسواد فيكون بهذا المعني صفة ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا
بالحية السوداء ومثله ارقم موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص
بذكر الحيات وكذلك ادهم لكل ما فيه دهمة اي سواد ثم اختص بالقيد قوله
صفوان هو في الاصل اسم للحجر الاملس ووصف به القلب لشدة صلابته وعدم
لينه فتكون الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفي المصباح صفوان يستعمل
في الجمع والمفرد فاذا استعمل في الجمع فهو الحجارة الملس الواحدة صفوانة واذا استعمل
في المفرد فهو الحجر قوله ارنب هو في الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف ووصف
به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة قوله عدم قبولها اي الصفة مع
الزيادة او مع وزن الفعل قوله ندمان اي الماخوذ من المنادمة علي الشراب
وهي المحادثة عليه بلطايف العبارات ودقائق الاشارات وفعله هذا نادم
والاسم الندم ويعجبني هنا قول بعضهم

واهيف قلت له هل لك في المنادمة ، فقال لكم من عاشق سفكت في المنادمة

لقولهم ندمانة اي فهي مونثة واما ندمان من الندم فمونثه ندمى كما سبق
وفعله ندم كعلم والاسم نادم قوله ارملة اي لا زوج لها او فقيرة واما ارمل وصفا
من قولهم عام ارمل اي قليل المطر فان مونثه رملى فهو غير منصرف كسكران
وسكرى قوله المعتل الاخر باضافة المعتل الي الاخر اضافة لفظية اي الذي
اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض ويسمى هذا القسم
معتلا لما فيه من الاعلال وانما جاز حذف الاخر هنا مع انه ليس علامة للرفع
لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الجازم الاخر والرفع في المعتل محذوف
للاستثقال كما في يدعو ويرمي او للتعذر كما في يخشى فلما دخل الجازم
لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد اخر الكلمة احرف العلة المشابهة

للحركة

للحركة تحذفها قوله اصالة سياتي مقابله في قوله فان كان حرف العلة غير اصلي
قوله في اخره الف لو اسقط في لكان اخصر واظهر قوله بهذا اي العمل بان
حذف هذه الحروف بناء علي ان السكون هو المشهور ومقابله امران الاول
ما اشار له بقوله وذهب بعض والثاني قوله ومن العرب قوله وذهب بعض
قال الشيخ الشنواني وفي عزوه لسيبويه نظر فان سيبويه لم يذكرها قاله المص
وانما ذكره ابن هشام الانصاري بجملة بعضها علي ما ذهب اليه بعض من
تقدير الاعراب في الافعال المعتلة لا نقلا عن سيبويه اه بتصرف قوله محذوف
عند الجازم لا به قيل ان المعني يكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة
الوجود واجيب بان معني الحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة
والنظر اليها قال ابو حيان والذي يدل علي ان هذه الحروف انحذفت
عند الجازم لا بالجازم ان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما
علامة الرفع ضمة مقدرة فيها قوله اذ العجوز البيت لرؤبة من بحر الرجز
والعجوز فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والشاهد في لا ترضاها حيث
اثبت فيه الالف وقيل ان لا نافية وليست ناهية فيكون الفعل مرفوعا بضمة
مقدرة علي الالف ترضاها او الواو للحال والتقدير فطلقها حال كونك غير
مرتض عنها قوله ولا تملق قال في المصباح الملق الود واللطف الشديد
قال ابو يوسف واصله التليين وقد ملق بالكسر يملق ملقا ورجل ملق يعطي
بلسانه من الود ما ليس في قلبه وبعد هذا البيت

واعمد لاخرى ذات دل مونقة ، لينة المس كمس الخرنقة

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون الارنب قوله هجوت زبانا البيت من بحر
البسيط والمحفوظ في شطر البيت الثاني من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
نما في المص تغيير اختل به الوزن وزبان بزاي ثم موحدة اسم رجل وقوله
لم تهجو ولم تدع اي لم تهجه هجاء تاما له ومشتملا علي هجو اياه ولم
تدع بدون هجوه مستخلفا وده واراد بهذا الانكار عليه في هجوه ثم
اعتذاره عن هجوه حيث لم يستمر علي حالة واحدة فصار هجوه لازما

فيه كما ان اعتذاره لا يشكل عليه للمحوف الاول بلا لا وسبق الثاني
بالهجو والشاهد في قوله لم تهجو حيث اثبت الواو مع الجازم قوله الم يأتيك
البيت من بحر الوافر والانباء جمع نبا بمعنى الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة فوق
من نمى الحديث ينميه بالتخفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب
الخير واذا بلغته على وجه الافساد والنميمة قلت نميته بالتشديد واللبون
الناقة ذات اللبن ويروى القلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة
وبنو زياد هم الربيع بن زياد واخوته الذين اغار قيس على ابلهم والاقرب من
اوجه الاعراب هنا ان فاعل يأتي هو قوله ما لاقت والباء زائدة وجملة قوله
والانباء تنمي معترضة ولا يقاع لبون او قلوص على انه فاعل لاقت والشاهد
في يأتيك حيث اثبت الياء مع الجازم قوله على الضرورة هذا مذهب الجمهور
وقيل انه لغة قليلة كما ذهب اليه ابن مالك وطائفة لقوله تعالى لا تخاف
دركا ولا تخشى واجيب بان الالف للاطلاق والصحيح ان لا هنا نافية
كالتي قبلها اتي بالنهي في صورة الخبر كما في قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم اشبعت الحركات فنشأ
عنها الحروف الموجودة فهذه احرف اشباع واما احرف العلة فحذفها
الجازم واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء وجزم يصبر فقد
اجيب عنه بان من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر
للتخفيف قوله فان كان الخ هذا محترز قوله اصالة قوله بان كان بدلا من همزة
اي موافقا لجنس ما قبلها من الحركة قوله يقرا بفتح الباء والراء مضارع
قرا قوله ويقرئ بضم الباء وكسر الراء مضارع اقرا قوله ويوضو بفتح الباء
وضم الضاد مضارع وضو بمعنى نظف وحسن قوله ثم دخل الجازم
اي بعد الابدال فيكون الابدال حينئذ شاذا لان ابدال الهمزة المتحركة
من جنس حركة ما قبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة فتكون متعاصية
عن الابدال اما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فانه يكون قياسا ويمتنع
حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة

قبل

قبل الابدال فقول المصنف ثم دخل الجازم مقيد في حذف حرف العلة اي ان
شرطه ان يكون الابدال قبل دخول الجازم قوله وتركه اي ترك حذف
حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر قوله بنا منصوب على المفعولية
المطلقة بفعل محذوف والتقدير يبنوا ذلك بناء او على المفعول لاجله اي لاجل
البناء قوله على الاعتداد بالابدال وعدمه لف ونشر مرتب لان الاعتداد
بالابدال علة للحذف وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف والحاصل
ان الابدال ان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف وان كان قبله جاز
الحذف فانه اعتدينا بالابدال وجاز عدمه بناء على عدم الاعتداد به قوله الف
اثنين او واو جمع ويكونان ضميرا نحو الزيدان يقومان والزيدون
يقومون وغير ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة اكلوني
البراغيث قوله او ياء مخاطبة ولا تكون الا ضميرا نحو تقومين يا هند
قوله هذا اي كون الجزم بحذف النون هو المشهور قوله بحركات مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة قوله ايضا مصدر آض
بالمد اذا رجع وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة
بفعل محذوف وجوبا قوله لا غير لا نافية للجنس وغير اسمها مبني على
فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلي في محل
نصب والخبر محذوف تقديره جائز وانما بنيت غير على الضم لحذف المضاف
اليه ونية معناه تشبيها لها بقبل وبعد ونحوهما من الغايات قوله
وعلامة نصبها كلها حذف النون واما ثبوت النون في قول الشاعر
ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا
فهو شاذ لا يرد نقضا ويحتمل انه تكون ان فرع عاملة تشبيها لها
بما المصدرية كما في قراءة مجاهد ان يتم الرضاعة برفع يتم قوله المعربات
قسمان اعترض بان فيه اخبار بالمثنى عن الجمع واحسن ما اجيب
به ان لا ضرر في ذلك حيث كان المثنى جمعا في المعنى نحو العرب فرقتان
مسلمون وكفار وهنا كذلك لان كل قسم تحته افراد متعددة قوله

بالحركات الثلاثة اي وجودا وعدما ليشمل السكون قوله فالذي يعرب
بالحركات اي بجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر قوله بالحروف اي بجنسها
قوله وما حمل عليه كاولات في قوله تعالى وان كن اولات حمل فكان فعل ماض
والنون اسمها وهي ضمير يعود على المعتدات واولات خبرها وهو
ليس بجمع بل اسم جمع جعل اعرابه كاعراب الجمع فنصب بالكسرة فكما حملوا
اولوا على جمع المذكر السالم حملوا اولات على جمع المونث وقد الغز بعض
شيوخنا في نصب جمع المونث السالم بالكسرة بقوله
يا من لنحو تعانى ، ويا رقيق المباني ، في اي كسرة نابت ، عن فتحة
يا معاني ، هذا العزيز عجيب ، وفيه قلب العيان ، واجبت
عنه فقلت ، يا مفرد العصر يا من ، حوى جميع المعاني ، ابديت لغزا
بديعا ، بزري عقود الجمان ، هذا مونث جمع ، بالجر ينصبه
عاني قوله اذا لم يتصل به نون الاناث قال ابو حيان المسئلة خلافية
ذهب ابن درستويه الى انه معرب وتبعه السهيلي وابن طلحة وطائفة
من النحويين واستدلوا بان الاعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم
الا بعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على انه معرب كما كان قبل النون
الا انه كان قبل دخول النون ظاهرا وهو معها مقدر في الحرف قوله وما
الحق به ويلحق به خمسة الفاظ الاول والثاني كلا وكلتا لكن بشرط ان يضافا
الى الضمير نحو جا كلاهما وكلتاهما فلو اضيفا لظاهر اعربا بالحركات المقدرة
على الالف نحو جا كلا الرجلين وكلتا المراتين وهذه التفرقة هي الصحيحة
وعليها الجمهور ومن الناس من يعربهما بالحركات المقدرة على الالف مضافا
لظاهر او مضمر الثالث والرابع والخامس اثنان واثنتان وثنتان
فانها تعرب باعراب المثنى اضفتها لظاهر او مضمر او لم تضفها انتهى
قال بعض الفضلا وقال ابن مالك هذه الكلمات الملحقة بالمثنى لا تسمى
مثناة حقيقة فان اطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح
كما يقال لاسم الجمع جمع قال الشنواني فافاد انه يقال لها اسما تثنية كما
يقال

يقال اسما جمع قوله جمع المذكر السالم وما الحق به ومنه عشرون واخواته
الى تسعين وهي اسما مفردة وزعم بعضهم انها جموع وهو مرد ود ومنه
اهلون وهو جمع اهل وهو ليس بعلم ولا صفة وارضون بفتح الراء جمع ارض
بسكونها وهي مونثة اسم جنس لا يعقل وسنون وابون واخون وهنون
وذوون لانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم
يمتنع لكن لا اعلم انه سمع قال ابو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس ابا ه
وجمع اب واخوانه شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فمون وفمين
قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لا جمع وقيل
جمع عالم ومنه سنون وبابه من كل جمع ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
ها التانيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثبة وثبين ومن الملحق بجمع المذكر
السالم جموع صفات الباري سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون والقادرون
والماهدون ولا يقاس عليه الراحمون ولا الحكيمون لان اسماه تعالى توقيفية
قوله الاسما الستة المعتلة اي التي اخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد ان
فوه لامه ها واصله فوه بفتح الفا واسكان الواو بوزن فعل بفتح الفا وهو ما
عليه سيبويه والخليل وذهب الفرا الى ان وزنه فعل بضم الفا قوله خاصة هو
من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة بمعنى خصوصا منصوب على
انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره اخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة
خصوصا على ما هو المنصوص من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون
حالا لانك تقول جاني الرجال او الزيدون خاصة وقدم اي المصنف قوله
نعبر تجريدي فانه قرئ بالبنا للمفعول فلا تجريد قوله حرفا حال بناويل متساويا
قوله ترفع بثبوت النون علل ذلك بانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام
بالحركة المناسبة للحرف الذي بعدها لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن
في الكلمة علة البنا حتى يمتنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع
لمشابهتها للواو في الغنة قال بعض شيوخنا وظهر لنا لغز لطيف لم اسبق
به فيما اعلم وهو ان يقال لنا معمول فصل بين عامله واعراب عامله

وشرط اعراب ذلك العامل ان يفصل ذلك المعمول بينه وبين اعرابه
ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت

يا ايها النحوي بين لنا ؛ ما معرب قد خالف المعربات ؛
الفصل بالمعمول شرط اتى ؛ في حالة الاعراب عند الثقات ؛

قوله وتحذف بحذف النون وقد ورد حذف النون نظما ونثرا في غير جازم
وناصب فقد قرئ ساحران تظاهرا بتشديد الظا اصله تتظاهران فادغمت
التا في الظا وساحران خبر مبتدا محذوف اي انتما ساحران وفي الحديث
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا اي لا تدخلون ولا تؤمنون
وقال الشاعر ابيت اسري وتبيتي تدلكي ؛ شعرك بالعنبر والمسك الذكي ؛
بالذال المعجمة اي شديد الرائحة ولا يقاس على هذا شيء من ذلك في الاختيار

باب علامات الافعال اقرب الوجوه واحسنها في الاعراب
ان يكون باب خبر مبتدا محذوف اي هذا باب الخ قوله تا التانيث من
اضافة الدال للمدلول كما يوخذ من قوله وتدل الخ قوله الساكنة اي اصالة
فلا يضر تحريكها لعارض كقالت امراة العزيز وقالتا اتينا طائعين وقالت
امة بالنقل وانما سكنت تا التانيث للفرق بين تا الافعال وتا الاسما
ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل قوله تانيث فاعل ذلك الفعل
اي الاسم الذي اسند اليه الفعل فدخل نائب الفاعل نحو ضربت هند وهذه
التا تلحق الماضي متصرفا كان نحو قامت هند وغير متصرف نحو ليست هند
قائمة وسوا كان تانيث الفاعل الشخصي كما مثل او الجنسي نحو نعمت المراة هند
او المجازي نحو بنيت المدينة ما لم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل نحو افعل
في التعجب وحبذا وما عدا وما خلا وليس في الاستثنا ولا ترد هذه
المذكورات لانها لم تقبل التا في الاصل والعبرة به لا بالعارض قوله لان الاسم
علة لمحذوف والتقدير وانما ميزوا بين الفاعل المذكر والمونث بهذه
التا مع ان كلا من الفاعلين متميز عن الاخر بالاوصاف ولحقت التا
الفعل وكان حقها ان لا تلحقه لان المعنى الذي جات له ليس للفعل بل

هو

وقوله خبر مبتدا محذوف
ويجوز ان يكون مفعولا
لفعل محذوف اي اقرا باب
ووقف عليه بالسكون على
لغة ربيعة او مبتدا
خبره محذوف اي من هذه
الجملة ا هـ

هو في الفاعل وهو التانيث لكنه لاتصاله كجزء منه فجعلت الدلالة على التا نيث
فيه ولان تانيث الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المونث والمذكر في لفظ
واحد نحو بهجة وصبور الله المونث قد يسمي بمذكر وبالعكس فاحتاطت
العرب فيه الدلالة على تانيث الفاعل بوصل الفعل بالتا ليعلم تانيث الفا عل
او ما جرى مجراه من اول وهلة نحو تطهرت الجنب وكانت الربع حائضا
وهذا الفرق بين المذكر والمونث في الاختيار لكون في اكثر الالسن ولا يوجد
ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكر والمونث في ذلك سواء
ويتكلمون على العبراني من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من احسن
ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا
ربي فاشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم عليه السلام ولم يكن في
لسانه فرق بين المذكر والمونث فحكى قوله على لغته ولا يخفى ان سيدنا
ابراهيم عليه السلام انما تكلم بالعربية بعد مفارقته النمرود والقصة
كانت قبل مفارقته وكان لسانه اذ ذاك سريانيا فليحرر قوله ان يفتح اخره
اي يبني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كدعي وقوله للتخفيف علة
لكون البنا على خصوص الفتحة واما علة بنائه على الحركة فقد تقدم في
كلامه قوله ودرنج بدال فرا مهملتين فيا موحدة فجيم فسره الشارح بمعنى
لان بعد صعوده وفي الصحاح درنج الحامة لذكرها خضعت له وطاوعته
وكذلك درنج الرجل اذا طاطا راسه وبسط ظهره قوله ما لم يتصل به الخ مرتبط
بقوله وحكمه ان يفتح الخ قوله ضمير رفع متحرك فان اسند لظاهر او اتصل
به ضمير نصب نحو ضربك وضربنا او اتصل به ضمير رفع ساكن نحو ضربا
فانه لا يسكن في هذه الاحوال لعدم توالي اربع متحركات الخ قوله فانه يسكن
يحتمل يبني على السكون وهو قول مرجوح ذهب اليه بعض ويحتمل انه
يسكن للتخفيف ويكون مبنيا على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يتخرج كلام
المص بقوله بعد فانه يضم للمناسبة قوله كراهة توالي الخ اي لفظا نحو ضربت
او تقديرا نحو سرت وقلت اذ الاصل سيرت وقولت قلبت كل من الواو والياء الفا

لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذف كل منهما للتخلص من التقا الساكنين ثم اجتلبت
الضمة في فاقلت دليلا على الواو المحذوفة والكسرة في سيني قلت سرت دليلا
على اليا المحذوفة واما نحو استخرجت واكرمت فعلة سكونه اجرا علة تسكين
الاخر في جميع الافعال لطرد الباب قوله فيما هو كالكلمة الواحدة اي انهم
يكرهون توالي اربع متحركات في كلمة واحدة او فيما هو بمنزلتها وهو الفعل
مع فاعله لان بينهما شدة التلازم بينهما صارا كالكلمة الواحدة بخلاف
الفعل مع المفعول فليس كالكلمة الواحدة اذ لا تلازم بينهما ولذلك سكنت
با ضرب اذا اسند للفاعل في ضربت وفتحت في اتصاله مع المفعول في ضربنا
زيد واعترضا بانا نجد اربع متحركات في الكلمة كشجرة وبقرة واجيب
بان تا التانيث وحركتها في نية الانفصال لانها زايدة على اصل الكلمة
للتانيث فليس الحرف معها كالكلمة الواحدة قوله نحو ضربت هذه الامثلة
على ترتيب قوله ولا فرق في الضمير المتحرك بين ان يكون للمتكلم قوله فانه — الخ صح
يضم يحتمل يبني على الضم وهو قول ويحتمل وهو الراجح انه يضم للمناسبة
كما قال المص ففتحة البنا مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن
حكم ما اذا اتصل به الف اثنين نحو ضربا فقيل ان الفتحة الموجودة فتحة
المناسبة وفتحة البنا مقدرة والراجح ان الفتحة الموجودة فتحة البنا اغنت
عن فتحة المناسبة قوله واما نحو غزو وهو جواب سوال مقدر نشا من قوله فانه
يضم ومحصل السوال انه قد فتح الحرف الذي قبل الواو في نحو غزوا الخ ومحصل
الجواب انه لم يخرج عن القاعدة لان المراد بضم ما قبل الواو لفظا او تقديرا
في نحو غزوا ما قبل الواو ضم تقديرا فكل من المثالين مبني على فتح مقدر
على الواو واليا المحذوفة لالتقا الساكنين قوله فاصله غزووا بواوين الاولى
لام الكلمة والثانية واو ضمير الجماعة وهي الفاعل قوله فحذفت اي الضمة
وان شيت قلت تحركت الواو واليا وانفتح ما قبلهما قلبت الفا فالتقى ساكنان
الخ قوله الفعل المضارع من المضارعة وهي المشابهة سمي بذلك لانه
اشبه الاسم في الابهام والتخصيص وقبوله لام الابتدا وجريانه على حركات

الاسم

الاسم الفاعل وسكناته ولهذا الشبه اعرب دون بقية الافعال ورد هذا
ابن مالك بان ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقبله الماضي اما الاول والثاني
فانك اذا قلت ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد فقد
تخصص واما الثالث فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع
الماضي جوابا للو ولما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضي ايضا يجري
على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا وجعل ابن
مالك وجه الشبه المقتضي لاعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم في
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا اولى من قولهم انما اعرب
لمشابهته الاسم في الاربعة المذكورة قوله ان يقبل ان وما دخلت عليه في تاويل
مصدر خبر عن علامة اي علامة المضارع التي يتميز بها عن الماضي والامر
قبوله لم وانما اثرها على غيرها من العلامات لانها اشهر عوامله ولان لها
امتزاجا به بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كالجزء منه قوله نون النسوة
قال ابن هشام التعبير بنون الجمع اولى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت
كقوله ❊ يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ❊ ويرجعن من دارين بجر الحقايب
او علامة كقوله يعصرن السليط اقاربه قال وقد يجاب بانها فيهما نون
الاناث استعيرت لجمع الذكور وحينئذ فالمراد بنون النسوة نون الاناث الموضوعة
لهن وان استعملت في غيرهن مجازا قوله يبني على السكون وعلة بنايه
حينئذ انه ضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل فيرجع
الى اصله الذي هو البنا لما علمت ان اعرابه ليس بطريق الاصالة قوله لانه
المضارع الخ علة لحمل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها
وانما كان المضارع فرعا عن الماضي لان المضارع عند الكوفيين مشتق
من الماضي واما عند غيرهم فلان المضارع هو الماضي بزيادة حرف
المضارعة ثم ان قول المص هنا الخ يفيد ان علة بنا المضارع المتصل بنون
النسوة هي الحمل على الماضي المتصل بها وقد سبقه بهذا التعليل
ابن مالك واورد عليه ان هذا التعليل يقتضي ان الماضي انما بني لاتصاله

بالنون المذكورة وليس كذلك لان الماضي مبني مطلقا اتصلت به النون او لا
فان كان تعليلا لخصوص البناء على السكون فغير محتاج اليه لانه جا على الاصل
فلا يعلل على انا لو سلمنا انه يعلل فلا يتاتي هذا التعليل الان قلنا ان الماضي
مع ضمير الرفع المتحرك يبني على السكون وليس كذلك بل يبني على فتح مقدر
كما قد سمعت فكان الاولى حذف هذا التعليل وتعلل البنا بضعف الشبه
كما قلناه وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة الى اعراب
المضارع مع نون النسوة لبقا موجب الاعراب فيه فهو مقدر في الحرف الذي كان
فيه ظاهرا قوله فانه يكون مبنيا وعلة بنائه تركبه مع النون المذكورة
تركيب خمسة عشر وامتزاجه بها قال الرضي فان قيل لما امتزجا فهلا اعربت
الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتنوين على ما قبله قلت لان
الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع فحوفظ على اعراب الاسم بحسب الامكان
دون الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهته للاسم
قوله فان لم تباشره اي في اللفظ بان فصل بينهما فاصل ملفوظ به او في التقدير
بان فصل بينهما فاصل مقدر قوله كان معربا على الاصح وذلك لانتفاء علة
البنا وهي تركبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب مطلقا
اي باشرته النون او لا وذهب قوم منهم الاخفش الى بنائه مطلقا ونقله الرضي
عن الجمهور وقيل ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبني كما تقدم
ذلك قوله نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين فان هذه الامثلة مرفوعة
بالنون المحذوفة لتوالي الامثال واعراب الفعل مع نون التوكيد هنا
لانها لم تباشره اذ قد فصل بينها وبينه بفاصل ملفوظ به وهو واو الجما عة
في الاول والف الاثنين في الثاني ويا المخاطبة في الثالث قوله ولا تتبعان
فاما ترين هذان المثالان فيهما الفعل معرب لفظا ايضا لان النون لم تباشره
ففي الاول الفصل بالف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل
والمثال الثاني فصلت فيه بالضمير فهو مجزوم بحذف النون ايضا وقد
تقدم تصريف هذه الامثلة مستوفي ولم يذكر المص ما فصل بينه وبين

النون

النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدنك فانه معرب مجزوم
بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون التوكيد
واو الجماعة فانها حذفت لالتقا الساكنين فليست ملفوظة لكنها مقدرة قوله
ان يقبل مع حوله ان في تاويل مصدر خبر علامة اي وعلامة الامر
قبوله الخ قوله وان يدل الخ عطف على ان يقبل اي والدلالة فهو في
تاويل مصدر واحد منه ان علامة فعل الامر مركبة من امرين فمتى انتفيا
او واحد منها فليس فعل امر كما اشار لذلك المص ثم ان معنى دلالته على الطلب
ان يكون الفعل موضوعا لها وان استعمل في غيرها كالاباحة ثم لا بد ان تكون
الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب فخرج ما دل على الطلب لا بالصيغة بل
من اللام نحو لينفق ذو سعة فان الدلالة على الطلب هنا مستفادة من
لام الامر قوله ان كان صحيح الاخر ولم تباشره نون التوكيد ولم يتصل به
واو جمع او الف اثنين او يا مخاطبة فان باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو
اضربن كما سبق قوله او يبني على حذف الاخر ان كان معتل الاخر ومحله
ما لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون
النسوة بني على السكون كالصحيح نحو اغزون وارمين واخشين وارضين
او باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين ومحله ايضا
ما لم يكن من الافعال الخمسة والا بني على حذف النون نحو اغزوا واخشيا
وارميا ونحو ذلك قوله وارم مبني على حذف اليا ومن هذا القبيل قولك
للمفرد المذكر امرا له ل اي كن وليا له وق الشي اي صنه وع الشي اي احفظه
ود زيدا اي ادفع ديته ورا بمعنى عد بالخير فهذه الافعال كلها مبنية
على حذف اليا والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك في تصريف
ه وما فيها من اللغز قوله اخر اصالة فان لم تكن هذه الحروف اواخر اصالة
بان كانت بدلا من همزة نحو اقرا بكسر الهمزة وفتح الرا جاز حذف الالف
بنا على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف
الاصلي وجاز تركه بنا على عدم ذلك قوله وضابط ذلك في هذا الضابط

الشي صح

[illegible]

قصور لانه لا يشمل امر جمع المونث فانه مبني على السكون صحيحا كان
كاضربن او معتلا كاغزون ومضارعه نحو يضربن ويغزون ليس مجزوما بالسكون
بل مبني عليه ولا يشمل الامر المؤكد بالنون فانه مبني على الفتح ومضارعه
ليس مجزوما بالفتح بل مبني عليه فالاولى ان يقال في الضابط الامر مبني
على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم **باب** بالتنوين
ينبغي ان يكون خبر مبتدا محذوف ولا يصح ان يكون مبتدا محذوف الخبر لانه
نكرة ولا يجوز الابتدا بالنكرة وقد سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصها
والمرفوعات بالواو وهي هنا استينافية لعدم ما يعطف عليه **قوله** المرفوعات
جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو صفة لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل
يجمع جمع التانيث كما تقدم نحو جبال راسيات وايام معدودات ولا يصح ان
يكون جمع مرفوعة وصفا لمؤنث اي كلمة مرفوعة فانه وان جمع هذا الجمع
ايضا الا انه يمنع منه الاخبار بقوله تسعة فان العدد يذكر مع المونث
فلو كان جمع مرفوعة لقيل سبع فاثبات التا في العدد دليل على انه جمع مرفوع
لما ان العدد يونث مع المذكر كذا قالوا لكن قال بعض شيوخنا انه يصح ان
يكون جمع مرفوعة ويحمل حذف التا من عدد المونث واثباتها في عدد
المذكر اذا كان المعدود مذكورا مميزا للعدد اما اذا لم يذكر اصلا او تقدم
عليه جاز التذكير والتانيث كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات
لان المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب
في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر
ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل **قوله** اسم كان واخواتها اراد بالاخوات
ما يوافق في العمل فدخل في اخوات كان اسم كاد واخواتها واسم ما ولا ولات
وان المشبهات بليس ودخل في اخوات ان خبر لا النافية للجنس لكن يبعد هذا
قوله في اخوات كان وهي ثلاثة عشر فعلا وفي اخوات ان وهي ستة ويمكن
الجواب باعتبار الاكثر والاشهر واطلاق لفظ الاخوات هنا بطريق الاستعارة
التصريحية حيث شبه النظاير في العمل بالاخوات لما بينهما من التماثل

والموافقة

والموافقة ثم اطلق اللفظ الدال على المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو
النظاير **قوله** وهو اربعة اشياء هي في الحقيقة خمسة فان العطف تحته قسمان
عطف بيان وعطف نسق **قوله** لانه اصل المرفوعات وذلك لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجملة الاسمية ولان عامله قوي بخلاف المبتدا ولانه اشد
في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده ولان رفعه لا ينسخ بالنوا
بخلاف المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة
في تركيب واحد بخلاف الفاعل فانه حكم واحد ليس الا وقيل ان كلا اصل
وهذا خلاف لا طايل تحته **قوله** لانه المبتدا فاعل معنى لا يشمل كلامه المبتدا
الذي له فاعل يغني عن الخبر نحو اقائم الزيدان وقد يجاب بان المصنف لم يتعرض
له لقلته او يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة او حكما وهذا مسند
اليه حكما **قوله** لانه مبتدا في الاصل والذي اخرجه عن الابتدا بعد دخول
الناسخ بحيث لو ازيل الناسخ لاعرب مبتدا وبهذا التقرير يندفع
ما عساه يقال ان اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدا وفي تسميته
سماه شبه فاعل فكان الاولى تقديمه على المبتدا **قوله** واذا اجتمعت
التوابع الخ في التسهيل ويبدا عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان
ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اهـ وهو معنى النظم المشهور
ان التوابع ان جاءت باجمعها ٭ ورمت نحوي من الترتيب ما نقلا ٭
فانعت وبين واكد وابدلن وجي ٭ بالعطف بالحرف نحوي العلم والعملا ٭
فما في المصنف مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مررت باخيك الكريم محمد
نفسه رجل صالح ورجل اخر وانما قدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم
عطف البيان لانه جار مجراه ثم التوكيد لانه يشبه بعطف البيان في جريانه
مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع لكونه كالمستقل ثم عطف النسق
لانه تابع بواسطة **قوله** وهو الاسم الخ هذا تعريف له بحسب الاصطلاح
واما معناه لغة فهو من اوجد الفعل **قوله** المسند بالرفع صفة للاسم وهو

اسم مفعول فالمرفوع بعده نائب فاعل قال الناصر الطبلاوي اي الذي نسب
اليه وربط به فعل باعتبار هذ قوله فسقط ما قيل لا يخلو اما ان يراد به الفعل
الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر لا جايز ان يراد الاول لانه غير قايم
بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول والحقيقي لا يحتاج معه الى قوله او شبهه
اه بتغيير ما ثم لا بد من تقييد الاسناد بالاصالة ليخرج المعطوف بالحرف وتاكيد
الفعل بكونه تاما ليخرج الناقص نحو كان واخواتها فان ما يسند اليها الاسمي
فاعلا عند الجمهور وظاهر اطلاق المص انه لا فرق في الفعل بين التام والناقص قص
فيكون اسمها فاعلا وبه صرح بعض واورد على المص ان التعريف غير مانع لانه
يدخل فيه نائب الفاعل فان في قولك ضرب زيد اسناد الضرب الذي هو
مصدر المبني للمجهول اي كونه مضروبا الى زيد فانه معنى قايم به والجواب
ان يراد الاسناد بحسب الاصالة والاسناد للمفعول انما حصل بعد حذف
الفاعل او يقال ان المقصود من التعريف ايصال معنى المعرف وهو الفاعل
لذهن الطالب ولو بوجه ما فلا يضر فيه كونه اعم خصوصا وقد جوز المتقدمون
من المناطقة التعريف به قوله متعد صفة فعل مرفوع بضمة مقدرة على اليا
المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها الثقل واصله متعدي استثقلت
الضمة على اليا فحذفت الضمة فالتقا ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا
لالتقا الساكنين فصار متعد والفعل المتعدي هو ما نصب المفعول بنفسه
كضرب زيد عمرا واللازم عكسه قوله او شبهه اي الفعل اي ما يشبهه في
العمل قوله اسم الفاعل وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل في الذات
التي قام بها ذلك المصدر كضارب فانه مشتق من الضرب الذي هو الحدث
القايم بالذات المستعمل فيها لفظ ضارب بمعناه ذات قام بها الضرب
قوله وامثلة المبالغة جمع مثال ومثال البنية ما كان على صورته فسميت
هذه الصيغ بها لانها مثل لكل ما وازنها فان فعال مثلا مثال لكل ما كان
على وزنه من ضراب واكال وشراب ونحو ذلك واضافتها للمبالغة باعتبار
انها مفيدة لها فهو من اضافة الدال للمدلول ومعنى المبالغة

الكثرة

الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ما حول عن صيغة اسم الفاعل الثلاثي
الى صيغة فعال او مفعال او فعول او فعيل قصدا للمبالغة والتكثير قوله والصفة
المشبهة اي باسم الفاعل وهي ما اشتق من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل
على معنى ثبوته له واستمراره كحسن مثلا ماخوذ من حسن للدلالة على ثبوت
الحسن للذات واستمراره قوله واسم التفضيل وهو ما اشتق من فعل ثلاثي متصرف
تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون او عيب وبقي على المص من افرادها اسم
الفعل المصدر نحو لولا دفع الله الناس واسم المصدر نحو قول عايشة رضي
الله تعالى عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء فلفظ الجلالة فاعل في الاول
بالمصدر والرجل فاعل باسم المصدر الذي هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدا
خبره الجار والمجرور قبله واسم الفعل نحو هيهات هيهات لما توعدون فهيهات
اسم فعل وهيهات الثانية تاكيد لفظي وما توعدون فاعل واللام صلة
ومنه قوله

فهيهات هيهات العقيق ومن به ، وهيهات خل بالعقيق تواصله ،

والجار والمجرور نحو افي الدار زيد والظرف نحو اعندك زيد اذا قدر زيد فيهما
فاعلا ومنه افي الله شك ويصح في الامثلة ان يكون الاسم مبتدا وما
قبله من الجار والمجرور والظرف خبرا قوله اي على الفاعل قال الناصر الطبلاوي
الاحسن عود الضمير على الاسم لانه المحدث عنه ولان عوده على الفاعل
يلزم منه تشتيت الضماير هذا وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل وجماعة
انه لا احتياج الى هذا القيد اي قوله مقدم عليه الخ لان زيد في قولك زيد
قام لم يسند اليه قام بل اسند قام الى ضمير فيه وهو ضميره مسند الى
زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم وروده فقيد به وليس بوارد اه
كلامه واما جعل زيدا فاعلا مقدما على قام فهو طريقة للكوفيين وهي
مرجوحة فلا يعتد بها واما قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور اي وان استجارك احد الخ ونشر
في قوله تعالى ابشر يهدوننا يجوز كونه فاعلا للمحذوف ويجوز كونه مبتدا

والاول ابدع كما يرجح الثاني في قوله تعالى ءانتم تخلقونه قوله وهو اسناد الفعل
الى الفاعل اي اسناد مدلول الفعل الذي هو الحدث الى ذات الفاعل قوله فان
العلم قائم بزيد اي باعتبار انه كيفية نفسانية يوجدها الموجد فيه اما ان نظر
الى العلم باعتبار تحصيل اسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع عن الفاعل
كضرب زيد بخلاف المثال محتمل والمثال النص مات زيد قوله اي احد نفخت
مسندا اليه حقيقة لانه قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على ان الفعل يسند
حقيقة للعبد باعتبار كونه الكسب وان كان مخلوقا لله تعالى ولا تاثير لقدرة
العبد فيه قوله وعلم من هذين المثالين يوخذ منه تكرير المثال قوله حقيقة
اي لغة واصطلاحا لا اصطلاحا فقط قوله ومجازا اي لغة وان كان حقيقة اصطلا حا
لان الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل سواء اوجده ام لا قوله ومثال اسم
الفاعل وشرط عمله ان يعتمد على وصف كالمثال المذكور او استفهام نحو اقائم
زيد او نفي نحو ما ضارب زيد عمرا او ندا نحو يا طالعا جبلا او على مبتدا نحو زيد
ضارب بكرا فان كلا من طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع على انه فاعل وهذه
الشروط تجري في امثلة المبالغة قوله اضارب زيد الهمزة للاستفهام وضارب
مبتدا او زيد فاعل سد مسد الخبر قوله حسن وجهه بتنوين حسن
وبرفع وجهه على انه فاعل له قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد هذه المسالة قد اشتهرت بمسالة الكحل وقد افردت
بالتاليف وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة بنفي او
شبهه وان يكون الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل في المثال هنا اجنبيا
اي لا سببيا للموصوف بان لا يتصل بضمير يعود عليه وان يكون ذلك الاسم
الاجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب ان يكون بينهما ضميرين
اولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في المثال المذكور ومثله
ما جاء رجل افصح في وجهه اللحية منها في وجه زيد ولم يقع هذا التركيب
في القران واعراب المثال ما نافية ورايت رجلا فعل وفاعل ومفعول واحسن
صفة رجلا وفي عينه جار ومجرور حال من الكحل مقدم عليه والكحل فاعل

احسن

احسن ومنه جار ومجرور متعلق باحسن والضمير عائد على الكحل وهو المفضل
عليه وفي عين زيد متعلق بمحذوف حال من الهاء في منه والتقدير ما رايت
رجلا احسن الكحل حال كونه في عينه منه اي الكحل حال كونه في عين زيد
قوله ام لم يكفهم الهمزة في هذا التركيب اما مقدمة عن تاخير والاصل والم
يكفهم قدمت على الواو العاطفة لان حرف الاستفهام له الصدارة او داخلة
على مقدر والواو عاطفة عليه وتقديره هنا ايطلبون اية غير القران
ولم يكفهم انا انزلنا واصل انا اننا فان حرف توكيد ونصب ونا اسمها فحذفت
احدى النونات الثلاثة للخفة وادغم الضرب فقيل انا ومن امثلة الفا عل
المووّل قوله تعالى الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله وقول القائل
يسر المرء ما ذهب الليالي ۰ وكان ذهابهن له ذهابا ۰ واحرف
المصادر التي يسبك الفعل بعدها بمصدر المسماة ايضا بالموصولات الحرفية
خمسة اتفاقا وستة بزيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد
نظمت الجميع بقولي
موصول الحرف ان وان وكي وما ۰ والذي ولو ست انت فلتعلما ۰
قوله على قسمين اي مشتمل عليهما من قبيل اشتمال الكلي على جزئياته
قوله ظاهر المراد به ما عدا المضمر فيشمل المبهم نحو هذا والذي ونحوهما قوله
اقسام ثمانية لانه اما مفرد او مثنى او جمع سلامة او جمع تكسير وكل منها
اما مذكر او مؤنث وتزيد هذه الاقسام بزيادة الفعل لكون الفعل ما
ضيا الخ وكون الاسم نكرة او معرفة كما لا يخفى فكل من الماضي والمضارع يرفع
الظاهر ما عدا افعل في التعجب وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء فانها افعال
ماضية لا ترفع الظاهر ما عدا بل ترفع ضميرا مستترا فيها وجوبا ويستثنى
من المضارع لا يكون في الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر ايضا بل يرفع الضمير صح
المستتر وجوبا واما فعل الامر فلا يرفع الا الضمير دائما قوله المقابل للتثنية
فيصدق بالاسماء الستة فانها هنا من قبيل المفرد وان كانت في باب الاعراب
ليست من قبيله كما تقدم قوله صفة الجمع لان المقصود بالوصف بالسلامة

قوله فان قيل هذا وارد علي تثنية العلم وجمعه ومحصل الايراد ان العلم يدل
علي الوحدة والمثني والجمع يدلان علي التعدد وهما متنافيان قيل ولا ورود
لهذا السؤال من اصله لان الدال علي الوحدة هو المفرد وهو غير المثني والجمع
فلا تنافي ح لان شرطه اتحاد المحل والجهة هنا منفكة قوله قلت اي في الجواب
ومحصله ان العلم حين يثني او يجمع تزول منه العلمية التي هي التشخص ويصير
من قبيل النكرة فيدل علي الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا
الجواب بان الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقي الوحدة الشائعة في حال
التنكير والوحدة مطلقا تنافي التعدد فالحق ان لا ورود للسوال من اصله كما
علمت قوله بدليل جواز دخول ال عليه ما ذكره من جواز دخول ال عليه
هو المشهور ومقابله ما حكاه الربيع انه منهم من لا يدخلها علم ويبقيه
علي حاله فيقول زيدان زيدون قال الشيخ ابو حيان وهذا القول غريب
جدا قوله عوضا حال من دخول اي حال كون الدخول عوضا الخ او مفعول مطلق
او مفعول لاجله والمراد بتعريف العلمية التعيين المستفاد من الاسم حالة
استعماله علما قوله وهو ما دل علي متكلم الخ المراد الدلالة بحسب الوضع
فخرج ما دل علي ما ذكر لا بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه
زيدا ونحو انت اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا
فان الدلالة هنا علي المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسما
الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقديم المرجع
بخلافها قوله او مخاطب اي شخص يوجه اليه الخطاب ولو مغروض الوجود
تنزيل المعدوم منزلة الموجود قوله اكرمنا بسكون الميم وهي مشتركة
بين مثني المتكلم وجمعه مذكرا كان او مؤنثا وقد تستعمل في المتكلم المعظم
نفسه الحاقا له بالجماعة والتمييز في كل ذلك مرجعه القراين والضمير هو صفة
نابر منها كما يعلم ذلك من كلام الرضي وانما قيد ذلك بسكون الميم لاحتمال ان
تكون لفظة نا فاعلا وليس في الضماير ما يصلح للثلاثة الا هي ولذلك
قال ابن مالك للرفع والنصب وجر نا صلح كما عرف بنا فاننا نلنا المنح قوله اكرمتما

زيدن

بخلاف ما اذا قصد المتكلم ... صح
يفعلك صح

زيدن الميم هنا لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق قوله
اكرمتن قال بعض الصرفيين انما شدد والنون ضربتن بالتخفيف لانه يريد ان
يكون ما قبل النون ساكنا ليكون مطردا بجميع نونات النسا في سكون ما قبل
النون ولا يمكن اسكان ما قبل النون وهي تا المخاطبة لانه لو سكن لاجتمع
ساكنا نون لا يمكن حذف فهذا لانها علامة والعلامة لا تحذف اذا
لم توجد علامة اخري فلما لم يمكن اسكان ما قبل النحو النون زادوا النون
وادغموها في الاخري لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله
يقال في اكرمتن قوله محله رفع اي ذو رفع او هو نفس الرفع علي سبيل
المبالغة قوله والالف والواو والنون هي الفاعل ولا تكون هذه الثلاثة
الا في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت
يا المتكلم الفا في النداء نحو يا اسفا علي يوسف فان اصلها اسفي قلبت
اليا الفا وليس الف في محل جر الا هذه وقد الغز في ذلك فقلت
بين لنا يا امام النحو ما الف محلها الجر بالمضاف لها
وذهب المازني الي ان الفاعل في اكرما واكرموا واكرمن ضمير مستتر
وان الالف والواو والنون علامات كتا التانيث ووافقه الاخفش في الواو
دون الالف والنون باب نايب الفاعل قال الشيخ ابو حيان
لم ار هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله
ولا مشاحة في الاصطلاح اه قيل ووجه العدول ان التعبير بالمفعول الذي
لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان نايب الفاعل غير مفعول به
كان كان مجرورا نحو ضرب في الدار او ظرفا نحو ضرب عندك ولانه يصدق
علي المفعول الثاني من نحو اعطي زيد درهما انه مفعول فعل لم يسم
فاعله واجيب عن الاول بان الفعل عند القدما المعبرين بهذه العبارة
اذا اسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه علي خلاف الاصل
ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل
وعن الثاني بان الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لاعطي منصوب

لان اصله ضربتن صح
لتاع
جار او صح

ثم ان جعل المفعول نائبا عن الفاعل نظرا الي ان الاصل ان يبني العامل
للفاعل والا فبعد بنا العامل للمجهول حقه ان يسند للمفعول قوله حذف
فاعله اي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما اضيف الفاعل للمفعول
لملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل [illegible]
النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد ان التعريف يشمل نحو انبت الربيع
البقل فان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نايب فاعل قوله
لغرض اي لفظي او معنوي فالاول الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به
والموافقة للمسوقة السابقة كقول بعضهم فصحاض طابت سريرته حمدت
سيرته واصطلاح النظم كقول بعضهم واصلاح
وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع
والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم
يعرف ضاربه وان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية وتعظيم
الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه السلام من بلي منكم
بهذه القاذورات وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل
نحو طعن عمر والستر على الفاعل خوفا منه او عليه وهذه الاغراض انما
تخص علما البيان لانهم هم الباحثون عنها قوله اي نايب الفاعل
ارجاع الضمير لنايب الفاعل يلزم الدور وليفسد التعريف فالصواب
عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن تشتيت
الضماير ولانه المحدث عنه قوله مقامه بضم اوله ماخوذ من اقام اي جعل
ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الاحكام المختصة به وخرج بهذا القيد
المفعول الثاني في نحو اعطي زيد درهما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذي
اقيم مقامه هو المفعول الاول فهو نايب الفاعل قوله وغير عامله هذا
ليس من التعريف وفيه اشارة الي ان الاصل اسناد العامل للفاعل فعدل
عنه واسند الي غيره على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الي ان اسناد العامل لغير الفاعل صورة اصلية قوله الي صيغة
فعل

٦٨
فعل او نظايره وكذا يقال في يفعل ليعم الفعل الخماسي والرباعي والسداسي
وانما اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه اصلا للرباعي والمزيد فيه قوله والي صيغة
مفعول اي ونحوها كمكرم ومختار فتقول مكرم زيد ومختار عمرو ومستخرج
المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثي كضرب على وزن مفعول واما في
الرباعي فهو على وزن مفعل بضم الميم وفتح العين وان كان اسم فاعل كسرت
العين كما قال في الخلاصة
وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
ومختار يصلح ان يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت ان اليا
مكسورة في اصله وهو مختير فهو اسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة فهو
اسم مفعول وعلى كل يقال تحركت اليا وانفتح ما قبلها قلبت الفا قوله وانث
الفعل لتانيثه ليستحق المجرور المونث في نحو مر بهند لان نايب الفاعل على
مجموع الجار والمجرور فهو غير مونث قوله بكسر اليا مقدرة ظاهره ان قوله
تحقيقا او تقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل راجع لضم الاول ايضا وكان هو صح
الاولى ان يقول بكسر اليا وضم الكاف نحو يحوز في نحو بيع الضم التحقيقي
كما هو مشهور واما قوله في المضارع تحقيقا او تقديرا فنحو يعم في الفتح
فقط واما الضم فمحقق دايما قوله الي الكاف اي بعد حذف حركتها قوله
قتيل عمرو بالتنوين في قتيل فهو مبتدا وعمرو نايب فاعل سد مسد الخبر
وفيه جري المص هنا على جواز وقوع الوصف مبتدا من غير اعتماد كما
اشار لذلك في الخلاصة بقوله وقد يجوز نحو فايز اولو الرشد فان جرينا
على طريقة المانعين جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا مؤخر
ويقال بمثل ذلك في مضروب زيد ثم مراد المص بالتقدير في قوله قتيل عمرو
المعني اي انه قتيل في معني مقتول واما التقدير في كلامه سابقا فالمراد
به الاصل قوله نحو اكرمت الخ الامثلة قد حذف المص رحمه الله العاطف في
هذه الامثلة وهو ليس بعيب واجاب الدماميني عن نحو ذلك بانها اخبار
متعددة لان قول المص مثلا اكرمت خبر لمبتدا محذوف مع تقدير مضاف

في المعطوفات دل عليه ما قبله والتقدير وذلك نحو كذا فرس احبار متعددة
كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا ابن لما كان
الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يترك الممل على الكاتب فيقول
داركتاب فرس من غير عطف قوله مبني لما لم يسم فاعله اي الاسناد لمفعول
لم يسم فاعله اي فاعل فعل ذلك المفعول ابي لم يذكر اصلا فالاضافة لادنى
ملابسة كما تقدم ذلك باب المبتدا والخبر جمعهما في باب واحد
لتلازمهما غالبا والا فقد يكون المبتدا لا خبر له بل له ما يغني عن الخبر كمرفوع
الوصف في نحو اقائم زيد وامضروب عمرو ونحو اقل رجل يقول ذلك وبقرة تكلمت
فان الجملة هنا في المثال الثاني وصف للنكرة الواقعة مبتدا اغنت عن الخبر لان
احتياج النكرة للوصف اشد من احتياج المبتدا للخبر قال شيخنا والذي يظهر
الفرق ان الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على البقرة بالكلام والافتخار
عنها بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادة ولو جعلت الجملة
صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة
ان يقال البقرة المتكلمة فلم يتم الحكم ولم تحصل الفائدة قوله هو الاسم اي
الصريح او المأول فدخل نحو وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم وقوله
المجرد اي الخالي وعن العوامل متعلق به وللاسناد متعلق به ايضا واللام
فيه للتعليل اي الذي اتى به خاليا من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره
اليه نحو زيد قائم او اسناده لغيره نحو اقائم الزيدان فدخل في قوله للاسناد
المبتدا بقسميه وهو ما له خبر وما له مرفوع اغنى عن الخبر قوله خرج اي بقيد
المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة الجنس والجنس
لا يخرج به وانما يخرج عنه فهما لبسا داخلين اصلا حتى يحتاج لاخراجهما
قوله والفاعل مجازا اي على طريق الاستعارة التصريحية لكن جعله مجازا
مبني على طريقة الجمهور اما سيبويه فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم
ذلك في باب الفاعل ويدخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب
زيد قوله المسرودة اي المتتابعة قوله لا اسناد فيها خبر عن قوله فانها

وجملة

فانها

وجملة قوله وان تجردت حالية فان اضمر فيها اسناد كان اضمر مبتدا او خبر
كانت اما خبرا او مبتدا فتدخل وعلى عدم الاضمار فالاستعمال اثنان بالالف
في حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشيء في اول احواله ونحو فيها وهو
حالة الرفع لو تركيبه مع عامل الرفع قوله ودخل اي بقيد غير الزائد الذي
وقع قيدا في القيد فان قيد القيد يكون للادخال ومثل حرف الجر الزائد حرف
الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندي وقول الشاعر
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المغوار منك قريب
فلعل حرف جر شبيه بالزائد وابي مبتدا مرفوع بواو مقدرة منع من
ظهورها الياء التي اجتلبها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين
والمغوار مضاف اليه ومنك متعلق بقريب الخبر وقد كان الاولى للمصنف ذكر دة
هذا القيد ويجاب بانه اراد بالزائد ما ليس اصليا فشمل الشبيه بالزائد
قوله بحسبك درهم ومثله ناهيك بزيد بناء على ان ناهيك خبر وزيد مبتدا
زيدت فيه الباء فالمعنى زيد ناهيك عن تطلبك لغيره لما فيه من الكفاية
ويحتمل ان ناهيك مبتدا وزيد خبر زيدت فيه الباء ومثله ناهيك بي وناهيك
به قوله فحسبك مبتدا مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو
اختيار بعضهم لان القصد الاخبار عن الدرهم بانه كافيك لا عن الكافي بانه
درهم قوله والخبر هو الاسم اي حقيقة او تأويلا فيشمل ذلك الجملة الواقعة
خبرا فانها ماولة بالاسم واما الجار والمجرور والظرف فانه متعلق بمحذوف
هو الخبر في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسما حقيقة ان قدر مفردا او اسما
تأويلا ان قدر فعلا فانه يكون جملة قوله تخرج عامل الفاعل
وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيهات زيد فهيهات ليس مبتدا وان جرد
عن العوامل لان اسم الفعل لا يخبر عنه قوله مطابقته يستثنى منها
افعل التفضيل المجرد من ال والاضافة اذا وقع خبرا فانه يخبر به بصورة
الافراد دائما قوله كثيرة جدا المراد افرادها فان من افراد قسم المفرد

كونه صحيحا او منقوصا او مقصورا او ممدودا او كونه منقولا او مرتجلا او مفردا
او مركبا اسما او لقبا او كنية وكونه منصرفا او غير منصرف فلا ينافي عد هذه لها
ثمانية قوله جدا بكسر الجيم مصدر جد جدا قوله فان الذكي بذال المعجمة وهو
سريع الفطنة ومقابله الغبي قوله بالمثال وهو جزئي يذكر لايضاح القاعدة
واما الشاهد فهو جزئي يذكر لاثباتها ويشترط ان يكون من كلام الله او رسوله
او العرب الموثوق بعربيتهم قوله نحن قائمون ولا يجوز ان يفرد الخبر في
ذلك وان كان المخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كنحن قائم لانه لا يحفظ
كما في المغني واما قوله

والمجدان وبيت نحن عامره ... لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو واكتفا بالضمة قوله
حكم الصفة المعتمدة على استفهام انها اذا طابقت مفردا نحو اقائم
زيد جاز كون الصفة مبتدا والظاهر فاعلا مغنيا عن الخبر وكون الظاهر
مبتدا والصفة خبرا وان طابقت مثنى او جمعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون
الزيدون تعين كون الصفة خبرا مقدما والظاهر مبتدا مؤخرا ولا يجوز
العكس الا على ضعف لان الصفة انما تثنى وتجمع اذا كان فاعلها مستترا
فلا يحتاج لفاعل اخر وان كان الظاهر مثنى او جمعا والصفة مفردة مثل
اقائم الزيدان واقائم الزيدون تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدا ولا يجوز
كون الظاهر مبتدا والصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما واما كون الظاهر
مفردا والصفة مثنى مثل اقائمان زيد او جمعا كاقائمون زيد فلا يجوز اذ لا يكون
فاعله الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدا لعدم المطابقة قوله وكانت
عينه في المعنى فان كانت عينه بان كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا
تحتاج لرابط نحو مقولي زيد منطلق فجملة زيد منطلق خبر عن مقولي
وهي نفس المبتدا او قوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله خبر عن قوله افضل وهي هو
نفسه في المعنى او كانت خبرا عن ضمير الشان نحو قل هو الله احد او خبرا

عن

عن ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قوله فلا بد
فيها من رابط اي يربطها بالمبتدا لانها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزءا من
الكلام فلا بد من شيء يدل على الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو اما ضمير وهو
الاصل في الربط ولذلك يربط مذكورا نحو زيد ضربته ومحذوفا كقراءة ابن عامر في سورة
الحديد وكل وعد الله الحسنى اي وعده او الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير
او اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة او ان يكون الخبر عاما
يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت ... ولم تكن عينه بمضمر قرنت
او الاشارة او تكرير مبتدا ... او العموم فهذه اربع نظمت

قوله الظرف اي التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد عندك
بخلاف زيد اليوم فانه لا يفيد مع قولك استقر ويفيد مع قولك جلس مثلا قوله بمحذوف
وجوبا فان قلت قد صرح به في قول الشاعر

لك العز ان مولاك عز وان يهن ... فانت لدى بحبوحة الهون كائن

وما كان واجب الحذف لا يصرح به فالجواب بان كائنا هنا ليس من الكون المطلق بل المقيد
والمراد الملازمة وعدم المفارقة قوله مستقرا واستقر او للتنويع الخلاف فانه اختلف
هل يقدر المتعلق اسما نظرا الى ان اصل الخبر الافراد او فعلا نظرا الى ان الاصل في العمل
للافعال وهذا الخلاف بعينه جار في وقوع الظرف والمجرور صفة او حالا اما اذا وقع احدهما
صلة فان المتعلق يقدر فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة فان قلت اذا جاز
تقدير المتعلق مستقرا او استقر فالظرف والجار والمجرور لا يخرج عن كونه مفردا
او جملة فلم جعلا قسما مستقلا فالجواب انه لما كانت صورتهما الظاهرية
ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في تقدير المتعلق محتمل جعلا قسما مستقلا
فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب بانه لما كان الاصل في
الخبر الافراد جعلا كانهما مفردين حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا محتملات
بحسب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة قوله خبر المبتدا على الصحيح وقال
جماعة الصحيح انه الظرف نفسه وقال اخرون مجموعهما قال الشنواني والخلف

لنظى لان القايل بانه المحذوف نظرا الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بتقييد لا بد من اعتباره والقايل بانه المذكور نظرا الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقايل بانه مجموعهما نظرا الى المقصود قوله الجار والمجرور الى التام نخرج الناقص نحو زيد بك او فيك لانه لا يفيد الا اذا قدر مخصوص من نحو واثق في الاول وراغب في الثاني ولا يفيد مع مستقر او استقر قوله على الصحيح نبه ما سبق في الظرف تنبيه قال المرادي قال بعض المتاخرين في الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا اربعة مذاهب احدها انهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل الثاني انهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعل نحو كان او استقر او يستقر وهو مذهب جمهور البصريين الثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد وان يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتاخرين والرابع انهما قسم براسه وهو مذهب ابن السراج هـ

باب اسم كان الاضافة فيه لادنى ملابسة لانها لما عملت فيه الرفع اضيفت اليه ومثله اضافة الخبر اليها في قولهم خبر كان ويزيد هذا بان اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته الاصلية قبل دخول كان عليه قوله واسم اخواتها اي نظايرها في العمل في رفع المبتدا ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت على النظير استعارة تصريحية وهذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة بمصدر ذلك الفعل فمعنى كان زيد قايما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنا المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها قوله ترفع الاسم وتنصب الخبر هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها تنصب الخبر وبقي المبتدا على رفعه وزعم الفراء ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فقولك كان زيد ضاحكا مشبه عنده بجا زيد ضاحكا والصحيح مذهب البصريين ويدل عليه اتصال الضماير بها اذ لو كان غير معمول لها لم يتصل بها لان الضمير لا يتصل الا بعامله وعلى قول الكوفيين يلزم اذا اتصل الضمير بها ان يفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الضمير لانه ليس معمولا لها وقد فصل بينها وبين معمولها وهو الخبر قوله وهي ثلاثة عشر فعلا قال ابو حيان في شرح التسهيل وقد انتهى ذكر

الكلمات

الكلمات التي ترفع الاسم وهي احدى وثلاثون كلمة بالمتفق عليه والمختلف فيه وحصرها بالعد طريقة المتاخرين وهي طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص قوله وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر اي بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف وقس عليه الباقي وقوله في الماضي اي ان كان العامل كان كما مثل اما ان كان العامل يكون فهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الحال او الاستقبال وقوله امامع الدوام نبه الرضي على ان الدوام انما يستفاد من قرينة خارجية وهي في هذا المثال كون الله غفورا رحيما اهـ فالدوام خارج عن مدلول كان اذ معناها الثبوت فيما مضى وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لكان عليه قوله في المسا قال الناصر الطبلاوي ينبغي ان يزاد على ذلك في الزمن الماضي وذلك لان امسى يدل على وقت المسا بتركيبه وعلى الزمن الماضي بصيغته فيجب ان يقترن مصدر خبرها مضافا الى اسمها بالزمانين المذكورين وفا بما صرح به ابن الحاجب وغيره من ان كان واخواتها مقيدة لاخبارها بالوقت الذي دلت عليه الافعال والمسا بفتح الميم والمد ما بعد الزوال الى الغروب او الى نصف الليل والصباح من الفجر الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال قوله في الضحى بضم الضاد والقصر وهو من الشروق الى قبل الزوال قوله وظل من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الا لعمل يكون بالنهار افاده في المصباح ووجهه ان ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل الا في الوقت الذي فيه ظل وهو من طلوع الشمس الى غروبها وفي القاموس ظل نهاره يفعل كذا وليلة سمع في الشعر اهـ فهي لاتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر في الزمن الماضي جميع النهار قال الرضي وقد جا ظل نا قصة بمعنى صار قال تعالى ظل وجهه مسودا قوله وهي للتحويل والانتقال عطف لازم اي تحول اسمها من صفة الى مصدر خبرها وقد تستعمل صار تامة بمعنى ضم قال تعالى فصرهن اليك اي ضمهن اليك فصر فعل امر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انت والها مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا يتخيل لغزا ورده علينا بعض الاذكيا في مجلس وهو

اني رايت غلاما ☙ اورث قلبي خبالا ☙

قد صار كلبا وقردا ☙ وصار بعد غزالا ☙

ولي بذاك دليل ☙ في قول ربي تعالى ☙

يشير الى ان صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصرهن اليك قوله ليس

اصلها ليس بكسر اليا بوزن علم فخففت بسكون اليا فان قلت القاعدة ان اليا اذا تحركت
وانفتح ما قبلها تقلب الفا ولم تقلب هنا فالجواب ان ليس لما كانت فعلا جامدا غير متصرف
ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب اليا الفا قوله وهي لنفي الحال اي لنفي خبرها عن
اسمها في الزمن الحاضر وعطف التجرد على الاطلاق للتفسير واحترز به عن ليس
خلق الله مثله ونحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فان الاول
ماضي لوجود التقييد والثاني مستقبل لوجود القرينة هذا مذهب الجمهور
ومذهب س انها النفي مطلقا غير مقيد بزمان فتحتمل الحال وغيره ولذا تقيد
تارة بالماضي وتارة بالمستقبل وتارة بالحال قوله على حسب بفتح السين اي
قدر ما تقتضيه الحال والشان فاذا قلت ما زال الله متكلما فالمعنى ان هذا الوصف
ثابت له غير منفك واذا قلت ما زال زيد عالما فالمعنى انه متصف بذلك من حين
امكان حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت وقس ما اشبهها قال ابو حيان
وما زال واخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على حسب
ما قبلها فان كان الموصوف قبلها في اوقات متصلة الزمان دامت له كذلك نحو ما
زال زيد يعطي الدنانير اي ان اعطاه الدنانير في اوقات متفرقة قوله باي اداة
كانت اي سواء كانت حرفا نحو ما ولم او اسما كغير او فعلا كليس فمثال النفي بليس قول الشاعر
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز والنفي بغير كقوله غير منفك اسير هوى ومثل
ذلك النفي بقلما يزال عبد الله يذكرك اذ المعنى ما يزال وسواء كان النفي ملفوظا
به او مقدرا كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ ولا يحذف النافي
معها قياسا الا بعد القسم وشذ الحذف بدونه كقوله تنفك تسمع اي لا تنفك
تسمع قوله وهو النهي ومثاله قول الشاعر صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه
ضلال مبين قوله والاستفهام اي الانكاري لانه بمعنى النفي ويمثل له بقولك
هل يزال الله عالما اي لا يزال متصفا بالعلم والدعاء ومثاله
الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعاك القطر
وقوله ولن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال قوله زال
اي التي مضارعها يزال كخاف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل بفتحها كعلم

يعلم

وان كان قبلها في اوقات متفرقة دام ... كذلك نحو ما زال زيد يعطي ... صح

[illegible]

يعلم ولا مصدر له ولا امر ولا اسم فاعل قال الشاعر
قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض
واما زال ماضي يزيل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بالكسر كضرب يضرب
فانه تام بمعنى ماز اي ميز وله مصدر وامر فامره زل بكسر الزاي تقول زل ضانك
من معزك اي ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاي واما زال ماضي يزول كقام
يقوم من باب فعل يفعل كنصر ينصر فهو تام ايضا بمعنى انتقل تقول زل عن مكانك
بضم الزاي اي انتقل ومصدره الزوال بمعنى الانتقال ولقد لمحت لذلك بقولي
تعزلا لا يزال الذي فتنت معنى ذا اكتئاب عن الهوى لا يزول
قد احب الهوى بقلب شجي لا يزيل الغرام عنه عذول
قوله وفتي بوزن علم ومضارعه يفتي بفتح التا ولا ياتي منه غير الماضي والمضارع
قوله وبرح بوزنه علم ولا ياتي منه غير الماضي والمضارع نحو لن نبرح عليه عاكفين
ومثله انفك واما البراح والانفكاك فهو مصدر التامتين ومثله منفك اسم فاعل
قوله لان معناها النفي قال الرضي اصل هذه الافعال الاربعة ان تكون تامة
بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال
زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما
لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي
دوام الثبوت لان نفي النفي ثبات واذا قيدت نفي الشي بزمان وجب ان يعم ذلك
النفي جميع الازمان قوله وسميت ناقصة الخ اي انه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل
المرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة وعلل بعضهم نقصها بدلالتها
على الزمان دون المصدر ورده الرضي بانه كان في كان زيد قائما تدل على
الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
القيام وحصوله فجي اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك فكانك
قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول
اولا ثم تخصيصه كالفائدة في الاتيان بضمير الشان قبل تعيين الشان
مع فائدة اخرى هاهنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول فكان

يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبرها وخبرها يدل على حصول حدث معين
واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون بالوضع
ودلالة الخبر على الزمان المطلق بالعقل اهـ ملخصا فان قلت اذا كانت دالة على الحدث
فاين فاعله فالجواب ما قاله الناصر الطبلاوي بانه مصدر خبرها مضافا
الى اسمها قوله وصار السعد رحمه الله تنبيه يلحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى
من الافعال وذلك عشرة آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا
وراح نحو آض زيد مسافرا وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وقال
وكان مضلي من هديت برشده • فلله مغو عاد بالرشد آمرا • وفي
الحديث فاستحالت غربا وارهف شفرة حتى قعدت كانها حربة وقال بعضهم
وما المرء الا كالشهاب وضوئه • يحور رمادا بعد اذ هو ساطع •
وقال تعالى القاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس
وبدلت قرحا داميا بعد صحة • فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا •
وفي الحديث لو انكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا
وتروح بطانا قوله وما تصرف منها اي تحول الى امثلة مختلفة من المضارع والامر
واسم الفاعل وافعال هذا الباب في التصرف ثلاثة اقسام ما لا يتصرف اصلا وهو
ليس باتفاق ودام على الاصح وابدا ويديم ودوام من تصرفات التامة وما
يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فانه لا يستعمل منها امر ولا مصدر وما
يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي قوله وكذا المصدر على راي الكوفيين القائلين
بان الفعل اصل للمصدر وما تصرف منها اي من هذه الافعال دخل فيه المصدر
على راي الكوفيين قوله كاين زيد قائما خبر كاين من حيث كونه مبتدا عند من لم يشترط
الاعتماد على نفي او استفهام يحتمل ان الساد مسده هو الاسم وفيه انه لم يتم
به الكلام وشرط الساد ان يتم به الكلام اللهم الا ان يقال ان هذا الاحتياج لا ينافي كونه
سادا هنا ويحتمل ان الساد مسد الخبر هو الخبر لان به تمام الفائدة وينازع
فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصفه اللهم الا ان تكون قضية مهملة
ويحتمل ان مجموع الاسم والخبر هو الساد مسده وفيه تامل يعلم مما سبق ودعوى

ان

ان الخبر في مثل ذلك محذوف مخالف لظاهر كلامهم فلا تغفل افاده الناصر الطبلاوي
قوله على راي وهو جواز بناء كان واخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه
فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها فلو نيب لبقي
المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفراء بل على القول بانها تستعمل في الظروف
وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف او المجرور فيقال كون في الدار او عندك
قائما فما ذكره المص هنا في نيابة الخبر في كون قائم مبني على قول الفراء قوله فارتفع
ارتفاعه فسد مسد الاسم من حيث النسخ وسد مسد خبر كون من حيث الابتدا
ومما يرد هذا الراي حصرهم صحة النيابة عن الفاعل في واحد من اربعة المفعول
به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص قوله وقيل لا يبنى من
الناقصة اسم مفعول اي بنا على راي ابي علي الفارسي وهو عدم جواز بناء كان واخواتها
للمفعول واختاره ابو حيان قال لا يسمع شيء من ذلك عن العرب والقياس يقتضاه
فوجب اطراحه قوله وفي المصدر ومنه قول الشاعر
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى • وكونك اياه عليك يسير •
قوله ان تكتفي بمرفوعها ويقال لذلك المرفوع فاعلا حقيقة قوله ولا يحتاج
الى منصوب فلو وقع بعدها منصوب اعرب حالا قوله فاصبح اي لانها
ترفع الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع او ضم فانها متعدية
بنفسها الى واحد ويمكن ان يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا اغفله كثير من النحاة
قوله بمعنى كان وجد اي حصل وثبت نحو كان الله ولا شيء معه وقوله وان كان ذو
عسرة قوله والصباح والمسا ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون قوله ودام بمعنى بقي ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والارض اي
بقيت ولم يذكر المص معنى صار في حال تمامها وقد ذكرنا لها معنيين فيما سبق
هي فيهما متعدية لواحد بنفسها وتستعمل ايضا بمعنى رجع فتتعدى بالى
كقوله تعالى الا الى الله تصير الامور اي ترجع قوله تنصب
تنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الكوفيين ان الخبر مرفوع على ما كان عليه
من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لان الرافع له المبتدي وقد زال وصف

الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظي عليهن وانما عملت هذه الاحرف هذا العمل
لانه فيها شبها بالفعل لفظا ومعني اما لفظا فمن حيث بنائها علي ثلاثة احرف ولزوم
اخرها الفتح كالماضي واما معني فمن حيث انه في ان وان معني حققت واكدت وفي
كان معني شبهت ولكن معني استدركت وليت معني تمنيت ولعل معني ترجيت
وتقدم المنصوب علي المرفوع قصدا للفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها
من اول الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا علي كونها فروعا للفعل وغير ذلك من
النكات **قوله** ستة احرف لم يذكر في التسهيل ان المفتوحة نظرا الي كونها فرع
المكسورة وهو صنيع بس حيث قال هذا باب الحروف الخمسة ابن الطبلاوي **قوله** لتوكيد
اي لتقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت المسند للمسند
اليه او نفيه ثبوتي بان في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي مقام النفي
نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده علي توكيد النسبة
من قبيل عطف المسبب علي السبب فان رفع الشك اي التردد في النسبة والانكار لها
يزال بالتاكيد لكنه في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا
واما اذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاكا ولا منكرا فان الكلام يلقي اليه مجردا عن
التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني **قوله** امرين الاول المشبه والثاني المشبه
به وقوله في معني هو وجه الشبه وهو الجراة في قولك زيد كالاسد وانما جعلنا
وجه الشبه هو الجراة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه
الشبه يكون بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذي ذكره المص
للتشبيه غير مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صيغة فاعل دلت علي مشاركة
زيد لعمرو في معني وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فكان الاولي ان يزيد في التعريف
بالكاف ونحوها كان لخروج امثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال النا
الطبلاوي والظاهر وفاقا لبعضهم ان التشبيه الذي تدل عليه كان او الكاف
التشبيه بمعني المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذي ذكره المص اهـ وتحقيق
هذا المبحث في علم البيان **قوله** برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه مثال الاول
قولك زيد شجاع فيتوهم منه ثبوت الكرم لتلازمهما عادة فيرفع ذلك التوهم

بقولك

بقولك لكنه بخيل والثاني كقولك ما قام زيد لكن عمرا قائم لانه لما قيل ما قام زيد
كان ثم توهم ان عمرا مثله لشبه بينهما وملابسة فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك
قوله ما لا طمع فيه وهو المستحيل نحو قوله الا ليت الشباب يعود يوما ، فاخبره
بما فعل المشيب ، فان عود الشباب مستحيل وقوله او ما فيه عسر وذلك في الجائز
نحو ليت لي مالا فاحج منه وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون
التمني في الواجب اي المحقق الحصول وان كان في نفسه جائزا عقليا فلا يقال ليت
الشمس تطلع **قوله** طلب الامر المحبوب نحو لعل الله يرحمنا والترجي ارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب والاشفاق ارتقاب مكروه نحو لعلك تموت
الساعة **قوله** لا بد ان يطلبها عامل فتقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا او نائبا
عنه نحو قل اوحي الي انه استمع نفر من الجن او مفعولا نحو ولا تخافون انكم اشركتم
او مبتدا نحو قوله ومن اياته انك تري الارض خاشعة او خبرا عن اسم معني غير
قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل او مجرورة بحرف نحو بان
الله هو الحق **قوله** بخلاف المكسورة ويجب كسر همزة ان اذا وقعت في ابتدا
الكلام حقيقة نحو انا انزلناه او حكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم وبعد
القسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه وبعد القول نحو قال اني عبد الله وقبل
لام الابتداء المعلقة للعامل نحو والله يعلم انك لرسوله وفي اول الجملة المخبر
بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وفي اول الصلة نحو جا الذي انه فاضل وفي اول
الصفة نحو جا رجل انه فاضل وفي اول الجملة الحالية كزرته واني ذو امل وفي
اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل نحو جلست حيث ان زيدا جالس **قوله**
والاصل ان زيدا كالاسد الخ هذا مذهب الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم
الي انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب **خاتمة** قد يرتفع بعد ان المبتدا
فيكون اسمها ضمير الشان محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان من
اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والاصل انه اي الشان كما قال
ان من يدخل الكنيسة يوما ، يلق فيها جاذرا وظباء
فتجعل من

اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه
ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش من
البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى يأباه ايضا لانهم ليسوا
اشد عذابا من سائر الناس قاله في المغني واما اخوات ان المكسورة همزة ان مع تشديد
النون ورفع الما فاصله ان زيد الما بفتح همزة ان وهو فعل ماض اي صب وزيد
فاعل والما مفعول فحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه فارتفع ارتفاعه وكسرت
همزة ان على لغة من يكسر فاء الفعل الثلاثي المضاعف اذا بني للمفعول ومنه
قوله تعالى ردت الينا ولو ردوا بكسر الراء فيهما وهي قراءة شاذة باب
تتميم النواسخ المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل اي المتمم والمعنى هذا باب
يذكر فيه المسائل المتممة لانواع النواسخ وانما قدرنا انواع لانه المص لم يستوف
في هذا الباب ما بقي من افراد النواسخ التي لم تذكر قبل بل ذكر في هذا الباب
نوعا من النواسخ وهو ما ينصب الخبرين كما انه فيما سبق انما ذكر نوع ما يرفع
المبتدا وينصب الخبر وما ينصب المبتدا ويرفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الافراد
ولم يستوف جميع افراد النواسخ والنواسخ جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى مزيل ماخوذ
من النسخ وهو الازالة ومنه نسخت الشمس الظل اذا ازالته اطلق لفظ الناسخ
على هذه الادوات لما فيها من الازالة لان كلا منها يزيل حكم المبتدا والخبر
اي الحكم الذي كان حاصلا له قبل دخول الناسخ وهو الاعراب ويجدد
له اعرابا اخر يجتلبه الناسخ واعلم ان افعال هذا الباب قسمان احدهما
افعال القلوب وصفت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وهي تدخل على
ما هو صادر عن علم وظن ففي علمت زيدا قائما حكمك بالقيام على زيد صادر عن علم وفي
ظننت زيدا قائما صادر عن ظن وقس الباقي وهذه الافعال غير منحصرة
في السبعة الذي ذكرها المص اذ بقي منها نحو عدي وحجا ودري الاولان للظن
والاخير للعلم القسم الثاني افعال التصيير وهي التي تفيد التحول والانتقال
كجعل ورد وترك واتخذ وصير ولم تذكر المص هذا القسم لكنه شمله قوله فيما
بعد وما اشبه ذلك على ما فيه من المناقشة الاتية قوله وهو تذكير

الفمير

الضمير وافراده باعتبار الخبر او نا و بل كل واحد او انه عائد على الناسخ المذكور معنى
لا لانه لفظ النواسخ عليه او راجع للتتميم بمعنى المتمم ولعل رجعه للفظ النواسخ
ولاعتبار ذلك المرجع ولم يلاحظ الخبر لانث وقال وهي قوله ظننت اي ظن من
ظننت فالناسخ هو خصوص ظن وكذا يقال في البقية ففي تعبير المص مساهلة
حمله عليها ظهور المعنى المراد وشرط عملها ان تكون بمعنى اعتقد راجحا كما
هو الغالب وعليه يحمل كلام الاتي او جازما كقول المؤمن ظننت الله يحاسب الخلق
فان لم تكن بمعنى الاعتقاد بان كانت بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو سرق لي مال
نظننت زيدا اي اتهمته قوله وحسبت وشرطها كظننت اما اذا كانت بمعنى
صرت احسب فهي لازمة تقول حسب زيد اي صار احسب وهو الذي في شعره
شقرة فان كانت بمعنى عد كحسبت المال تعدت لواحد قوله وزعمت وشرطها
ان تكون بمعنى اعتقد راجحا فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد الجازم فان كانت
بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت بمعنى كفلته وضمنته وان كانت بمعنى رأس
اي صار رئيسا او بمعنى هزل وسمن او طمع كانت لازمة قوله وخلت بمعنى اعتقد
راجحا لا بمعنى تكبر نحو خال زيد او بمعنى ظلع نحو خال الفرس اي ظلع والظلع بفتح
اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال فانها في هذه تكون لازمة فان كانت بمعنى
نظر او ابصر تعدت لواحد نحو خال زيد الهلال اي ابصره ونظره فان ذكر منصوب
ثان فهو حال كخال زيد الهلال مضيا قوله وعلمت اي اذا كانت بمعنى اليقين
او الرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علمت المسالة اي عرفتها
قوله ورايت اي اذا كانت بمعنى اليقين والرجحان ومثلها راى الحلمية على الاصح
فان كانت بمعنى ابصر تعدت لواحد فان وجد بعده منصوب ثان فهو حال
نحو رايت زيدا قائما او بمعنى اعتقد تتعدى لواحد ايضا نحو راى ابو حنيفة وجوب
الوتر او بمعنى اشار كذلك نحو راى زيد كذا اي اشار به قوله ووجدت بمعنى
اعتقد اعتقادا جازما فان كانت بمعنى اصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد
او بمعنى استغنى او حقد او حزن فهي لازمة كوجد زيد اي استغنى او حقد
او حزن قوله فالازمة الاول وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت قوله تفيد

ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني
صادر عن طرف راجح دائما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقيقه ذلك في
غير الغالب قوله تفيد تحقيق وقوعه اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون
الثاني صادر عن علم وتحقق دائما في وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح
في غير الغالب قوله وما اشبه ذلك ما اسم موصول مبني على السكون في محل رفع
مبتدا واشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة
صلة ما لا محل لها من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها اي مثل الافعال
السبعة في العمل لا في المعنى ويحتمل ان الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون
في محل رفع خبر لان المعطوف على الخبر خبر وقوله مما ينصب مفعولين بيان
لما ومراده بما ينصب مفعولين اعم من ان تكون من افعال القلوب التي لم يذكرها
سابقا نحو دريت تقول دريت زيدا فاضلا وجعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملا
الذين هم عباد الرحمن اناثا او من افعال التصيير كجعلت الطين ابريقا اي صيرته
ورددت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا وتحصل
من هذا ان جعل تكون من افعال القلوب اذا كانت بمعنى اعتقد ومن افعال
التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى اوجد فتتعدى لواحد نحو وجعل الظلمات
والنور وبمعنى اوجب فتتعدى لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم اي فرضه
وبقي في كلام المص بحث وهو ان جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة
اي وما اشبه هذه الامثلة فلا اشكال في ذلك مع قوله السابق وهي سبعة
لكن قوله في الشرح هنا مما ينصب مفعولين يعني ان مرجع الاشارة الافعال
التي ذكرت سابقا المعنى وما اشبه هذه الافعال من الافعال التي تنصب مفعولين
فيعكر على قوله سابقا وهي سبعة واجيب باختيار الشق الثاني وهو ان
المشار اليه الافعال السابقة بقرينة قوله مما ينصب مفعولين وان قوله
فيما سبق وهي سبعة الحصر فيه اضافي اي بالنسبة للمصرح به هنا قوله لان
مفعوليه ليس اصلهما المبتدا والخبر ظاهره انه لابد في مفعولي جميع النواسخ
من صحة حمل الثاني على الاول ويرد عليه انه لا يصح الاخبار عن الطين بانه

ابريف

ابريقا في قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بانه صديق ولا عن الجاهل بانه
عالم ولا عن الدقيق بانه خبز وقد يقال بانه يصح الاخبار في هذه المذكورات
بضرب من التاويل والتجوز كان يرتكب مجاز الاول اي الطين آيل لان يكون ابريقا
والعدو قابل لانه يؤول ضد يقا ونحو ذلك واما نحو زيد درهم فلا يصح الاخبار
فيه ولابد لذلك التاويل فان قدر مضاف بان قيل زيد اخذ درهم وجعل من مجاز
الحذف صح الاخبار مع انه لم يكن الخبر في الحقيقة هو اخذ ودرهم مفعول اسم الفاعل
الذي وقع خبرا فخرج عن ان يكون خبرا فاتضح الفرق تنبيه افعال الحواس
كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى لواحد وذهب ابو علي الى ان سمع ان
دخلت على ما لا يسمع وهو الذات تعدت لاثنين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا
مفعول اول وجملة يتكلم سدت مسد المفعول الثاني قوله والمراد
به ظاهر كلامه ان الضمير عايد للتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله كل ثان
الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فالاحسن ان يجعل الضمير عايدا للتابع
من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع او منصوب او مجرور لان التعريف المذكور
تعريف لمطلق التابع والمعرف ايضا مطلق التابع فساوى المعرف التعريف قوله
كل ثان اي لفظ ثان في الرتبة اعرب باعراب اي بجنس اعراب سابقه ونوعه
وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق لا ينتقل عنه الى الثاني وانما المعنى
ان المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من الاعراب من رفع او نصب او جر وقوله
الحاصل والمتجدد وصفان لاعراب المضاف السابق والمراد بالحاصل ما نطق
بعامله اولا سواء كان رفعا او نصبا او جرا والمراد بالمتجدد ما طرا على ما نطق
بعامله اولا قوله فخرج اي بقيد المتجدد قوله المتجدد بدخول الناسخ الباء
للسببية فان قلت قد يخرج الخبر باعراب المتجدد ايضا كما اذا كان الناسخ مما
ينصب الجزئين نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على الخبر في هذه الصورة انه
اعرب باعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف الحاصل وهو حالته التي
كان عليها قبل دخول الناسخ في زيد قائم والمتجدد فان قائما في ظننت زيدا
قائما اعرب باعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف التابع ويكون

التعريف غير مانع والجواب ان المراد بالاعراب المتجدد كل اعراب تجدد دكان يكون
الثاني تابعا للاول في كل اعراب ورد على الاول وما هنا ليس كذلك فانه قابلة
وان تبعه نربعا عند دخول الناسخ الناصب لا يتبعه اذا دخل على المبتدا ناسخ
آخر ككان او ان قوله وحال المنصوب معطوف على قوله الخبر اي وخرج حال
المنصوب وانما قيد الحال بكونه حال المنصوب لاجل ان يشمله قوله اعرب
باعراب سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد المتجدد اما حال المرفوع فليس بداخل
اصلا حتى يحتاج لاخراجه فان راكبا في قولك جاء زيد راكبا لم يعرب باعراب سا بقـ
الحاصل ويقال ان هذا التعريف الذي ذكره المص غير مانع لانه يدخل فيه الخبر
الثاني اذا تعددت الاخبار نحو الرمان حلو حامض فان حامض يعرب باعراب
سابقه الحاصل والمتجدد بدخول الناسخ ويجاب بان الخبر الثاني خارج بقولنا
ثان وانه ليس المراد ثانيا في العدد بل المراد ثانيا في الرتبة كما نبهنا عليه سابقا
ومعنى ذلك ان لا يكون اللفظ الثاني مقصودا بالذات بل انما هو مقصود بعد
قصد الاول المتبوع وبطريق التبع له كما هو شان التوابع وليس كذلك الخبر الثاني
مع الاول فانهما في القصد سيان فهما في قوة شيء واحد فليس ثانيا في الرتبة
بل في العدد وزاد المرادي في التعريف قيدا لاخراج الخبر الثاني فقال وليس خبرا
واعترض عليه بانه كان عليه ان يزيد ايضا وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاء زيد
ضاحكا راكبا فان الحال الثاني ملازم للاول واجيب عنه بان قوله اعرب
باعراب سابقه الخ معناه ان يكونا صالحين لغير اعراب واحد فخرج الحال الثاني
بالنظر للحال الاول اذ اعرابهما واحد لا يتغير وهو في اسماء الافعال نحو هيهات
هيهات العقيق ومن به • وهيهات خل بالعقيق نواصله • وفي الافعال كقوله
• فلا ابوح بحب بثنة انها • اخذت علي مواثقا وعهودا • ويجاب
بان معنى اعرب باعراب سابقه الخ اي ان كان له اعراب فدخلت المذكورات
لانه بحيث لو كان للسابق اعراب لاعرب اللاحق بذلك الاعراب قوله
اربعة اقسام بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق قوله النعت
والعطف الخ واذا اجتمعت التوابع يبدا بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد

ثم

ثم بالبدل ثم بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد قوله
النعت ويرادفه الوصف والصفة قوله وهو التابع هذا جنس في التعريف شامل
لجميع التوابع وقوله المشتق بالفعل او بالقوة فصل مخرج لبقية التوابع فانها لا
تكون مشتقة ولا مأولة به ويبقى التوكيد اللفظي المشتق نحو جاء زيد الفاضل
الفاضل الاول نعت والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضح لمتبوعه او المخصص
له فان التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحدا من هذين الامرين ثم كونه
موضحا ومخصصا هو الاصل الكثير الغالب والا فقد ياتي لمجرد المدح او الذم او التر حم
وقد يكون للتاكيد نحو تلك عشرة كاملة وللتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين
والآخرين وللتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي وبعضهم جعل هذا مثالا
من قبيل بدل المفصل من المجمل وللابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة
وللتعليل نحو عظم زيد العالم ولبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج لحيز قوله العالم اورد عليه ان ال في اسم الفاعل
واسم المفعول اسم موصول فالنعت ح يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول
ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال الممثل به واجيب بان محل كون ال الداخلة
على اسم الفاعل او اسم المفعول موصولة اذا اريد به الحدوث اما اذا اريد به
الثبوت كالمومن والكافر والعالم فال فيه معرفة وليست موصولة قوله واسم الفا عل
شامل لامثلة المبالغة نحو مررت برجل علامة قوله الجامد المؤول ومنه
المصدر نحو مررت برجل عدل فانه في قوة عادل او ذي عدل وكذلك الجملة
الخبرية نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فان جملة ترجعون
في محل نصب صفة يوما وهذه الجملة في معنى المشتق اي يوما مرجوعا فيه
الى الله قوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جاء زيد مثلا له
مشاركات في هذا الاسم لا يدرى من الجائي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت
الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يتفق الاشتراك في الوصف ايضا
فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات فالجواب انهم قطعوا النظر عن
الاشتراك في الوصف لقلته وقد علم من هذا التقرير انه الاحتمال المرفوع

في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف وبتقليل
الاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن او اشارة الى قلة الاشتراك في المعارف اولا
اشتراكها طارئ واشتراك النكرات وضعي قوله ثم النعت قسمان بقي النعت بالجملة
هل هو من اي قبيل وقد ارجعه الناصر الطبلاوي لكل من القسمين فنحو مررت
برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت او لانه في قوة
قائم ونحو مررت برجل قام ابوه يرجع للسببي لان الفعل رفع اسما ظاهرا متصلا
بضمير المنعوت قوله يتبع منعوته في اربعة من عشرة هذا مقيد بالخلو عن
المانع اما اذا وجد مانع فقد تتخلف تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا كان
النعت صفة يستوي فيه المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان افعل التفضيل
المجرد من ال والاضافة فانه يخبر به عن المفرد والجمع مذكرا ومونثا بلفظ واحد
كما تقدم بيانه وان لا يكون النعت جملة فانها لا توصف بتعريف ولا تنكير ولا
افراد وتثنية وجمع ولا تذكير ولا تانيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها
نعم بالنظر لتاويل الجملة بمفرد يصح ان يقال انها توافق المنعوت في اربعة من
عشرة بالنظر للمفرد الذي تاول به وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد
قوله لا يقال الخ هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ والتعبير بلا يقال يوذن
بضعف السوال اي لا ينبغي ان يقال هذا القول لانا نقول في جوابه المراد
بالتبعية في الاعراب اي لا في اللفظ فالمشروط انما هو التبعية في الاعراب
وسيبويه وهذا متوافقان في الاعراب غايته ان الاعراب محلي لا يظهر فلا يضر
مخالفة اللفظ لان الاتفاق في اللفظ ليس بشرط قوله والمراد بالمفرد الى اخره
اي فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والموصوف
مركب قوله ومضمون الجملة الخ فلا يرد مررت برجل يكتب فالمنعوت فيه مفرد
والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف الماخوذ
منها كاتب في جا رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر الماخوذ من المسند
المضاف الى المسند اليه ولا المنعوت ويقي ايضا النقض بنحو قوله ويل لكل همزة

لمزة

٧٨

لمزة الذي جمع مالا حيث وصف النكرة وهي همزة بالمعرفة وهو الذي جمع مالا وو صف
لفظ الجلالة الذي هو اعرف المعارف بالنكرة في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم فاعل ليوم الدين
لا تفيده تعريفا لانها اضافة لفظية والجواب اما عن الاول فان الموصول يعرب
بدلا وليس نعتا واما عن الثاني فان اسم الفاعل اذا قصد منه الاستمرار لا خصوص
الحال والاستقبال كانت اضافته معنوية ويكون معرفة فيصح حينئذ نعت المعرفة به
قوله على لغة راجع لخصوص التثنية والجمع اي ان النعت السببي يطابق مرفوعه
في اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجمع اذا كان مرفوعه مثنى او جمعا ان جرينا على
لغة اكلوني البراغيث وهي لغة من يلزم الفعل او الوصف علامة التثنية والجمع
اذا اسند لمثنى او جمع فتقول على هذه اللغة حسنا غلاماهما وحسنوا غلمانهم
فان لم تجر على هذه اللغة وافقه في واحد من اثنين فقط وهما التذكير والتانيث
ولزوم النعت الافراد وان رفع مثنى او جمعا كما سيشير اليه بقوله والافصح قوله
والافصح في النعت الخ مقابل لقوله في لغة يعني ان الافصح الافراد في النعت مطلقا
ولو كان المرفوع مثنى او جمعا وتذكر لتذكير مرفوعه وتونث لتانيثه فيقال مررت
برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامراة حسن غلامها وبرجل
حسنت جاريته وبنساء حسن غلمانهن كما يقال حسن غلاماهما وحسن غلمانهم
وحسن غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهن والاحسن في نعت جمع التكسير
الجمع هكذا في النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية تلميذ المصنف نص الذي شاهده
بخط المولف والاحسن في جمعه التكسير اهـ ومعنى هذه العبارة ان الاحسن في جمع
النعت هو جمع التكسير دون التصحيح يعني اذا اريد جمعه على خلاف الافصح
فيصح ان يجمع جمع تصحيح فتقول مررت برجال قاعدين وجمع تكسير فتقول
قعود والاحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي ان الافراد اولى من جمع التكسير فلا تنافي
على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة التي كتبوا عليها هنا فانها منافية
لقوله هنا والافصح الخ قوله لانه اي النعت في المعنى اي في الواقع والحقيقة
بيانه انك اذا قلت مررت برجل قائم ابوه القيام في الحقيقة وصف قائم بالاب

نسخة
٢ قوله صح
نقض

وان وقع صفة في اللفظ لرجل قوله لا للجاري عليه اي ليس نعتا في المعنى للمنعوت
الجاري ذلك النعت عليه قوله سمي سببيا نسبة للسببي بيا النسبة في المنسوب
اليه ايضا فلما نسب اليه حذفت يا النسبة من المنسوب اليه كما تقول في النسبة للشافعي
شافعي فان المنسوب اليه وهو الشافعي فيه اليا لكنه عند النسبة تحذف اليا من المنسوب
اليه فقوله لكونه قائما الخ صح بيان لوجه نسبته للسببي اي انما نسب اليه لكون ذلك
النعت وصفا قائما به ورافعا له وذلك ان السببي المنسوب اليه نسبة للسبب وهو
الضمير اطلق عليه سببا لان السبب لغة الحبل وكل ما يتوصل به ان يرتبط به فلما كان
الضمير كذلك اي يقع الربط به في الجمل التي تقع خبرا وفي جملة الصلة بالموصول والصفة
بالموصوف اطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل اللفظ المتصل به الذي هو الاسم
الظاهر الذي رفعه النعت سببي لاتصاله بالسبب الذي هو الضمير قوله والمعارف
ستة وزاد بعضهم قسما سابعا وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل بناء على انه معرفة
بالقصد وذهب بعضهم الى ان تعريفه بال مقدرة لا بالقصد وعليه يكون
داخلا في المعرف بال وقد نظمتها على الترتيب بالمثال فقلت ، ،
، انا المعارف سبعة فيها سهل ، انا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل ، ،
وانما تعرض المص لعدها دون تعريفها لامرين الاول ان تعريفها فيه عسر
على المبتدي المقصود بوضع هذه المقدمة الثاني انه تعريفاتها لا تخلو عن
نقضات ولذلك قال بعض شراح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول
اليه دون استدراك عليه وعرفها ابن الحاجب بانها ما وضع لشيء بعينه ثم
بيان هذا التعريف وتحقيق اقسام المعرفة مبسوط في علم الوضع فليراجع هناك
قوله المضمر ويسمى ضميرا ويسميه الكوفيون الكناية والمكني عنه وقدم
المص الضمير لانه اعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم العلم الخ الترتيب الذي
ذكره المص هذا هو المشهور وقيل غير ذلك في ترتيبها واعرف الضمائر ضمير
المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف في ضمير الغائب العائد الى نكرة نحو جاءني
رجل فاكرمته فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة وقال
ابو حيان قال بعض اصحابنا واعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناس

ثم

٧٩

ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد واعرف
ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس قوله وهو اسم
هذا جنس دخل فيه النكرة وجميع المعارف وقوله يعين مسماه فصل اخرج النكرة
وقوله بلا قيد فصل ثاني اخرج بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد
اي بقرينة تفيد التعيين غير اللفظ كالاشارة الحسية في اسم الاشارة والصلة
في الموصول ونحو ذلك ثم العلم اما شخصي نسبة الى الشخص بان يكون موضوعا لشخص
معين في الذهن وفي الخارج ومثاله ما ذكره المص واما جنسي نسبة الى الجنس
بان يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة في الذهن فيكون مدلوله معينا
ومشخصا في الذهن دون الخارج ويسمى علم جنس كاسامة فانه موضوع لماهية
السبع المعينة في الذهن باعتبار كونها معينة معلومة وكثعالة وذؤالة فان
الاول موضوع لماهية الثعلب المعينة في الذهن والثاني لماهية الذيب كذلك
قوله واشارة اليه خرج بهذا القيد ما عدا اسم الاشارة من المعارف والمراد
بالاشارة الاشارة الحسية بنحو اليد فاذا استعمل اسم الاشارة فيما لا يمكن ان يشار
اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه
اشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لا بد ان يكون
مشاهدا قوله كهذا ها حرف تنبيه وذا اسم اشارة للمفرد المذكر ولو حكما
لصحة قولك هذا الجمع وهذا الركب وغير ذلك قوله للمؤنث ولو حكما كهذه
الغرفة وهذه الجماعة او الطائفة ونحو ذلك قوله وهذان مبني على الالف
كهاتان في حالة الرفع وعلى اليا في حالة النصب والجر صح وذهب جمع منهم ابن مالك
الى ان هذه الصيغ معربة لاختلاف اخرها باختلاف العوامل قوله وهولاء
ها للتنبيه واولا بضم اوله وكسر اخره ممدود عند الحجازيين مقصور عند
غيرهم قوله لجمع المذكر والمؤنث سواء كانوا عقلاء او غيرهم كقوله ، ، ،
، ذم المنازل بعد منزلة اللوى ، والعيش بعد اولئك الايام ، فقد اشير
به للايام وليست من العقلاء قوله وهو ما افتقر الى الوصل الخ اي دائما فخرج بهذه
الزيادة النكرة الموصوفة بجملة نحو جاء رجل يكتب فان النكرة في حال وصفها

قرينة
وقوله نحو [illegible] الكتبي
غير اللفظ

وقوله غير اللفظ صفة لقرينة وهي الاولى للمص الا بقيد هنا [illegible] بالاشارة [illegible] بقرينة البقية [illegible] غير اللفظ [illegible] المعارف [illegible] بلا قيد [illegible]

والجملة تفتقر اليها والى العايد لكنها لا تفتقر اليها ابدا بل في حالة الوصف وقوله
بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جا الذي اضربه وانما
اشترطوا في جملة الصلة ان تكون خبرية لان مضمون الصلة لا بد ان يكون معهودا
بين المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا في الجمل الخبرية وقوله تامين صفة لمجرور
وظرف اي مفيدين نحو جا الذي في الدار او عندك فخرج ما لا يفيد الا اذا اقدر متعلقه
الخاص فلا يقال جا الذي بك او فيك وقوله والى عائد اي وهو الضمير او ما يخلفه
من اسم ظاهر كما في قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع وقوله
سعاد التي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزاد اي
في رحمته واضناك حبها واحترز به عن نحو حيث واذ واذا مما يفتقر دائما للجملة
تضاف اليها لكن لا يفتقر الى عائد قوله والاولى مقصور كالعلى وقد يمد قوله واللاتي
واللاي وقد تحذف ياؤهما فيقال اللات واللاي وقد تجمع اللاتي على اللواتي قوله
اضافة محضة اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وتسمى ايضا
لفظية فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه امران امر في المضاف وهو كونه
صفة وامر في المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة
ابواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة
كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تنكيرا تخصيصا
وانما سميت غير محضة لانها في نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا
وسميت لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد اخف
من ضارب زيدا والاضافة المحضة عبارة عما انتفى فيها الامران المذكوران
او احدهما نحو غلام زيد فان الامرين فيه منتفيان وضرب زيد فان المضاف
اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد امس فان
المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها لان اسم الفاعل لا يعمل
اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما اشبهها تسمى الاضافة
فيها محضة اي خالصة من شائبة الانفصال وتسمى ايضا معنوية لانها
افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو

غلام

٨

غلام زيد او تخصيصه ان كان نكرة نحو غلام رجل قوله فالمضاف الى الضمير
وهل هو في رتبة الضمير او في رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور الى الثاني
ثم قالوا ان المضاف الى شيء من هذه المعارف في رتبة ما يضاف اليه الا المضاف
للضمير فانه في رتبة العلم واطلق ابن مالك قوله بخلاف اضافة الوصف نحو داخل
فيه اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كما ذكرنا وهنا مقابل
لقوله اضافة محضة قوله غدا او الان قيد بذلك ليشير الى انه محل كونه اضافة
اسم الفاعل واسم المفعول غير محضة اذا اريد بهما الاستقبال او الحال اما اذا
اريد به الاستمرار فان اضافته تكون محضة وبهذا الاعتبار الاخير تقع صفة
للمعرفة كمالك يوم الدين وقد تقدم ذلك قوله ما لا ينعت ولا ينعت به الفعلان
مبنيان للمجهول اي لا يقع منعوتا ولا يقع نعتا فلا تقول مررت بك الكريم ولا جاء
رجل هو بناء على ان الضمير منعوت او نعت قوله فانه غني عن الايضاح اي والنعت
في المعارف للايضاح فيلزم تحصيل الحاصل قوله ما ينعت اي يقع منعوتا فتقول
جا زيد العالم ولا ينعت به اي يقع نعتا فلا تقول مررت بأخيك زيد بجعل زيد
نعتا بل هو بدل قوله الاشتراك الاتفاقي وهو العارض بسبب التكرار في وضع
العلم فبسبب ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وابهام فاحتيج الى النعت لزوال
ذلك قوله لما بينهما اي العلم والمشتق قوله لان العلم علة لحصول التضاد
ومراده الضد بالمعنى اللغوي وهو مطلق المنافي اي لما بين العلم والمشتق
من التنافي قوله على الوحدة اي الذات مجردة عن قيد فمدلول العلم هو
الذات وحدها قوله على التعدد وهو الذات المتصفة بالحدث كقائم فانه
يدل على ذات متصفة بالقيام قوله وهو الاشارة تذكير الضمير وافراده
باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المصنف ان اسم الاشارة ينعت وينعت
به هو مذهب البصريين فمثال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا
وقوله اعدي ابنتي هاتين ومثال نعته اهذا الذي بعث الله رسولا اهذا
الذي يذكر الهتكم ونقل عن الكوفيين انه لا يجوز ان ينعت باسم الاشارة
ولا ننعته فهي عندهم للتوصيف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلي

اي لانه بزوال ذلك الابهام والشيوع اه
كاتبه

وح فهذه الامثلة ونحوها تخرج علي البدلية قوله ماسوي ذلك اي المذكور
من المعارف فلا واسطة بين النكرة والمعرفة كما افهمه كلامه وهو مذهب الجمهور واثبت
بعضهم الواسطة في الخالي من التنوين كما ومن واين ومتي وكيف قوله وهي ما اي
اسم شاع اي استعمل علي سبيل الشيوع والبدل في جنس اي في افراد جنس موجودة تلك
الافراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الامر الكلي الشامل
للنوع والصنف وانما قدر المضاف وهو افراد لان الجنس الذي هو الامر الكلي
لا يتصور فيه شيوع بل هو شيء واحد ولا حصول له في الخارج اصلا بل الذي
يحصل في الخارج افراده قوله كرجل اي هذا الاسم فانه شائع في زيد وعمرو وبكر وغير
من الافراد الموجودة لمفهوم الادمي الذكر الذي هو الامر الكلي الذي وضع له لفظ
رجل فانه يطلق علي كل فرد من افراد ذلك المفهوم الكلي اطلاقا حقيقيا من
حيث كونه فردا من افراد ذلك المفهوم قوله مقدر وجوده اي وجود افراد متعدد
له غير هذا الفرد الموجود كشمس فانها موضوعة للكوكب النهاري الذي ينسخ
ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق علي متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف
ذلك من جهة عدم وجود افراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا
للاستعمال فيها قوله فحقها ان تصدق علي متعدد وانما عرض له الخصوص
بسبب انه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا الخصوص ليس من اصل الوضع فلا يعتد
به تنبيه كما ان اعرف المعارف مرتبة كذلك النكرات فما كان اكثر افرادا فهو
اشد تنكيرا مما تحته كانسان فانه اشد تنكيرا من رجل لشموله للمراة ورجل
اشد تنكيرا من نحو عالم وانكر النكرات علي الاطلاق مذكور اي شيء تعلق به الذكر
وجري علي اللسان ذكره فان لفظ مذكور عام في المعدوم والموجود وشامل
لجميع الواجب والجائز والمستحيل وقد نظمت النكرات مرتبة ثم المعارف كذلك فقلت •
وانكر النكرات حدثوا • مذكور موجود يليه محدث • نحو هو ثم جسم مطلق •
• كذاك نامي حيوان حققوا • كذاك انسان يليه رجل • فعالم فالحصر فيها يكمل •
• وان اردت اعرف المعارف • خذها علي الترتيب والترادف • فمضمر فعلم اشارة •
• كذاك موصول بحلي يثنا • وما لواحد يضاف فهو في • رتبته الا الضمير فاعرف •

فانه

فانه في رتبة العلم • واطلق ابن مالك فاستفهم • واعرف الضماير التكلم • ثم الخطاب غيبة
منهم • قوله اذا لم يأول بالمشتق فان اولته به نحو مررت برجل اسد اي شجاع نعت
بها قوله اي الحاضر فيه اشارة الي ان ال لتعريف العهد الحضوري وان رجلا
وان كان جامدا الا انه ماول بالمشتق قوله وباسم الاشارة نحو جا الرجل هذا
قال تلميذه هذا سهو منه لان اسم الاشارة اعرف من المعرف بال فلا يصح ان
يقع صفة للمعرف بال اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا
محصل ذلك الي ان قال قال بعض المتاخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما
توصف كل نكرة بكل نكرة وهذا قول مرغوب عنه فيحمل كلام المص عليه وان كان
ضعيفا لكنه يخالف الحمل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وذو اللام لا يوصف الا
بمثله او بالمضاف الي مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشتراط ان يكون الموصوف
اعرف او مساويا للصفة وح فكان الاولي اسقاط هذا المثال اهـ مع زيادة من
الناصر ويبقي ان المص لم يمثل لنعت المضاف او الموصول بغيرهما ومثال نعت
المضاف جاني ابو زيد العاقل ومثال نعت الموصول جا الذي في الدار العاقل
قوله ما رفع المنعوت لفظا وذلك فيما عدا اسم الاشارة وقوله او محلا وذلك في
اسم الاشارة وهذا العامل لفظي وقيل الرافع للنعت معنوي وهو كونه تابعا
وهو قول الاخفش فانه ذهب الي ان العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان
معنوي كما في المبتدا والخبر ورد بان هذا خلاف الظ لان العامل المعنوي في
كلام العرب بالنسبة الي اللفظي كالشاذ النادر فلا يصار اليه اذا امكن غيره وقيل
ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ورد هذا ايض بانه خلاف الاصل قوله
التوكيد ويقال فيه التاكيد بالهمزة وبابدالها الفا علي القياس في نحو راس والاول
افصح قال تعالي ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها ومعناه لغة احكام الشيء
والمصدر هنا بمعني اسم الفاعل اي المؤكد قوله لفظي نسبة للفظ من نسبة الخاص
للعام ومثله يقال في معنوي قوله اعادة الاول اي المعني الاول وقوله
بلفظه اي بلفظ المعني الاول فانه اعيد اللفظ بمعني اخر فليس تاكيدا كما سياتي
والبا للتصوير اي الاعادة المصورة باللفظ او المرادف لذلك اللفظ وكانه قال

التوكيد هو المعنى الاول المعاد بلفظه وانما اولنا بذلك لان الذي يطلق عليه
تاكيد هو نفس اللفظ الثاني لا الاعادة التي هي فعل الفاعل قوله وجلس قعد جعلهما
مترادفين مبني على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان عن قيام والقعود ما
كان عن اضطجاع وعلى هذا فليسا بمترادفين قوله ونعم جير جعلهما مترادفين
نظرا الى اشتراكهما في مطلق الايجاب والا فنعم يخالف جير باعتبار ان نعم تقع
بعد الاستفهام نعم في جواب اقام زيد نعم قام وفي جواب الم يقم زيد نعم لم يقم زيد واما
جير فانها لا تقع بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قال الحلبي
ومن ثم اي ومن اجل ان بعض هذه الامثلة ليس التوكيد فيها بالمرادف لو عبر
بالموافق بدل المرادف لكان اولى ليشمل نحو ما قال بعضهم نحو زيد عطشان
نطشان وحسن بسن فان كلا من نطشان وبسن توكيد لفظي وليس بمرادف
بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده قال الجمال بن هشام في شرح
القطر وليس من التوكيد قول المؤذن الله اكبر الله اكبر بخلاف قد قامت
الصلاة قد قامت الصلاة اهـ اي لان الثاني انشاء لتكبير اخر وذهب ابن السراج
الى انه من قبيل التاكيد وقواه شيخنا وقال انه الحق لان الله اكبر اخبار بثبوت الكبر
لله والثاني تاكيد له ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر سلمنا انه من قبيل الانشاء فمن
اين ان الثاني غير الاول لم لا يجوز انه انشا بالاول تكبيرا اي ابعادا عن كل ما لا يليق
ثم اعاد ذلك التكبير نفسه على حد اضرب اضرب اهـ وليس من التوكيد اللفظي قراءة
الكتاب بابا بابا وسورة سورة وصفا صفا ودكا دكا في قوله تعالى كلا اذا دكت الارض
دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا فانه لا بد في التاكيد اللفظي من اعادة معنى
اللفظ الاول كما قررناه سابقا وما هنا اعيد فيه اللفظ الاول بلفظه لا بمعناه
بل بمعنى مغاير للاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال في البقية فان قلت
ما اعراب هذه المذكورات حيث لم تجعل توكيدا فالجواب انها احوال والمعنى
على التاويل بلفظ مفرد كمرتبا ونحوه وليس من التاكيد اللفظي ايضا قوله
تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين مكررا وفي سورة الرحمن فباي
الاء ربكما تكذبان لان كل مرة ذكرت فيها جملة من ذلك باعتبار معنى اخر غير الاول

كما

كما بينه بعض المفسرين قوله وانما جيء به الخ شروع في بيان النكات الموجبة للتاكيد
اللفظي وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني كذكر اغراض حذف الفاعل وبناء الفعل
للمجهول قوله لقصد التقرير اي تقرير المؤكد بفتح الكاف اي تحقيق مفهومه ومدلوله
بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا قلت جاءني زيد زيد
وليث اسد جيء بالثاني لئلا يتوهم ان الجائي غيره كعمرو مثلا وذيب مثلا وانما ذكر زيدا
واسدا على سبيل السهو والغفلة قوله او خوف النسيان اي نسيان الاول ومثله
يقال في البقية واعترض بان التاكيد لخوف النسيان او عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة
في ذكرهما بعده واجيب بانه وان لزم ذلك للتقرير الا انه فرق ما بين القصد الى
مجرد التقرير والقصد الى خوف النسيان والجمع بينهما انسب بمقصود الكتاب وتلخص
من كلام المص ان التوكيد اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبوعه او خوف
نسيانه او خوف عدم الاصغاء اليه واعلم ان التوكيد اللفظي ينبغي لدفع السهو نحو
جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو قال في المطول
ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر ووجهه السيد في حواشيه بانه
اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد
مكان عمرو قوله تقديرا اضافة اي مضاف وقوله او ارادة الخصوص مجرور معطوف على
تقدير او بالرفع معطوف على اضافة اي احتمال تقدير ارادة
نحو قوله بلفظ النفس اي بمعنى الجثة والذات فاذا اريد بها الدم كانت بدلا نحو رايت
زيدا نفسه بمعنى الدم بدل بعض من كل قوله بمعنى النفس فان اريد بها
الباصرة كانت بدلا كرايت زيدا عينه اذا اريد العضو المخصوص فالعين بدل بعض
من كل ولو في قوله او العين ما تقدم حتى تجمع فيؤكد بالنفس والعين معا بلا عطف
فيقال جاء زيد نفسه عينه ويجب تقديم النفس وفصل يحسن قوله من الاسناد
المجازي وهو اسناد الشيء الى غير من هو له والاصل جاء رسول زيد مثلا فحذف
المضاف واسند الفعل الى المضاف اليه الذي هو زيد وقوله بالنقص الباء سببية
اي المجاز الاسنادي الحاصل بسبب النقص اي حذف المضاف هذا تقرير كلامهم
بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان ان المجاز الاسنادي هو المجاز

العقلي واما المجاز بالنقص فليس من قبيل العقلي بل قسم اخر مغاير للعقلي واللغوي
على ما حقق في محله قوله فترفع بذكرها الخ ظاهر كلام المص ان احتمال المجاز يرتفع بما ذكر
وذهب جمع منهم ابن عصفور الى ان الخ انما ضعفوه لم يرتفع من اصله وهو منتخه والمنقول
لسيبويه انه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع الفاظ التوكيد قوله جمع قلة احترز به عن
جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكد بهما وقد يكون جمع القلة على افعل احترازا
عن جمع عين جمع قلة ايضا على اعيان فانه لا يؤكد به قوله جا الزيدان او الهندان
انفسهما او اعينهما قال ابو حيان في شرح التسهيل وترك الاصل كراهة اجتماع تثنيتين
وصير الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ووهم ابن المص بدر الدين محمد فاجاز
ان تقول في تاكيد المثنى قام الزيدان نفساهما عيناهما ولم يذهب الى ذلك احد
من النحويين اه كلامه ومنعه الناصر الطبلاوي بان ابن اياز قال في شرح الفصول
ولو قلت نفساهما جاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بان كل مثنى في المعنى
مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو قوله
تعالى فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره
بالعكس قوله بكلا الخ اشترط جمع منهم ابن هشام لصحة توكيد المثنى صحة وقوع مفرد
موقعه ليمكن ارادة البعض باسم الكل كجا الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح
حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلا يقال اختصم
الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين واعلم ان التوكيد بكلا وكلتا
في المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول فالاولى ان التاكيد هنا لدفع توهم ان يكون الجائي
واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا قوله ما له اجزاء اي سواء كانت تلك
الاجزاء متعددة في نفسها كالقوم او باعتبار عاملها كالعبد في قولك اشتريت
العبد فان التعدد في العبد باعتبار العامل وهو تجزي الشرا فان اجزا العبد كالنصف
والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشترا البعض كالنصف
اما ما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤكد بكل فلا يقال جا زيد كله لعدم
الفايدة ونقل الناصر الطبلاوي عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك واحتجوا بان

التوكيد

التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال قوله مضافة الى ضمير المؤكد وحال كونها ايضا مطابقة
له تذكيرا او تانيثا وافرادا او جمعا فلا يجوز حذف هذا الضمير استغناء بنيته واما جميعا في
قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا فهو حال لا تاكيد ولا يجوز اقامة الظاهر مقام
هذا الضمير واما كل في قول القايل يا اشبه الناس كل الناس بالقمر فهو نعت لا تاكيد
والنعت هنا وان كان جامدا الا انه ماول بمشتق اي الكاملين قوله جا القوم القوم
مختص بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم
ولا نسا من نسا عسى ان يكن خيرا منهن وقول زهير
وما ادري وسوف اخال ادري ٭ اقوم ال حصن ام نساء ٭ قال الزمخشري
اختصاص القوم بالذكور صريح الاية والبيت قوله مجازا اي مرسلا من اطلاق
الكل وارادة الجزء وقوله اما لانك بيان لسبب المجاز قوله لم تعتد بالمتخلف اي لقلته او جعله رتبه
مثلا قوله في حكم شخص واحد لتعاونهم واشتراك مصالحهم ومضارهم ورضى
كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك قوله وتخلف كلا مفعول مقدم وفي هذا الغرض متعلق
بتخلف واجمع وما عطف عليه فاعل ومراده بذلك ان اجمع وجمعا الخ قد تخلف كلا في
التاكيد لرفع احتمال الخصوص بما ظاهره العموم قوله واجمعون جمع اجمع وجمع جمع جمعا
ولم يسمع تثنية اجمع ولا جمعا قوله وان شئت جمعت اي حيث اردت مزيد التاكيد
وقوله شرط تقدم اي ويشترط عدم العطف كما سياتي في كلامه فحيث اردت زيادة في
التاكيد على ذلك جئت بعد اجمع باكتع وابصع فابتع وبعد جمعا بكتعا فبصعا فبتعا
لان هذه الصيغ تفيد معنى الاجتماع ولم يذكرها المص لندرة التاكيد بها فان اردت
الجمع بين الفاظ التوكيد كلها قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم اجمع واخواته من اكتع
الخ تقول جا الجيش نفسه عينه كله اجمع اكتع ابصع ابتع وبقي انه اذا تعددت المؤكدات
هل يكون كل واحد تاكيدا لما قبله او كلها توكيدا للمؤكد الاول كالصفات المتتالية
ذهب الى الاول ابن درهان وغيره الى الثاني وهو الصحيح المشهور فيما بينهم
قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون قال المبرد والزجاج ان كل دال على الاحاطة والشمول
واجمعون دال على ان السجود منهم في حالة واحدة قال الرضي وليس بشيء لانك اذا
قلت جاني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم

في وقتنا واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد
واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله احدها انه لا يتبع نكرة عند البصريين
المعنى انه قد ياتي بعد النكرة توكيد لها وليس المعنى ان التاكيد يوافق النكرة
في التنكير لان الفاظ التوكيد كلها معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين
وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلمية الجنسية وهو اجمع وجمعاء وجمع وجمعهما وتوابعهما
ومقابل قول البصريين ما ذهب اليه الكوفيون فانهم اجازوا توكيد النكرة قال ابن هشام
وهو الصحيح حيث كان المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا
كله وقول الشاعر يا ليت عدة حول كله رجب بخلاف صمت زمانا كله لان النكرة غير
محدودة ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف
هو التوكيد المعنوي اما التوكيد اللفظي فانه يتبع النكرة اتفاقا نحو جاءني رجل
رجل قوله لا يعطف بعضها على بعض خلافا لابن الطراوة وعلة ذلك ان الفاظ
التوكيد ليست مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشيء على نفسه وهذا ايضا خاص
بالتوكيد المعنوي اما اللفظي فانه يعطف بعض الفاظه على بعض نحو والله ثم
والله وقوله وهيهات ثم من دونها النأي والبعد قوله لا يقطع عن متبوعه لانه
يصير كقطع الشيء عن نفسه ولان الفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما
تقدم عليها وبقي من وجوه المخالفة انه لا يجوز حذف المؤكد غالبا واقامة التاكيد
مقامه كما يفعل في الصفة فلا يجوز قام اجمعون والجاني جمع لان الغرض من التاكيد
هو تمكين الشيء المؤكد وليس كذلك الصفة في مثل جاء العاقل قوله العطف هو لغة
الرجوع والالتفات ويطلق اصطلاحا بمعنيين احدهما المعنى المصدري والثاني
المعنى الاسمي الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف كلا منهما قوله
عطف بيان سمي بذلك لان اصله العطف فاذا قلت جاء اخوك زيد فالاصل اخوك
وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير واقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون في غير
الاسماء الظاهرة نقل من البسيط قاله ابو حيان قوله لايضاح متبوعه اي الذي
حصل باجتماعه مع متبوعه من الايضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا
يشترط في عطف البيان ان يكون في حد ذاته اوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب

قوله

قوله اقسم بالله ابو حفص عمر هذا بيت من مشطور الرجز وبعده ما مسها من نقب
ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر وروي ان هذا الشعر لاعرابي قاله لسيدنا عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ان ناقتي نقبت اي رق خفها فاحملني على غيرها فقال له سيدنا
عمر كذبت ولم يحمله ثم حمله سيدنا عمر على بعير وكساه لما تبين له صدقه قوله صديد هو
ما يسيل من اجساد اهل جهنم وقد يجيء عطف البيان لغير التخصيص والايضاح كالمدح
ومنه قول الزمخشري ان البيت الحرام عطف بيان على الكعبة في قوله تعالى جعل الله
الكعبة البيت الحرام جيء به لمجرد المدح قوله وعطف النسق بفتح السين اسم مصدر
بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه اي عطفت بعضه على بعض
والمصدر بالتسكين قوله خرج ما عدا المحدود من التوابع قيل عليه انه لا يخرج النعت
المعطوف نحو جاء زيد العاقل والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد
حروف العطف واجيب بمنع ان المعطوف نعت في الحقيقة بل هو معطوف على العاقل
واطلاق النعت عليه لما ان المعطوف على النعت نعت قوله على انه بيان او بدل قال
في التصريح وليس لنا عطف بيان يتوسط الا هذا قوله خلافا للكوفيين القائلين بانه
عطف نسق بناء على ان اي من حروف العطف عندهم قال ابو حيان وجعلها حرف
عطف مستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما ان حق حرف العطف المعطوف
به في غير توكيد ان يكون ما بعده مباينا لما قبله وما بعد اي بخلاف ذلك الثاني ان
حقه اذا لم يعطف به غير صفة ان لا يطرد حذفه واي بخلاف ذلك فلك ان تقول
مررت بغضنفر اي اسد وان تقول بغضنفر اسد ويستغنى عن اي استغناء مطردا قوله
اما الثانية واما الاولى فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف
عليه قوله لمطلق الجمع اي الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق فيقبله من غير تقييد
في معنى التعميم للاطلاق واضافة مطلق للجمع من اضافة الصفة للموصوف فلا
فرق بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة واما تفرقة الفقهاء بين مطلق الماء
والماء المطلق فانما هو اصطلاح لا مشاحة فيه قوله للترتيب اي كون ما بعدها
واقعا بعد ما قبلها ولو في الذكر فيدخل في ذلك عطف المفصل على المجمل ومعنى
التعقيب هو ان يكون ما بعدها واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ

لكن ذلك التعقيب في كل شيء بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فان الترتيب
ملازم له فذكر التعقيب يغني عنه واجيب بانه نص عليه ليعلم اعتباره في الوضع قوله
الامدة الحمل قال في المغني وان كانت مدة متطاولة وتقول دخلت البصرة فبغداد اذا
لم تقم في البصرة ولا بين البلدين قوله فجاءها باسنا لا يخفى ان مجي الباس سبب
الهلاك فيكون متقدما عليه والاية افادت تاخره عنه فهذه امن عكس الترتيب
ومن هنا قال الفراء الفاء لا تفيد الترتيب واثبت ذلك للواو فقال انها مفيدة له
قوله على تقدير الارادة الاولى ان يقول ان الاهلاك مستعمل في الارادة على طريق
المجاز المرسل التبعي من اطلاق المسبب وهو الهلاك وارادة سببه وهو الارادة
ثم اشتق منه اهلكنا بمعنى اردنا فهو من قبيل فاذا قرات القران فاستعذ بالله اي اردت
قرائته وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة اي اردتم القيام واما التقدير
في كلام المص فيفيد ان الارادة محذوفة منوية فيكون من قبيل مجاز الحذف والحال انه
ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال لفظ الاهلاك في الارادة يراد بها التعلق
التنجيزي لحادث المتعلق قبل ايجاد الشيء تعلق القدرة به اي تعلقت ارادتنا
تعلقا تنجيزيا بايجادنا الاهلاك فجاءها باسنا ولا يحمل تعلق الارادة على التعلق الازلي
لان المجيء ليس عقبه والفاء للتعقيب واجيب بجواب اخر وهو ان الاية من قبيل
القلب لما قصد فيها من المعنى اللطيف وهو المبالغة في تعلق الاهلاك بهم
حتى كانهم اهلكوا قبل مجي الباس قوله واعترض المعنى الثاني وهو التعقيب قوله
فجعله غثاء اي يابسا احوى اي اسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء على هذا
التفسير اما ان فسر الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري يكون حالا من المرعى
اي اخرج المرعى في حال كونه احوى وعلى هذا يكون ذكره عقيب غثاء وتاخيره لتناسب
الفواصل واجيب بجواب غير ما ذكره المص وهو ان المرعى انما يكمل ويتناهى اشتداده
بعد مضي مدة طويلة والاخراج متعلق بشيء فشيئا الى ان ينتهي اشتداده ثم
يعقب ذلك جعله غثاء احوى وح فلا حاجة للتقدير الذي سلكه المص قوله ثم قلنا للملا
اسجدوا لادم يخ لا يخفى ان امر الملائكة بالسجود لادم كان قبل خلقنا وتصويرنا
فاذا قدر المضاف اي خلقنا اباكم حصل الترتيب لان المراد بالاب ادم عليه السلام

وامر

وامر الملائكة بالسجود بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون ذكر ادم بعد من
اقامة الظاهر مقام المضمر لان المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للاضمار اي ثم قلنا للملائكة
اسجدوا له ثم عدل عنه الى الظاهر وهو ادم واجيب بجواب اخر وهو ان ثم هنا نائبة
عن الواو كما في قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها قوله
كهز الرديني البيت من بحر المتقارب ويجيء في العجاج من المصراع الاول والرديني نسبة
لردينة امراة كانت تقوم الرماح وبعده لهاء العجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي
ما بين كل عقدتين من عقد الرمح والشاهد في قوله ثم اضطرب حيث عطف بثم والحال
انه لا تراخي لان الهز اذا اجري في انابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ فان قلت ان زمن
الاضطراب والجري واحد فلا ترتيب فالجواب ان الترتيب لكونه حصل في لحظات
لطيفة لم يكن يدرك وقد تاتي ثم للترتيب الذكري والتدرج في درج الارتقاء وذ
ما هو الاولى بدون اعتبار التراخي بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان
بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك
جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدا بسيادته ثم سيادة ابيه
ثم سيادة جده لان سيادة نفسه اخص به ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان
كانت سيادة ابيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه قوله للتدريج والغاية
التدريج معناه ان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية اي الاخر وهو الاسم
المعطوف ثم ليس المراد بالتدريج هنا الترتيب الخارجي الذي في الفاء وثم بل
معناه ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاقوى الى الاضعف او بالعكس او من الاخس
الى الاشرف او بالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضي قول من قال ان حتى موضوعة
للترتيب قوله فهزمناكم يخ البيت من بحر الطويل قوله جمع كمي ككعب وهو الشجاع
ماخوذ من الكم وهو الستر لانه يستر نفسه بالدرع والبيضة قوله كسب الحجام
خبيث يريد بالخبث فيه الكراهية والا فالحجامة مباحة قوله متصلة ومنقطعة
سميت متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل سميت
بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صارا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى
ايضا معادلة لمعادلة الهمزة في افادتها التسوية وفي الاستفهام وقال الناصر

الطلا وهي يريد بقوله معادلة للهمزة في افادتها انها شاركت همزة الاستفهام
وعادلتها حتى صارتا بمعنى اي فيطلب بها التعيين كما يطلب باي وسميت المنقطعة
بذلك لان الكلام معها على كلامين نفذ انقطع ولم يتصل ما بين متعاطفيها او وقوعها
بين جملتين مستقلتين ليستا في تاويل المفرد او لعدم صيرورتها مع الهمزة كالكلمة
الواحدة وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف ثم حصر ام في هذين
القسمين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الي انها تكون زائدة وقال في قوله
تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير قوله ولكن شككت في
عينه وحينئذ يكون الجواب بالتعيين فتقول زيد او عمرو ولو كان بدل ام او فقلت اقام
زيد او عمرو ولم يكن جوابها تعيين شخص وانما جوابها نعم او لا لانها مقدرة بالاحد
كانك قلت الاحدهما عندك قوله المعادلة للهمزة اي المشاركة لها قوله
بعد همزة التسوية اي الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء ام لا
كما ابالي وما ادري وليت شعري وضابطها انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول
المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت
ام قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك
قوله سواء علي اقام زيد ام عمرو وسواء خبر مقدم وعلي جار ومجرور متعلق به واقام
زيد الخ في تاويل مصدر اي قيام زيد او قيام عمرو مبتدا مؤخر وقوله ام عمرو اي ام
قام عمرو فالفعل مقدر لان ام بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين قال في المغني
واذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع الفقهاء
وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا قوله والمنقطعة غيرهما اي غير الواقعة بعد همزة
يطلب بها وبام التعيين او بعد همزة التسوية قوله بمعنى الاضراب الاضافة بيانية
والمراد الاضراب الابطالي او الانتقالي ويختص بالجمل المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية
قوله مع ذلك اي الاضراب قوله استفهاما حقيقيا الاستفهام الحقيقي طلب الفهم
والعلم قوله وقد لا تقتضيه اي الاستفهام الحقيقي بل لا تقتضي استفهاما اصلا
بل تفيد الاضراب المحض او تقتضي الاستفهام الانكاري قوله فالاول اي كونها
للاضراب اي الابطالي مع الاستفهام الحقيقي قوله انها لابل ام شاء الابل اسم

جمع

جمع لا واحد له من لفظه والشاء ممدود اسم جمع ايضا قوله اي بل اهي ابل اشارة
لمعنى الاضراب وبالهمزة لمعنى الاستفهام وقدرهي لما علمت ان ام المنقطعة مختصة
بالجمل ولا تدخل على المفرد قوله والثاني اي كونها للاضراب اي الانتقالي مع عدم
الاستفهام اصلا وهو الاضراب المحض قوله لانه الاستفهام الخ علة لعدم تقدير
الهمزة بعدها بل بانه يقال بل اهل كما قيل بل هي شاء وسكت المص عن الاضراب الانتقالي
مع الاستفهام الانكاري ومثاله قوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله
اذ لو جعل للاضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح ارادة الاستفهام
الحقيقي هنا فتعين انها للاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكاري قوله نحو للشك
اي التردد من المتكلم وقوله او الابهام ويقال له التشكيك ايضا وقد مثل للاول بقوله
تعالى حكاية عن اصحاب الكهف قالوا لبثنا يوما او بعض يوم وللثاني بقوله وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين قال في المغني والشاهد في او الاولى وتعقبه الدماميني
بانه نص الدرر لم امتنع من كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد
الفريقين منا ومنكم ثابت له احد الامرين من كونه على هدى او في ضلال مبين اخرج
الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على الهدى وان من
عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين قوله بجامع العلم اي من المتكلم لان
الغرض منه ايقاع السامع في الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال قوله وتكون او
لاحد الاشياء وهي في هذه الحالة ايضا تكون بعد الخبر للشك او الابهام وبعد الطلب
للتخيير بين تلك الاشياء واباحة الجمع بينها فلا فرق بين هذه وبين التي لاحد الشيئين
فلو قدم هذا قبل قوله فاذا وقعت بعد الطلب لافاد هذا المعنى الذي ذكرناه والا
فصنيعه يفيد المخالفة بين او التي لاحد الشيئين واو التي لاحد الاشياء فتامل قوله
باعتبار ما مراده في هذا المثال خاصة لا في سائر امثالها وحاصله انه اشار الى
الجواب عما قد يقال قد مثل العلماء للتخيير بايتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع قوله
فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد الخ وبهذا الاعتبار تكون او محمولة على
التخيير ونظر فيه بعضهم بانه لا مانع من جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع بينها مع
الاعتقاد المذكور او مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الاسنوي في تمهيده لو اتى

خصال الكفارة كلها اثيب على واحدة فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر
عليه لحصل ذلك لو اضافة غيره اليه لا ينقص وان تساوت فعلى احدها لانه لو اقتصر
عليه لاجزاه وان ترك الجميع عوقب على ادناه قال الحلبي فان قيل يمكن تصحيح
كلام المص بحمل تجوز في كلامه بمعنى الاجزاء وبوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند
الشافعية ومنهم المص لانه لما نوى بمجموع الخصال الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة
جزء المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها قلنا نظم كلام المص يأبى
ذلك نعم ـــه نزد او بعد الخبر للتفصيل وذلك اذا لم تتشكك ولم تقصد الابهام نحو
هذا اما ان يكون جوهرا واما ان يكون عرضا اذا اردت الاستدلال على انه جوهر فقط
او على انه عرض فقط او ليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم اما نكرة او معرفة والا ضراب
نحو ارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون كما قاله الفرا وقال بعض
الكوفيين انها في الاية بمعنى الواو وقيل هي للشك مصروفا للرائي قوله ويباح
الجمع بينها اذا لم يعتقد ذلك اي ان جميع الاشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة
وبهذا الاعتبار يكون او محمولة على الاباحة لا على التخيير قوله لكن طالح بالجر معطوف
على صالح يقال هذا لمن اعتقد انك ما مررت برجل طالح ايضا قال الرضي كلام النحاة
صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا
لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كما وقع في المفتاح اي فيكون على كلام المفتاح
من قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا فيكون من قصر الافراد
فلم يقل به احد اه بتصرف ما قوله حرف ابتداء اي تبتدأ بعدها الجملة وتستأنف
اي لمجرد الاستدراك دون العطف قوله كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى يمدح
السنى يمدح الحارث والبيت من بحر البسيط والبوادر جمع بادرة وهي الحدة قال العيني
الذي في ديوان زهير بدل قوله بوادره غوائله وهو جمع غائلة وهي ما يكون من
شر وفساد والوقائع جمع وقيعة وهي القتال والشاهد في قوله لكن وقائعه
فانها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقائعه مبتدأ خبره تنتظر قوله اي ولكن كان
رسول الله اشار به الى ان رسول بالنصب خبر كان المحذوفة وليس معطوفا
بالواو الداخلة على لكن لانه متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب

قوله

قوله والثامن بل وحالها في الاضراب مختلف فاذا كانت بعد نفي او نهي فهي لتقرير
حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها فالنفي ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد
وتثبته لعمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد
وتامره بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب وامر فهي لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه
مسكوت عنه وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا فما قبل بل
في هذين المثالين مسكوت عنه محتمل للاتصاف بذلك الحكم وعدمه وذهب ابن الحا جب
الى ان الاول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا قوله اما للابطال اي ابطال
ما قبلها واثبات ما بعدها قوله واما للانتقال اي من اسلوب الى اخر قوله والتاسع
لا للنفي اي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها قصر قلب او افراد قوله بشرطين
ويزاد شرط ثالث وهو ان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر فلا يجوز جاءني
رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جاءني رجل لا امراة وعكسه ويشترط ايضا انه لا تقترن
بالواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فانها حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو قوله افراد معطوفها
فلا يعطف بها الجمل خلافا لابن الخباز حيث اجاز زيد قائم لا عمرو قاعد ويقوم زيد لا يـ قد
عمرو قوله جاء زيد لا عمرو فتقول هذا ردا على من اعتقد مجيء عمرو دون زيد فيكون قصر
قلب او اعتقد اشتراكهما في المجيء فيكون قصر افراد قوله واضرب زيدا لا عمرا مثال
للامر ومثله الدعاء نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتحضيض نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا
والنداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي قوله وعطف الفعل على الفعل بشرط ان يتحد
الزمن وان اختلفت الصيغة فالامثلة التي ذكرها المص اتحد الفعل فيها زمنا وصيغة
ومثال اتحاد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم
النار فاورد معطوف على يقدم لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى تبارك
الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
فيجعل معطوف على جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى الم
نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ولا يعطف ماض زمنه ماض على ما زمنه
مستقبل وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد الزمن ان كان لم يسمع
من العرب اصلا فمسلم والا فما المانع من قام امس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف الفعل

علي الفعل يجوز عطف الفعل علي الاسم المشبه له في المعني كاسم الفاعل في قوله تعالي
ان المصدقين والمصدقات واقرضوا وقوله اولم يروا الي الطير فوقهم صافات ويقبضن
فان اسم الفاعل لما دل علي الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان
اسم الفاعل يأول بالفعل اذا حل محل الفعل بانه وقع صلة لال فمعني ان المصدقين
والمصدقات ان الذين تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يأول به
فان التقدير في ويقبضن قابضات لا انحلال كما ان المعطوف عليه وههنا فان حال
ايضا والاصل في الحال ان يكون اسما ويعطف اسم الفاعل علي الفعل كما في قوله تعالي يخرج
الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فمخرج معطوف علي يخرج وجعله الزمخشري
معطوفا علي فالق وبقي ان الحكم علي الفعل بانه معطوف فيه تجوز لان المعطوف
هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالذات بالعطف لاتحاد فاعلي الفعلين
نسب العطف الي الفعل كذا قيل واستشكل بانه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب
في المعطوف لان اعراب الجمل محلي فظهور الاعراب في الفعل المعطوف دليل علي
انه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لانا لو نظرنا للفاعل معه لكان
جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجمل ومما ينبغي ان يتنبه له انه اذا
عطف الفعل المرفوع علي المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني
المعطوف وهو يقعد مرفوعا بتجرد الفعل الاول المعطوف عليه وهو يقوم عملا
بقاعدة ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويزيد هذا توضيحا ان الفعل
الاول لو انتفي تجرده بان دخل عليه ناصب او جازم لانتفي المعطوف ونصب
او جزم قوله والبدل تسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه
بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه قوله
تعالي عسي ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المص قوله بالنسبة اي
الحكم بان يكون المقصود بالذات من النسبة الي المتبوع النسبة الي التابع ثم ليس
المراد بكون البدل هو المقصود بالحكم هو ان يكون المبدل منه غير مقصود اصلا
بل المعني انه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات انما هو التابع
وعلي هذا يحمل قولهم ان المبدل منه في نية الطرح قال الرضي لا بد في ذكر المبدل

منه

منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا للكلام الفصيح عن اللغو بل قد يتوقف عليه
صحة الكلام كقوله تعالي وجعلوا لله شركاء الجن قوله بغير واسطة اي واسطة حرف
العطف وانما حملنا الواسطة المنفية علي حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل
منه والبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالي لقد كان لكم في رسول
الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الاخر فان قوله لمن كان يرجوا الخ بدل
من قوله لكم وبينهما واسطة لكن بغير حرف العطف قوله وبغير واسطة خرج به
عطف النسق ينبغي ان يعلم ان المعطوف في النسق اما غير مقصود بالحكم اصلا
كجا زيد لا عمرو وما جا زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر واما مقصود هو وما قبله وهو
المعطوف بحرف مشترك كجا زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله المقصود
بالحكم فان معناه ان يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث ان يكون
المعطوف مقصود بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهذا خارج
بقوله بلا واسطة والعطف بلا لكن بعد الاثبات مذهب كوفي قوله بدل كل من كل
لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجمهور امتناع ادخال ال علي كل وبعض لانه قالوا
لانها مضافة تقديرا اي كل شئ او بعضه وال لا تجامع الاضافة وعبر ابن مالك عن
هذا النوع بالبدل المطابق نظرا الي ان لفظ كل انما يطلق علي ما يقبل التجزي
وهذا البدل يقع في اسم الله كقوله تعالي الي صراط العزيز الحميد الله في قراة الجر
فان لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة العزيز وضابط الكل من الكل ان
تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد توكيد
النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه
قوله بدل بعض من كل وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا
له او اكثر كاكلت الرغيف نصفه او ثلثيه وهو يفيد ايضا توكيد النسبة ولا بد ان
يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه ملفوظا به كما مثلنا او مقدرا كمثال المص واما
عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد اثبته طائفة ونفاه اخرون
ومن امثلته قوله تعالي فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن
فجنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بان ال في الجنة للجنس الصادق

بحناقة عدنان وهو بدل بعض من كل وقول الشاعر رحم الله اعظما دفنوها بسجستان
طلحة الطلحات فان طلحة الطلحات بدل من اعظم بدل كل من بعض ورد بانه يجوز
ان يراد بالاعظم جملة الشخص وانما خصها بالذكر لانها قوام البدن فيكون بدل
كل من كل قوله من استطاع من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس
المجرور قوله بدل من الناس الصادق بالمستطيعين وغيرهم بنا على ان ال في الناس
للاستغراق فاذا جعلت للعهد والمعهود هم المستطيعون فهو بدل كل من كل
قوله وليس من فاعل الحج الذي هو مصدر مضاف فتنه للبين من اضافة المصدر لمفعوله
والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع كاين لله على الناس اي يجب
على جميع الناس ان يحج جميع من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع اثم الباقون
وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع ان التكليف
منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل
من فاعلا فساد في المعنى هذا الكلام ان جعلت ال في الناس للاستغراق وان جعلته
للعهد الذكري والمراد بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل من
فاعلا والناس وان تقدم في اللفظ لكنه موخر في الرتبة فان حج البيت مبتدا والخبر
قوله لله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا رتبته التقديم والتقدير حج البيت
المستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هولا الناس المذكورين غايته
انه من اظهار في محل الاضمار اي عليهم قال الناصر وبعد الضمير بعد ال ومصححها
علامة على انها للعهد الذكري بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية
فقد صرح كثير بانه متى دارت اداة بين العهد وغيره حملت على العهد نظرا للقرينة
المرشدة اه وبهذا وما يذكر بعد تعلم ما في كلام المص في قوله على الاصح قوله ولا
شرطية اي والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج لانه لا حاجة
لتكلف الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بدلا قال ابو حيان قال بعض
اصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى احسن من حذف الضمير من البدل اه
فعلى هذا جعل من شرطية اولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم على
البدلية حذف الضمير من البدل خلافا لما اختاره الشارح قوله على الاصح فيهما

اي في كونه من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الاصح صحة جعلها فاعلا ويكون معنى
تكليف غير المستطيع بان يحج المستطيع انه يلزمه الامر له بالحج او يجعل ال عهدية على
التقرير السابق وجعلها شرطية وبه قال الكسائي وقد ترجح بما سمعت قوله بدل
الاشتمال وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية فخرج
بدل البعض من الكل وهذا البدل ايضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة
المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ كما في مثال المص او مقدر كقوله
تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود وهو بدل اشتمال
والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة ان المحققين لا يوجبون في بدل
البعض وبدل الاشتمال رابطا قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف معناه ان المنظور
اليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المص من ان يكون المبدل منه مشتملا بطريق
الاجمال على البدل بان يكون فيه اشعار به وان وجد اشتمال الظرف على المظروف كما في
المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق
ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد ذلك لتخلفه في نحو نفعني زيد علمه
وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه قوله مشعرا اي دالا عليه وقوله ومتقاضيا
اي طالبا والضمير في كونه ومتقاضيا راجع للمبدل منه وقوله له اي للبدل وانما
كان مشعرا به ومتقاضيا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كما
في سرق زيد ثوبه فان السرقة لا تناسب زيدا وانما تناسب البدل وهو الثوب
مني قوله بحيث الباء للتصوير وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة اي وذلك الاشعار والتقاضي
مصور بحالة هي ان تبقى النفس الخ قوله الى ذكره اي البدل وقوله فيجي هو
اي البدل قوله الذي ذكر غلطا اي سبقه اليه اللسان فالمراد الغلط اللساني وهذا
القسم لا يقع في فصيح الكلام ولذلك لم يذكره اهل المعاني لانهم لا يتكلمون الا على
الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به فمن عاب على النحاة وقال
الاولى عدم تعرضهم له لم يصب وبقي من اقسام البدل بدل النسيان وبدل البدا
ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة لكن بدل
الغلط وبدل النسيان لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البدا قيل وهو معتمد

الشعر كثير للمبالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض الحلبي للقسمين فراجعه ثم
التحقيق ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان مستقلتان
فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه كانك قلت اكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع فان
العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى ان العامل في البدل هو
العامل في المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول منسوبة وهل يجوز
تعدد البدل اولا قال ابو حيان اما بدل البدا فيتعدد واما بدل الكل والبعض
والاشتمال فلا نص ٢ احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه الا ان
في كلام بعض اصحابنا ما يدل على انه لا يتكرر قوله المنصوبات ما قيل في
المرفوعات من انه جمع مرفوع او مرفوعة يقال هنا قوله ستة عشر حصرها في
هذا العدد استقرائي وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها
ومشبه بها قوله المفعول به قدمه كثير من النحاة لانه احوج الى الاعراب اذ هو الذي
يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم ابن الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق
لانه المفعول حقيقة قوله اسم لا قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فكان ينبغي
ان يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الحجازية
واخواتها والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم
يعدها في باب المرفوعات واجاب الناصر الطبلاوي بانه يمكن ادخال خبر لا في
اخوات ان وكذا اسم كاد وما الحجازية واخواتها في اخوات كان واما المنادى
المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما ثانيا في خصوص المرفوعات
لداعية الاختصار اهـ بتصرف ما قوله المنادى المضاف وشبهه الاولى عدم
التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كاسم لا لان
الكلام هنا في عد المنصوبات مطلقا ولو محلا ويدل لهذا ما سياتي من تقسيمه
المفعول الى ظاهر والى مضمر فان المضمر منصوب محلا فالمنادى مطلقا من
المنصوبات لكن ان كان مضافا او شبيها بالمضاف نصب لفظا والا نصب
محلا فهو منصوب اما لفظا او محلا قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل
باخره شيء ٢ يقتضي بناءه كنون النسوة ونوني التوكيد وكذا ان تقول الحاجة ٢ اي صح

الي هذا

الي هذا القيد اي قوله ولم يتصل الخ لان الكلام في المنصوب ولو محلا والفعل الذي لحقته
احدى النونات ودخل عليه الناصب فهو وان كان مبنيا يكون في محل نصب قوله
الاول المفعول به ال اسم موصول ومفعول صلته والهاء في به عائد على ال ونايب
الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول اذ التقدير الاسم
الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له
هكذا قرر الناصر الطبلاوي قال شيخنا يلزم على جعل نايب الفاعل ضميرا مستترا
في مفعول جريان الصلة على غير من هي له فيكون الواجب الابراز بان يقال المفعو
هو به فالاحسن ان نايب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والبا للالصاق
اي الذي فعل به الفعل وقس الباقي قوله وهو الاسم اي حقيقة كضربت زيدا و
تاويلا كقوله تعالى ولا تخافون انكم اشركتم اي الاشراك ونحو احب ان تفهم فان وما
دخلت عليه في تاويل مصدر والتقدير احب فهمك قوله الذي وقع عليه فعل
الفاعل اي بلا واسطة فخرج المجرور نحو مررت بزيد فانه وقع عليه فعل الفا عل
وهو المرور لكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة
كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليهما في الاصطلاح ذلك نعم ظاهر قوله وقع
عليه فعل الفاعل يفيد انه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه
وهو مما يرد به كثير قوله تعالى خلق الله السموات والارض مفعولا مطلقا لا مفعولا به
قاله الحلبي والصواب انه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير
مانع لشموله زيد في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه
فيكون واقعا عليه في المعنى والجواب ان المراد بوقوع فعل الفاعل عليه ان يكون الاسم
وضع للدلالة على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فان الفعل وان
كان واقعا عليه في المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع للاخبار عنه
قوله ويصح نفيه عنه قال العلامة الشنواني الاولى او نفي عنه ووجهه شيخنا
بان المراد النفي بالفعل لا صحته بدليل المثال الذي ذكره والمحل لا والواو وجعل
الواو في قوله ويصح بمعنى او وذلك لان المراد ان المفعول به اما ان يتعلق به الفعل
او ينفى عنه لا انه ما اجتمع فيه امران وقوع عليه وصحة النفي عنه والا لما دخل نحو

ماضربت زيدا الا نفا القيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به وبعد هذا كله
اعترض بانه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به اعم من ان
يكون على جهة الثبوت او النفي وكل هذا مبني على ان قوله ويصح الخ من التعريف
كما هو المتبادر ويصح ان يكون كلاما مستانفا بعد تمام التعريف لدفع ما يتوهم ان
التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي فافاد انه يصح النفي اي وهو داخل لما ان
المراد بالوقوع مطلق التعلق قوله ولا يلي الا في الاختيار اي في حالة الاختيار
بخلاف حالة الضرورة كما في قول الشاعر وما علينا اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا
الاك ديار اذ القياس الا اياك فاتى بالمتصل موضع المنفصل وانكر المبرد ورود ذلك
وانشد بدل اياك سواك وكقول اخر اعوذ برب العرش من فية بغت علي فما لي
عوض الاه ناصر اي الا اياه ثم ان الجمع بين القيدين اي قوله مما لا يتقدم على عامله
ولا يلي الا في الاختيار لبيان فائدة حكم المتصل والا فاحدهما يستلزم الاخر وبقي ان تعريف
ضمير النصب المتصل بقوله ما لا يتقدم الخ غير مانع لانه يصدق على التاء من قمت مع انها
ضمير رفع والجواب انما في قوله ما لا يتقدم واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق
الضمير المتصل حتى يشمل التاء بقرينة المقام والتمثيل فهذا تعريف لنوع من المتصل
وهو المنصوب وانما واقعة على الضمير مطلقا ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع
النظر عن المقام والتمثيل قوله وهو ما يتقدم على عامله الخ اورد عليه ايضا ان تعريف
المنفصل غير مانع لصدقه على انا فانه يقع بعد الا تقول ما قام الا انا وهو ضمير رفع
لا نصب والجواب كالذي قبله قوله بفتح الميم وقيد بذلك لانه مع سكون الميم يكون
فاعلا والحاصل انه ما قبل نا ان كان مفتوحا كانت مفعولا نحو اكرمنا وان كان ساكنا
كانت فاعلا نحو اكرمنا وضربنا قوله والكاف والهاء هي الضمير وحدها وقيل المجموع
ضمير وكذا اياك وقيل ايا مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير ايضا او اسم غير ضمير
وقيل ايا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا الكلام خلاف قيلا ثمرة مرتبة قوله الثاني
المفعول المطلق اي عن التقييد فلفظ المطلق كما قال السيد اشارة الى عدم التقييد
لا للتقييد بالاطلاق قوله اي الذي يصدق الخ هذا تفسير لمعنى الاطلاق ويصدق
اي يحمل فان الصدق في المفردات بمعنى الحمل اي الاخبار فيقال مثلا في ضربا من

ضربته

ضربته ضربا مفعول بدون تقييد بله او به الخ قوله حرف او ظرف بدل من جار بدل
بعض من كل في المقيد بالحرف الجار المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف
الجار المفعول معه فمصدوق الجار الحرف او الظرف وهو خصوص مع في معه فانها جارة
بالاضافة ومصدوق المجرور الضمير العائد على ال قال ابن الصائغ في شرح الجمل وانما
سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه المفعول حقيقة واطلاقهم على المفعول به انه مفعول
بغير تقييد عرف اصطلاحي والا فزيدا من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول
لك الضرب واما زيد فمفعول به الضرب لكنهم متى اطلقوا مفعولا علم انه المفعول به
فاذا ارادوا المفعول حقيقة قيدوه بالاطلاق او باسم يخصه وهو المصدر قوله وهو المصدر
المصدر في اللغة هو الحدث الذي يحدثه الفاعل واصطلاحا اللفظ الجاري على فعله الدال
على ذلك الحدث فتسميته اللفظ الدال على الحدث مفعولا مطلقا نظرا لدلالته على الحدث
الذي هو مفعول الفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من
كلام السيد قدس سره اسم للاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري واثره
متقاربين لم يفرق بينهما اهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق
انه المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر واعلم ان المص حذف قيدين من التعريف
وكان عليه ان يقول وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقيد الفضلة نحو قولك ضربك
ضرب شديد فضرب الذي وقع خبرا وان كان مصدرا مؤكدا للعامل وهو ضرب الواقع
مبتدا ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة وخرج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى
ولى مدبرا فان مدبرا مصدر مؤكد لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق لانه
حال قوله المؤكد لعامله اي المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله وهو الفعل
نحو ضربته ضربا مؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامل النصب في المصدر
وهو الفعل ومعنى كونه مؤكدا انه يفيد ما افاده العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة
تكرير الفعل فرجع لمعنى التوكيد اللفظي قال الرضي التاكيد في الحقيقة للمصدر المفهوم
من الفعل لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما
ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المفهوم
وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل اه تنبيه المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق

والمختوم بتا الوحدة كضربة بعكسه واختلف في النوعي والمشهور الجواز وظاهر مذ هب
س المنع واختاره الشلوبين قوله او المبين لنوعه اي لنوع الحدث الذي اشتمل عليه
عامله زيادة على التاكيد الذي اشتمل عليه القسم الاول قوله اولعدده اي او المبين
لعدده اي لعدد الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على التاكيد فعلم ان التاكيد
فيه مشترك في الجميع قوله اما بالوصف اي يكون مبنيا بسبب ذلك الوصف اعم من ان
يذكر الموصوف كمثال المص اولا كقوله تعالى من عمل صالحا اي عملا صالحا وفي جعل
هذا القسم مبنيا بالوصف تسمح لانه المبين في الحقيقة نفس الوصف قوله او بالاضا فة
اي او يكونه مبنيا بسبب الاضافة اي اضافة المصدر لغيره قوله ضرب الامير اي مثل
ضربه قوله ضربته ذلك الضرب هذا المثال ليس من المصدر المبين وانما هو من
امثلة ما ينوب عن المصدر فان اسم الاشارة ليس مصدرا كما لا يخفى لكنه لما بين اسم
الاشارة بالمصدر الذي وقع بعده كان كالمصدر خاتمة التعبير عن المفعول المطلق
بالمصدر موافقة للغالب فان الغالب انه يكون مصدرا والا فقد ينوب عن المصدر في الانتصا
على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرت احسن السير او ضمير المصدر نحو
لا اعذبه احدا اي لا اعذب هذا التعذيب او اشارة كضربته ذلك الضرب او مشارك للمصدر
في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر كاغتسلت غسلا واسم عين نحو قوله تعالى والله انبتكم
من الارض نباتا ومصدر لفعل اخر كقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا او دال على نوعه
كرجعت القهقرى او على عدده نحو ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا او وقته
كقوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا ولفظة كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض كضربته
بعض الضرب وغير ذلك قوله الثالث المفعول لاجله اي الذي فعل الفعل لاجله
بان كان غرضا باعثا على الفعل كالتاديب في ضربته ابني تاديبا فانه غرض باعث
على الضرب وعلة غائية له ايضا باعتبار حصوله عقيبه وانما قدمه على المفعول
فيه لانه ادخل منه في المفعولية واقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا قوله
اي شارك المصدر الحدث المصدر فاعل مرفوع والحدث مفعول منصوب فعلى
هذا التفسير يكون ضمير الفاعل المستتر في شارك عائدا على المصدر والبارز
عائدا على الحدث وفيه تعسف لجريان الصفة على هذا الاحتمال على غير من هي له

فالاولى

فالاولى ان يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا الى المصدر لان تشارك
صفة جارية على الحدث فجعل فاعلها ضمير الحدث اولى ويمكن تخريج كلام المص على هذا
بان يقرا المصدر بالنصب مفعولا مقدما والحدث بالرفع فاعلا مؤخرا قوله في الزمان
والفاعل لا فرق في مشاركته له في الفاعل بين ان تكون لفظية كضربته تاديبا او تقديرية
كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعله الزمخشري
منصوبا على الحال قال البيضاوي وانتصابهما اي خوفا وطمعا على العلة بتقدير
المضاف اي ارادة خوف وطمع او التاويل بالاخافة والاطماع او الحال من البرق او المخا طبين
على اضمار ذوي واطلاق المصدر بمعنى المفعول او الفاعل للمبالغة وقيل يخاف
المطر من يضره ويطمع فيه من ينتفع واشترط ابن الخباز وغيره ان يكون ذلك المصدر
قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر فصارت الشروط ثلاثة كونه مصدرا
وفعلا قلبيا ومشاركته المصدر للحدث في الزمان والفاعل فان فقد شرط منها وجب
جره بحرف من حروف التعليل الاربعة التي هي اللام والباء وفي ومن ففاقد المصدرية
كقوله تعالى والارض وضعها للانام فان الانام ليس مصدرا وفاقد القلبية نحو ولا
تقتلوا اولادكم من املاق اي فقر فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر وليس قلبيا
ولذلك نصب في آية خشية املاق لكون الخشية فعلا قلبيا وفاقد الاتحاد في الزمان
كقول امرئ القيس فجئت وقد نضت لنوم ثيابها اي خلعت ثيابها لاجل النوم فان
زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع وفاقد الاتحاد في الفاعل
نحو قول ابي صخرة الهذلي وانى لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
اي ينزل بي لاجل تذكرك نشاط فان الذكرى علة لعرو الهزة وفاعل العرو هو الهزة
وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لتذكري اياك فاضافة ذكراك من اضافة المصدر
لمفعوله قوله ففاعل القيام والاجلال المتكلم ومعنى المشاركة في الفاعل هو ان يقوم
الحدثان بشيء واحد قوله ويجوز فيه اي في المفعول لاجله المستوفي للشروط المذكورة
اما ما فقد شرطا منها فانه يجب فيه الجر كما تقدم قوله في الاول اي المجرد من ال
والاضافة نحو قوله من امكم لرغبة فيكم ظفر ومن تكونوا ناصريه ينتصر قوله
ويكثر في الثاني اي المقرون بال ومن القليل قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء

ولو تغالت نهرا الا عدا قوله وبستويان اي في الجر والنصب في الثالث اي المضاف فمن
النصب قوله تعالي ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله ومن الجر قوله تعالي وان منها
لما يهبط من خشية الله قوله الرابع المفعول فيه قد مر علي المفعول معه لعقبه من المفعول
المطلق لكونه مستلزما له في الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان وبان العامل
يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المفعول معه قوله وهو المسمي ظرفا
عند البصريين قال المرادي ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا لان العرب لم تسمه
بذلك في موضع من المواضع ولان الظرف في اللغة الوعا وهو متناهي الاقطار كالجراب
والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفرا محلا والكسائي واصحابه
يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح قوله وهو اي اسم منصوب باللفظ
الدال علي المعني الواقع فيه سوا كان ذلك اللفظ فعلا او شبهه مذكورا او محذوفا
كان ذلك الحذف جائزا او واجبا ضمن ذلك الاسم معني في دون لفظها وانما اعتبر
المعني دون اللفظ للاشارة الي انه لا يعتبر في الظرف صحة التصريح بها اذ لا يصح التصريح ح
بها في الظروف التي لا تتصرف كعند في قولك جلست عند زيد اذ لا يصح ان يقال
في عند فخرج بقيد ضمن معني في نحو خا نحو هما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته
فانهما ليسا علي معني في بل كل منهما مفعول به لكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم
وليس منصوبا باعلم لانه افعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجماعا وخرج
ما تضمن لفظها نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فلا يسمي شئ من ذلك
ظرفا في الاصطلاح وخرج باسم الزمان والمكان نحو قوله تعالي وترغبون ان تنكحوهن
اذا قدر في لان النكاح ليس بواحد منهما وزاد في التوضيح قيد اخر وهو ان يكون
تضمن معني في مطردا ليخرج نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانه لا يطرد تعدي
الافعال الي الدار والبيت علي معني في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت فانتصابهما بهما
انما هو علي التوسع باسقاط الخافض لا علي الظرفية والاصل في الدار لكن قال
الدماميني مذهب جماعة منهم سي امام الفن انه ظرف وعليه فهو مستثني من
قولهم ولا يقبله المكان الا مبهما لكثرة الاستعمال قوله سوا كان مبهما ام مختصا
قال المرادي في شرح التسهيل المبهم من الزمان ما وقع علي قدر من الزمن غير معين

كونت

كونت ويعين والمختص قسمان معدود وغيره فالمعدود هو ما له قدر من الزمن معلوم
نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر ايام الشهور ونحو الصيف والشتا والمختص غير
المعدود كاسما الايام كالسبت والاحد وما اضافت اليه العرب شهرا من اعلام الشهور
وهو رمضان وربيع الاول وربيع الاخر وما اختص بال او الصيغة او الاضافة قوله
ما لا يقع جوابا لشي منهما اي لكم ومتي كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت
او متي صمت حينا او زمنا قوله وهو ما ليس له صورة الخ وذلك كاسما الجهات مثل فوق
وتحت وغيرهما فانه لاحد ولا محصورة لشي منها ولا يدل شي منها علي صورة مسماه
اي علي حقيقة المعني الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة الا اذا ذكر
المضاف اليه كفوق السما وتحت الارض مثلا فلا يعرف شي من حقيقة تلك الجهات
بنفس اللفظ الدال عليها بل بما اضيف اليه ذلك اللفظ بخلاف الدار والبيت والمسجد
فانها تدل علي صورة مسماها بنفسها ولها حد ومحصورة فانتصابها في نحو
سكنت البيت ونزلت الدار ليس علي الظرفية بل علي التوسع باسقاط الخافض وقد
تقدم انها خارجة ايضا عن الظرف بالقيد الذي زاده ابن هشام فان قلت لاي شئ
صلح اسم الزمان للظرفية مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المكان الا مبهما فالجواب
ان اصل العوامل الفعل ودلالة الفعل علي الزمان لكونها تضمنية اقوي من دلالته
علي المكان لكونها التزامية فلقوة دلالة الفعل علي الزمان تعدي لجميع ما يدل
عليه من اسمايه ولضعف دلالته علي المكان لم يتعد الي جميع اسمايه بل الي نوع منها
قوله الاول المبهم هذا سبق قلم لانه يوهم ان المعدود لا من المبهم ولذا يقع جوابا
لكم قال في اللب والمعدود من الزمان ما يصلح جوابا لكم قال السيد عبد الله نحو اليوم
والليلة تقول في جواب من قال كم صمت يوما قوله وما اشبه ذلك اسم الاشارة راجع لقوله
خلف وما عطف عليه اي والذي اشبه ما ذكر وقوله من اسما الجهات بيان لما وح
لا بد من تقدير مضاف اي بقية اسما اذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل لما
بقي منها بقوله نحو امام الخ قال الناصر والجهات الست اسماوها اكثر من ستة
وهي الفوق والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والورا والامام
وانما سميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات قوله

وماصيغ اي اشتق وقوله من الفعل اي من مصدر الفعل وانه اراد الفعل بالمعنى اللغوي
اي الحدث الذي هو المصدر بوا نما اولنا بذلك ليكون كلامه جاريا على مختار البصريين
ان الاشتقاق من المصدر قوله واتحدت مادته ومادة عامله هذا قيد لابد منه اما
ان اختلفت مادته ومادة عامله نحو قعدت مجلس زيد لم يجز في القياس ان يجعل
مجلس ظرفا بل يجب فيه التصريح بفي ثم ظاهر صنيعه ان ماصيغ من الفعل مختص باسم
المكان وكان حقه ان ينبه على نظيره في اسم الزمان اذ قعدت مقعد زيد يصح ان
يراد به الزمان اي زمان قعوده كما يصح ان يراد به المكان واعلم ان المصنف مثل للمبهم
بثلاثة انواع اسما الجهات واسما المقادير وماصيغ من الفعل اما الجهات فظاهر
واما اسما المقادير ففيها خلاف قيل انها من المبهم وقيل شبيهة به لا منه ولما
ماصيغ من الفعل فقال المراد به انه من المختص لا من المبهم وقد يقال انه يستعمل
مبهما كقعدت مقعدا وغير مبهم كقعدت مقعد زيد تنبيه ذهب جماعة
منهم ابو البقا وابن هشام الي انه ليس من ظرف المكان قوله تعالى قيل ارجعوا وراكم
فانها ليست بمعني في بل وراكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تاكيدا وانما
لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتعيين العامل وهو منتفي هنا اذ لو قلت ارجع وراك
واردت الظرفية كان بمنزلة جيء في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف
مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعني
ارجعوا في الموقف الذي فيه نورا والتمسوا نورا يحصل بسببه وهو الايمان وعلى هذا
يكون الظرف ليس مستفادا من الفعل قوله الخامس المفعول معه معني كونه
مفعولا معه انه صاحب الفاعل عند الفعل اعني انه يشترك الفعل ايضا وحينئذ
يحسن العطف كجا الامير والجيش او يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء
والخشبة فان الاستوا انما وقع له فقط اذ هو الذي كان منخفضا ثم ارتفع واستوى
والخشبة ما زالت بحالها فالمراد بالاستوا هنا الارتفاع علي حد واستوت علي الجودي
وليس المراد به التساوي الذي لا يكون الا بين اثنين والا تعين رفع الخشبة
علي حد تشارك زيد وعمرو قال شيخنا ثم الاصح ان المفعول معه قياسي وقيل
سماعي ولذلك اخر عن المفاعيل وادعي بعضهم عدم وقوعه في القران يقينا

ورده

ورده السيوطي بانه قد وقع في عدة ايات منها قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم واجيب
بان مراد هذه البعض باليقيني ما ينتفي معه احتمال غير المفعولية قوله الواقع بعد
واو المصاحبة اي الواو المفيدة لمصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد قوله
المسبوقة بفعل ولو تقديرا نحو كيف انت وزيدا او كيف انت وقصعة من ثريد اذ المعني كيف
تصنع انت وزيدا قوله انا سائر والنيل ومثله انا سائر والطريق والناصب لهذا المفعول
ذلك الفعل او الاسم الذي فيه معني الفعل لكن بواسطة الواو لا انه ناصب لا الواو قوله نحو
بقيد الاسم الخ جعل الاسم قيدا نظرا للمعني والا فهو في التعريف جنس قوله نحو جيئت مع زيد
ومثله ضربت زيدا وعمرا فان الواو وان دلت علي مشاركة عمرو وزيد في المضروبية لكن
لا يلزم منها الدلالة علي مصاحبته له في الضرب في وقت واحد قوله وضيعته بالرفع
عطفا علي كل والضمير راجع الي المضاف الذي هو كل اي كل رجل مع ضيعته كل رجل
مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع علي طريقة ركب القوم دوابهم فانه ليس المراد
ان كل انسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد لضاد
المعجمة والمثناة التحتية في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهي هنا
عبارة عن الصنعة اي الحرفة التي يكتسب بها الانسان سميت بذلك لان صاحبها
يضيع مما يشتغل بتركها قوله وباسم فيه معني الفعل الخ يتبادر من كلامه ان كلا من قوله
مسبوقة بفعل وقوله واسم فيه معني الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد احد
الامرين اما الفعل واما ما فيه معناه وحروفه وعلي كل خرج كل رجل وضيعته
وهذا لك واباك فلو قال وبالمسبوقة بفعل او باسم فيه معني الفعل وحروفه لخرج
كل رجل وضيعته وهذا لك واباك كان اسلم واوضح قوله هذا لك واباك بالموحدة
فليس اباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه اسم فيه معني الفعل وهو اسم الاشارة
لانه بمعني اشير لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا قرر الحلبي قال شيخنا
ولا يخفي ان المصاحبة انما هي فيما سبقت الواو ولو كان المراد بها هنا اشير
كان المعني اشير لهذا مع ابيك بان يكون حالسا معه او مع كونه ابيك بان كان
هو ابوك وكلاهما بعيد والاحسن ان المراد بما فيه معني الفعل دون حروفه
هنا الظرف اعني لك فانهم عدوه مما تضمن معني الفعل وهو الاستقرار دون

حروفه فالمعنى هذا الشيء استقر لك مع ابيك اهـ بتغيير ما قوله فلا يتكلم به اي بهذا
المثال اي لا يتكلم به منصوبا بل يقال هذا لك ولابيك مجرورا باللام معطوفا على
الكاف في لك قوله خلافا لابي علي الفارسي حيث اجاز النصب في اباك على انه مفعول
معه ذهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقياسا على قولهم ما لك وزيدا واجيب
بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعي الى تقدير الفعل في الثاني وهو تقدم ما
الاستفهامية وتاخر المجرور وهما بالافعال اولى بخلاف الاول وهو هذا لك واباك
فانه ليس فيه الا الثاني وهو تاخر الجار والمجرور قوله الثامن الحال الفها منقلبة
عن واو فاصلها حول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا والدليل على ان الالف
منقلبة عن واو جمعها على احوال وتصغيرها على حويلة والجمع والتصغير
يردان الاشيا الى اصولها ثم الافصح تانيث وصفها فيقال حال حسنة
كما تذكر فيقال حال حسن وقد يؤنث لفظها كقوله على حالة لو ان في القوم
حاتما وهي نوعان موسسة وموكدة والمعرف بالتعريف الذي ذكره المص هو الاول
واما الموكدة نحو زيد ابوك عطوفا فقد عرفها الرضي بانها اسم غير حدث يجي
مقررا لمضمون جملة قال فقولنا غير حدث احترازا عن المنصوب في رجع رجوعا
قوله الوصف بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات مبهمة باعتبار امر معين وليس
المراد الوصف بالمعنى المصدري وهو اطلاق الصفة على الموصوف لانه قد
وصفه بفضلة والذي يكون فضلة هو نفس الصفة كراكبا في جا زيد راكبا والمراد
الوصف ولو تاويلا لتدخل الجملة الواقعة حالا نحو جا زيد والشمس طالعة لانه
في معنى جا زيد مقارنا لطلوع الشمس ومثلها ما اذا وقع الجار والمجرور او الظرف
حالا كرايت الهلال في السما او بين السحاب فالحال في الحقيقة هو المتعلق
وهو كائنا مثلا ولا يخفى انه وصف حقيقة لا تاويلا فلا حاجة لادخاله في التاويل
نعم يدخل نحو ثبات في قوله تعالى انفروا ثبات فانه بمعنى متفرقين ثم لا يشمل
التعريف الحال الموطئة لانها جامدة والوصف مشتق واجاب بعضهم بان
الحال في الحقيقة وصفها لا هي قوله الفضلة المراد بها ما ليس جزءا من الكلام
اي ما ليس ركنا في الاسناد لا ما يستغني عنه الكلام فان كثيرا من الاحوال يتوقف

حيث اوجب الفصه النصب على المفعول معه
بتقدير الفعل والنقد برها كانت لك وزيدا

على عليه

عليه
على صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا وقوله ولا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى وقوله وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وبخروج ذلك
وخرج بقيد الفضلة الخبر نحو ضاحك في قولك زيد ضاحك فانه وصف لكنه
ليس بفضلة قوله المبين لهيئة صاحبه المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة
المشاهدة والا لخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما فان الصدق والاسلام مبينان
لصفة التكلم والموت وهما الصدق والاسلام وليسا محسوسين مشاهدين بل هما
امران معنويان وخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات والنعت في مررت برجل
راكب فانه ذكر لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة ضمنا لا قصدا فمن
ثم زاد الحلبي قيد القصد في التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصدا قوله فاعلا
كان صاحبه فاعلا خبر كان مقدم عليها وصاحبه اسمها موخر وضميره يعود على
الوصف وهذا تعميم في صاحب الوصف والمراد الفاعل لفظا كما مثل او معنى
نحو زيد من قولك زيد في الدار قائما فان قائما حال من الفاعل معنى وهو الضمير
الذي انتقل من العامل المحذوف الى الظرف وقيل انه حال من زيد لانه وان كان
مبتدا صورة هو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد في الدار قوله او مفعولا اي او بهما
معا كما سياتي في كلامه فاو هنا مانعة خلو تجوز الجمع ويشمل كلامه المفعول اللفظي كما
مثل والمعنوي نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من المفعول معنى وهو زيد لان
المعنى اشير الى زيد قائما فزيد مفعول اشير والفعل ليس بمقدر في الكلام لان زيدا
خبر المبتدا لكنه مفهوم منه قوله ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قال الزمخشري
وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية من
الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم اشعارا بان احدا من الاحدين
لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان حتى
جعل الانسان اخا ومنها انه لم يقتصر على اكل لحم الاخ حتى جعل ميتا وعن قتادة
كما تكره ان وجدت جيفة مدودة ان تاكل منها كذلك فاكره لحم اخيك وهو حي
وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز ان ينتصب من الاخ قوله ان اتبع ملة ابراهيم
حنيفا قال التفتازاني في حاشية الكشاف حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق

على جواز ذلك اذا كان المضاف جزا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذ ارايت وجهها بخلاف رايت غلام هند
قائمة واختلفوا في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال
المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل
المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا
فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر ومما يويد القول
بان العامل هو المضاف ما قاله بعض المحققين انه يلزم على القول بان العامل هو الاضافة قة
جواز الحال من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال التميمي القول بان العامل معنى
الاضافة ليس بشي لان معنى الاضافة لا يصلح ان يكون عاملا البتة قوله اليه مرجعكم
جميعا المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم لان المصدر
الميمي من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه ان يكون على وزن مفعل بفتح
العين كمضرب فمجي مرجع بالكسر شاذ اي مخالف للقياس وان كان فصيحا في الاستعمال ل
بدليل الاية قوله فان مرجع عامل في الحال النصب لجميعا حال من الكاف الذي هو
المضاف اليه المعمول لذلك المضاف اليه للمضاف الذي هو مرجع لانه مما يعمل عمل
الفعل اذ هو مصدر كما علمت فمرجع مبتدا خبره اليه وهو مضاف للكاف الواقع
مفعولا في المعنى فيكون من اضافة المصدر لمفعوله وجميعا حال من الكاف فيكون
عاملا فيها وفي صاحبها واما العامل في الحال في المثالين السابقين فهو ان اتبع
وبالكل وهما عاملان في نفس المضاف ايضا وهو لحم وملة وليسا عاملين في المضاف ف
اليه الذي هو صاحب الحال وهو اخيه وابراهيم واستشكل بانه كيف يجوز ان يكون
عامل المضاف عاملا في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه
مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها واجيب بانه لما كان المضاف
اليه فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له او كالكل جاز ان يكون عامل المضاف عاملا
في الحال وان لم يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما
كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكانه ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمة
اشتراطهم ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه او كبعضه قوله وتنقسم الحال

بالنظر

٩٦

بالنظر اليه وصفها اي ثلاثة اقسام قوله كما مثلنا اي في قولنا سابقا جا زيد راكبا وركبت
الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيدا او لا يلازمه لجواز ان ينتقل الى صفة اخرى
قوله دعوته الله سميعا فسميعا حال من المفعول وهذه الصفة ثابتة له تعالى ازلا
وابدا قوله وخلق الله الزرافة قال في شرح الشذور والزرافة بفتح الزاي مفعول خلق
ويديها بدل منها بدل بعض من كل واطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق
باطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم
فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها ابو منصور موهوب ابن الجواليقي في كتابه فيما
يلحن فيه العامة فقال في باب ما يجي مفتوحا والعامة تضمه ما نصه وهي الزرافة بفتح
الزاي لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى ماخوذ من قولهم للجمع من الناس زرافة
بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها اه قال ابو البقا وبعضهم يقول يداها اطول من
رجليها بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية قال بعضهم ولا تتعين الحالية لبية
لجواز الوصفية لان الزرافة معرف بال الجنسية فما بعده يصح فيه الحالية نظرا للفظ
والوصفية نظرا للمعنى قوله اليربوع بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه جمعه
يرابيع قوله والى موطئة وهي الجامدة الخ عبارة الرضي هي اسم جامد موصوف
بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة
لمجيئه قبلها موصوفا بها اه وموطئة بكسر الطاء اي ممهدة قوله وهو الملك في الحقيقة
الفاعل ضمير تمثل لكنه فسره بدله اي تصلحا والملك بفتح اللام وضمير لها يعود
الى مريم قوله وهو المسوغ ضمير هو يعود الى بشرا وقوله المسوغ اي المجوز لوقوع
الحال وهو سويا وانما كان مسوغا لانه الحال في الحقيقة هو سويا وبشرا وطا الطريق
له اي لمجيئه قبله موصوفا به واستشكل اعراب بشرا حالا لانه يصير المعنى ثم تمثل لها
الملك حال كونه بشرا وليس كذلك لانه في وقت التمثيل ملك لا بشر فالاولى ان
يكونه منصوبا بنزع الخافض اي تمثل لها الملك ملك لا ببشر اي تشبه وتصور
بصورته قال الحلبي ثم لا يخفى انه الموطية لا تقابل اللازمة والمنتقلة وانما تقابل
المشتقة فكان الاولى ان يقول وتنقسم الى مشتقة كما مثلنا والى موطية قول الى
مقارنة في الزمان اي تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد قوله هذا بعلي

شيخا اسم الاشارة مبتدا خبره بعلي وشيخا حال اي كبيرا والشيخوخة مقترنة مع
الاشارة التي هي العامل في زمن ولصد ثم في جملة عامل الحال هو المبتدا وهو هذا
يلزم عليه ان العامل في الحال وصاحبها هو الابتدا وهو عامل ضعيف لا يعمل في
شيئين واجيب بان المعنى اشير اليه شيخا فاتحد عاملها بعد التقدير وهو اشبه العامل
في الضمير النصب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال قوله والى مقدرة ويقال
لها منتظرة قوله ادخلوها اي الجنة خالدين اي مقدرا خلودكم اذ الخلود ليس مقارنا
الدخول بل يحصل بعده قوله ويجيء الاول للثاني وبالعكس تحرير هذه المسئلة
وايضاحها كما يعلم من كلام الرضي انه اذا جاء حالان من الفاعل والمفعول معا
فان كانا متفقين فالاولى ان يجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع
من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان
كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كان
نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن هناك قرينة فالاولى جعل كل حال
بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال
المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل كما صنع المص نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا
فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا حال من الفاعل فعلم ان مثال المص ضعيف ويجوز
عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال
الشاعر وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا قوله وشاهده اي شاهد
هذا الصنيع من حيث مجيء الحال على غير الترتيب والبيت من بحر الوافر ومعناه انا
وسعاد متحابين فاما انا فزدت في الهوى واما هي فعادت اي صار هواها سلوانا بضم
السين وهو الفراغ عن المحبة ولا يخفى ان في البيت قرينة يعرف بها صاحب كل حال
وهي التذكير والتانيث وهذا خلاف الغرض في المسئلة من انه لا قرينة يعرف بها
صاحب كل حال كما هو المستفاد من المثال الذي ذكره المص اذ لا قرينة في لقيته مصعدا
منحدرا يعرف بها صاحب كل حال قوله كقوله اي امرئ القيس من معلقته التي
اولها قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
وهي من بحر الطويل وتمام البيت الذي في المص على اثرينا ذيل مرط مرحل واثرينا

تثنية

تثنية اثر ومعنى البيت انه خرج مع المحبوبة من خباها وقد ارخت ذيل مرطها على اثرهما
لتخفي اثرا قدامهما لئلا يتبعهما احد والمرط نوع من الثياب والمرحل بالحا المهملة
كساء من خز او صوف فيه اعلام قوله لترادفهما اي بتتابعهما قال شيخنا الاولى انه
لما اتحد صاحبهما شبها بالرديفين وهما الراكبين على دابة واحدة قوله هذا كله اي
ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ قوله وهي المؤسسة اي التي لا يستفاد معناها
بدون ذكرها قوله مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها
عن الرضي قوله مؤكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها
ثم تاكيدها العامل اما في اللفظ وفي المعنى ومثاله قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
او في المعنى كمثال المص فان التبسم الضحك الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال
وعاملها مختلف وقيل ان الحال هنا مقدرة اي فتبسم مقدرا الضحك وشارعا فيه
لان التبسم تحريك الشفتين لا ابتدا الضحك وليس بالضحك قوله لآمن من في الارض
من اسم موصول فاعل امن وفي الارض جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من وكلهم
تاكيد وجميعا حال وما دلت عليه الحال من العموم مستفاد من لفظ من لان الموصول
من صيغ العموم فموصوله قد قوي به ذلك العموم بالتاكيد ونص المص على ان الحال
هنا مؤكدة لصاحبها اشارة للرد على ابن مالك حيث مثل بالامثلة المذكورة للمؤكدة
للعامل قوله مؤكدة لمضمون جملة قبلها وهي التي يستفاد معناها من مضمون
تلك الجملة فان العطف اي الشفقة والحنو والرحمة من شان الابوة قوله وعامل الثانية
محذوف وجوبا وانما وجب حذف العامل لان لفظ الاب يشعر بالعطف فاستغني
عن التصريح بالعامل قوله تقديره احقه ونحوه كاعرفه واثبته وابينه وعلى هذا
القول يكون حالا من المفعول وهو الهاء فان قدر حققته وحقا ونحو ذلك كانت حالا
عن الفاعل قوله التاسع التمييز ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا
اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ اي
ينفصل بعضها من بعض قوله بمعنى من اي التي لبيان الجنس فخرجت من المبينة
للاستغراق نحو لا رجل كما سياتي وخرجت من الابتدائية كقول الشاعر استغفر
الله ذنبا لست محصيه قوله مبين للابهام الخ اشار به الى ان التمييز مصدر

بمعني اسم الفاعل ولوكان المصدر باقيا علي مصدريته لقال بمعني من لبيان ابهام الخ
قوله زيد حسن وجهه زيد مبتدا وحسن خبره ووجهه منصوب علي التشبيه بالمفعو ل
به وليس تمييزا لانه معرفة وانما لم يكن مفعولا به حقيقة لان الصفة المشبهة مشتقة
من فعل قاصر غير متعد وكما ان الفعل الذي هو الاصل لا يتعدي فكذلك الصفة
المشبهة التي هي فرعه لا تتعدي واما قول الشاعر
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
حيث وقع التمييز فيه معرفة بال وهو النفس فقد اجيب عنه بان ال زايدة وليس
معرفة فتكون النفس في معني النكرة هذا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة الي
جواز تعريف التمييز وعلي هذا فلا اشكال في البيت قوله بمعني من الاستغراقية
اي المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول النفي علي النكرة قوله لا المبنية اي التي
لبيان الجنس قوله تقع في اربعة مواضع اما الثلاثة الاخيرة منها فمن اسماء المقادير
لانها يعرف بها مقدار الشيء وكميته واما العدد فليس من المقادير عند المحققين ثم
هذه المقادير اذا انتصبت علي التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع والمكيل
والموزون قوله تشبيها بالمشتق معناه ان هذا الاسم جامد لكنه عمل لاجل كونه
اشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه الشبه الابهام في كل منهما وفي الرضي ان
الاسم المذكور عمل لمشابهته الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعني تمام الاسم ان
يكون علي حالة لا يمكن اضافته معها فاذا تم بذلك فقد شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار ما جاء بعده منتصبا به ما فتشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام اهـ ونقل عن الاخفش التحقيق ان هذا
التمييز لا ناصب له وانما هو مشبه بالمفعول به قوله اوقع في النفس لحصوله
بعد الطلب ولانه فيه افادة علمين وهما خير من علم واحد قيل الحكيم اذا اراد التعليم
لا بد له ان يجمع بين اجمال تتشوق معه النفس وتفصيل تسكن اليه قوله والعلة
فيه اي في التحويل اي الباعث عليه ما تقدم من ان ذكر الشيء مجملا ثم مفصلا
اوقع في النفس قوله زيد اكرم الناس رجلا اي من جهة الرجولية لا من جهة
الابوة ولا من جهة الخؤولة وغيرها قوله اوشبهه اي شبه الفعل وذلك كما في

المثال

٩١

المثال الثالث والرابع وهو اكثر واكرم ثم ما ذكره المص من ان ناصب التمييز في المواضع
الاربعة هو الفعل وشبهه مذهب س ومن تبعه وذهب قوم الي ان العامل في
ذلك هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز خاتمة يتفق الحال والتمييز في
خمسة امور ويفترقان في سبعة فاما امور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصو
بان
رافعتان للابهام واما امور الافتراق فالاول ان الحال يجيء جملة وظرفا ومجرورا كما مر
والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف معني الكلام عليها ولا كذلك التمييز
الثالث ان الحال مبينة للهيئة والتمييز مبين للذات الرابع ان الحال تتعدد بخلاف
التمييز الخامس ان الحال تتقدم علي عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه
الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز علي الاصح السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق
التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتاتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا وياتي التمييز
مشتقا نحو لله دره فارسا السابع ان الحال تاتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز واما
قوله تعالي ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا فشهرا فيه مؤكد لما فهم من
عدة الشهور واما بالنسبة الي عامله وهو اثني عشر فمبين قوله العاشر المستثني
اسم مفعول ماخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ما ثناك عن كذا اي صرفك
عنه وفي الاصطلاح اخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق واعترض بانه يلزم عليه
الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ويجاب بان المراد بالدخول توهم الدخول اي
اخراج شيء لولا ذلك الاخراج لتوهم دخوله اي دخول الشيء المخرج او انه المراد دخوله
تناولا لا حكما فالمستثني منه عام مخصوص وهو مع عمومه مراد تناولا لا حكما لقرينة
الاستثناء واما العام الذي اريد به الخصوص فعمومه ليس مرادا تناولا ولا
حكما وبما تقرر ينحل اشكال مشهور حاصله ان زيدا في قولك قام القوم الا زيدا لا
يخلو اما ان يكون داخلا في القوم او خارجا فان قلنا انه داخل في القوم والحال
اننا نفينا بالا الاخراج كان المعني جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض
وان قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا علي ان الاستثناء
المتصل مخرج ومعلوم انه لا يمكن اخراج الشيء الا بعد دخوله واحسن ما
اجيب به عن الاشكال ما اشرنا اليه من ان زيدا داخل في مفهوم القوم خارج عن

حكمه فلا تناقض والحاصل ان مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدر
اسناده للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وان كان الاسناد
الي المستثنى منه قبل الاخراج منه ذكرا هذا كله في الاستثنا المتصل واما
المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معا قوله في بعض احواله
وهي حالة النصب اي ان الذي يعد من المنصوبات هو الاستثنا في هذه الحالة
واما في غيرها من الاحوال كالرفع والجر فليس داخلا في المنصوبات وان اطلق عليه
انه مستثنى قوله وادوات الاستثنا ثمانية منها حرفان وهو الا عند الجميع
وحاشا عند س واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ولا يكون
ومتردد بين الفعلية والحرفية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير س قاله
في التوضيح قوله وللمستثنى بها احكام قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا
يستوي في الادوات التي بمعنى الا الاستثنا المتصل والمنفصل فان الافعال
التي يستثنى بها لا تقع في الاستثنا المنفصل لا تقول ما في الدار احد خلا
حمارا قوله تاما موجبا محصل ما ذكره من الصور ثلاثة لانه اما ان يكون الكلام
تاما موجبا او تاما ليس موجبا او ليس تاما ولا موجبا وبقي قسم رابع وهو ان يكون
الكلام موجبا غير تام واجاب الناصر الطبلاوي بان هذا القسم غير جائز عند هم
في الاغلب فلا يصح ان تقول قام الا زيدا وذلك لان معنى هذا قام جميع الناس
الا زيدا وهو كذب نعم ان استقام المعنى جاز نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد
وقوع القراة في جميع الايام الا اليوم المعين قوله بفتح الجيم اسم مفعول اي
مثنته احترازا عن المكسور الجيم فانه اسم فاعل صفة للمتكلم قوله وزيدا
منصوب بالا ووجهه ان الا نائبة عن استثني كما ان حرف الندا نائب عن
انادي ولان العامل ما به يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بالا وقال البصريون
العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم او معنا الفعل بتوسط الا وقيل غير
ذلك قوله والمراد بالايجاب ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه وهو النهي والاستفهام
قال في شرح القطر وبغير الايجاب النفي والنهي والاستفهام مثال
النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرا السبعة غير ابن عامر بالرفع

علي

علي الابدال من الواو فيما فعلوه وقرا ابو عامر وحده بالنصب علي الاستثنا ومثال
النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك قرا ابو عامر وابن كثير بالرفع علي الابدال
من احد وقرا الباقون بالنصب علي الاستثنا ومثال الاستفهام قوله تعالى ومن
يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرا الجميع بالرفع علي الابدال من الضمير في يقنط
قوله والمنقطع بخلافه ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى
منه فلا يقال قام القوم الا ثعبانا قوله بان تقدم عليه نفي سوا كان ذلك النفي صريحا
نحو ما جاني احد الا زيدا او مؤولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله اي لا يغفرها احد
الا الله ومن النفي المأول قراة بعض السلف فشربوا منه الا قليل بالرفع اي لم يتركوه
بدليل ما قبله وهو فمن شرب منه قوله بدل بعض من كل ولم يحتج هنا للضمير الرابط
بين البدل والمبدل منه لحصول الربط هنا بالا وما بعدها من تمام الكلام السابق
عليها ولا يضر التخالف بين المبدل منه والبدل في كون المبدل منه منفيا والبدل مثبتا
خلافا لثعلب قوله وعطف نسق عند الكوفيين ليس المراد اتحاد انما العطف النسق
عندهم كما قد يتوهم من ظاهر قوله لان الا عندهم من حروف العطف بل كونها عاطفة
خاص بباب الاستثنا في مثل هذه الصورة قوله ما زاد هذا المال الا النقص اي بالنصب
مل علي الاستثنا لا غير ولا يجوز رفعه علي الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العا
عليه اذ لا يقال زاد النقص بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التي هي النمو
والنقصان من التضاد قوله فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى اي يوجبون
النصب علي الاستثنا ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يصح فيه الابدال حقيقة لان
المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلل الرضي امتناع الابدال بان بدل
الغلط غير موجود في فصيح كلام العرب يعني لو ابدل كان بدل غلط وهو غير
موجود في كلامهم قوله والتميميون يجيزون الاتباع هكذا في بعض النسخ وفي
بعضها يجوزون وقوله الاتباع اي للمستثنى منه قال الناصر وعليه حمل الزمخشري
قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله واطال في بيانه ولخصه
بعض المفسرين بقوله الا الله رفع بدل من من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم الا الله
الغيب في السموات ولا يجوز جعل الا هنا استثنا متصلا اهـ ولا يخفاك ان هذا

تخرج للتلاوة علي وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح عند التميميين تحرره قوله اي
في المتصل والمنقطع اي والمقسم انه من كلام تام غير موجب نحو ما قام الا زيدا القوم
ومنه قول الكميت ٭ وما لي الا آل احمد شيعة ٭ وما لي الا مذهب الحق مذهب ٭
قوله فان المتبوع وهو احد اخر عن تابعه وهو منك اذ الاصل ما مررت باحد منك
مثل صفة احد قدم عليه وقيل ما مررت بمنك احد وصار المتبوع وهو احد
تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل او عطف بيان قوله برفع المستثني اي
وهو ابوك مع تقدمه علي المستثني منه الذي هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو
ما لي ناصر الا ابوك اما الان في هذا التركيب وهو ما لي الا ابوك ناصر فهو استثنا مفرغ
ولي خبر مقدم وابوك مبتدا موخر وناصر بدل او عطف بيان والمستثني منه محذوف
اي ما لي احد الا ابوك ناصر واعلم ان المقصود من هذا التركيب حصر الناصر في الاب
وهو يفيد علي جعل ناصر بدلا من ابوك فالاولي ان يجعل ناصر صفة المحذوف وقد
فصل بينهما بالا ومدخولها او انه خبر مبتدا محذوف والجملة مستانفة استينافا
بيانيا لانه لما قال ما لي الا ابوك كانه قيل هذا الاب لك دون غيره واي شي فقال هو
ناصر افاده شيخنا قوله واما المستثني بغير وسوي فهو مجرور دائما اي بغير وسوي
لا بالاضافة علي الاصح من ان العامل في المضاف اليه هو المضاف واصل غير صفة
مفيدة لمغايرة ما بعدها لما قبلها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات
نحو دخل بوجه غير الذي خرج به وسوي في الاصل اسم للمكان المستوي ثم استعمل
بمعني المكان فقط ثم بمعني بدل نحو انت لي سوي عمرو اي بدله ثم بمعني الاستثنا
وما ذكره المصنف من ان سوي كغير تبع فيه الزجاجي وابن مالك حيث قال ان سوي كغير
معني واعرابا ويؤيده اتاني سواك حكاه الفرا والذي ذهب اليه سيبويه والجمهور
انها ظرف بدليل وصل الموصول بها كجا الذي سواك قالوا ولا تخرج عن النصب علي
الظرفية الا في الشعر نحو قوله ولم يبق سوي العدوان دناهم كما دانوا قال الناصر
ومعني قول الجمهور بظرفيتها انها منصوبة في حال الاستثنا نظرا لاصلها من الظرفية
والا ففي حالة الاستثنا ليس فيها شي من معني الظرفية لانها خرجت عن معني
الظرفية الي معني الاستثنا قوله بنصب غير واختلف في ناصبها فقال ابن خروف انتصب

بما

بما قبلها علي الاستثنا كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا علي ان النصب
في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وهذا مبني
علي مذهب من ان الناصب للمستثني بالا هو الجملة قبلها فقط لا بتقويتها ولا الا
فقط وقال الفارسي ان غير منصوبة علي الحال وفيها معني الاستثنا وهي حال
من المستثني منه وصح ذلك لان غير لا تتعرف بالاضافة وقيل علي التشبيه
بظرف المكان والجامع بينهما الابهام تنبيه يجوز في المعطوف علي المستثني بغير
مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المعني فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمروا
وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف علي المستثني بالا نحو قام القوم
الا زيدا وعمرو واجازه بعضهم قال الناصر قوله واسمها اي ليس ولا يكون ضميرا مستترا
لم يبين ان الاستتار هنا واجب فهذا الصنيع ربما يوهم الفرق وليس كذلك اذ الحكم في جميع
وجوب الاضمار فكان الاولي ان يصرح هنا ايضا بان الاستتار واجب وقوله عائد علي اسم
الفاعل هذا غير مطرد اذ قد يتخلف في نحو القوم اخوتك ليس او لا يكون زيدا اذ لم يتقدم
فيه فعل او شبهه ومحل ما ذكره ايضا اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا
للمفعول عاد الضمير علي اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا
ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون هو اي المضروب زيدا فلو عبر بالوصف لكان اشمل
وقوله المفهوم من الفعل السابق الاولي زيادة او الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون
ليس زيدا قوله قاموا ليس زيدا الخ جملة ليس ولا يكون في موضع نصب علي الحال او مستانفة
قوله واما المستثني بخلا فهي في اصل الوضع فعل قاصر لانه يقال خلت الدار
من كذا الا انه ضمن معني جاوز حيث جعل اداة الاستثنا فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا
به واما عدا وحاشا فانهما متعديان وان اتصلت خلا وعدا وحاشا بضمير خطاب
او غيبة نحو قام القوم حاشاك او حاشاه جاز كون الضمير مجرورا وكونه منصوبا
فان قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب قوله ما لم تتقدم ما المصدرية
علي خلا وعدا المبرد تقدمها علي حاشا الا انه قليل ومنعه س وفي التسهيل وربما قيل
ما حاشا ومنه قوله ٭
٭ رايت الناس ما حاشا قريشا ٭ فانا نحن افضلهم فعالا ٭

واعلم ان ما هنا وان كانت مصدرية الا انه لا يسبك ما بعدها بمصدر لانهما فعلان
جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقيقة ومحل ما هذه وصلتها النصب اما على
الظرفية بتقدير مضاف او على الحالية بالتاويل باسم الفاعل بمعنى قاموا ما عدا زيدا اي قاموا
وقت مجاوزتهم زيدا او مجاوزين زيدا قوله ما لم يحكم بزيادة ما وهو شاذ لان ما اذا زيدت
مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتاخر عنه نحو قوله تعالى فبما رحمة من الله والقايل
بالجر مع دخول ما الكساي والجرمي وابو علي نقل ذلك ابو حيان وقال معترضا على
الجرمي ان كان الخفض منه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى ذلك
فهو شاذ فان قلت هلا جعلت ما زايدة مع النصب كما جعلت زايدة مع الخفض فالجواب
ان دخول ما المصدرية على الفعل جايز بقياس وزيادة ما قبل الحرف لا بقياس فكان
حملها على ما بقياس اولى قوله الحادي عشر اسم لا النافية للجنس اي النافية لبعض
صفات الجنس واحكامه فاضافة نفي الجنس لادنى ملابسة وبيان ذلك انك اذا قلت
لا رجل ضارب مثلا افادت لا نفي الضرب عن الرجل فالمنفي بها الضرب وهو بعض
الاحكام اللاحقة للجنس واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشي لالته لان النافي
حقيقة هو المتكلم والنفي في لا هذه نص بخلاف لا التي تعمل عمل ليس فانها وان نفت
الجنس ايضا كما في قوله ٭ تعز فلا شي على الارض باقيا ٭ ولا وزر مما قضى الله واقيا ٭ لكن
نفيها له من قبيل الظ فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفي الجنس واشتهرت
لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة لما ان النفي في العاملة عمل ان امكن ومن
ثم قيل لها لا التبرية وانما عملت لا هذه العمل المذكور لكونها اشبهت ان ووجه الشبه
انه ان للمبالغة في الاثبات ولا التبرية للمبالغة في النفي فلما توغلتا في الطرفين تشا
[بهتنا]
فاعملت عملها قوله اذا كان مضافا تقييد لاسم لا اي ان اسم لا ان كان مضافا او
شبيها بالمضاف يكون منصوبا لفظا فيدخل في باب المنصوبات واما اذا كان اسمها
مفردا فانه يكون منصوبا محلا هذا وقد كان الاولى له ترك هذا القيد لان المراد
بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا فيدخل اسم لا بجميع
اقسامه قوله او شبيها بالمضاف قيل ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديدة
اذا مددتها وانما يطول الاسم اذا انفظ بالمعمول قوله في العمل فيما بعده بيان لوجه

شبهه

شبهه بالمضاف واعترض عليه بان بيان وجه الشبه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة
وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما
يرجى لكل عظيم غير الله او المنعوت بما يشبه الجملة من ظرف او جار ومجرور نحو لا حليما عند[ك]
او في الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وح فالاولى ان يجعل وجه الشبه قوله
وهو ما اتصل به شي من تمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به شي من تمامه وهو المضاف
اليه وكذلك الشبيه به ما اتصل به شي من تمامه كالامثلة الاتية تنبيه ساير التوابع
من البدل وعطف البيان والتاكيد لا تكون متبوعها بها شبيها بالمضاف فيبنى على الفتح
في نحو لا رجل ولا رجال ما ذكره المص من بنا الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب
الزجاجي والسيرافي الى ان الفتحة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا
لثقله بسبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله المص انه مبني على الفتح لان
حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير اضافة وبنا غير معهود واختلف
في علة البنا فقيل تركيبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح
بني لتضمنه من الاستغراقية لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل
بخلاف لا رجل في الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا
اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما
بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البنا على شي استحقته النكرة في الاصل قبل البنا
وانما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فتصير
الاسم بها الى ما يستحقه اصالة وهو الاعراب واما ما في الحديث من قوله صلى الله عليه
وسلم لا مانع لما اعطيت فانه من قبيل الشبيه بالمضاف فكان القياس ان يقال
ما نعا بالنصب والتنوين نحو لا طالعا جبلا وقد خرجه البغداديون بانه منصوب
لكن ترك فيه التنوين اجراله مجرى المضاف وقال البصريون ان هنا الجار والمجرور
متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانع مانع لما اعطيت وح يكون من قبيل المفرد
لا من الشبيه بالمضاف قوله نحو لا رجل ومنه قوله ٭
٭ تعز فلا الف بالعيش ممتعا ٭ ولكن لورا دا المنون تتابع ٭
نحو لا مسلمات وهنه ومثله قوله ٭ ان الشباب الذي مجد عواقبه ٭ فيه نلذ ولا لذات

للشيب ، وقد يفتح عند ابي عثمان المازني قال في الخصايص انه لا يجيز فتحه بصري
الا ابو عثمان قال ابو حيان وتلخص ان في نحو لامسلمات اربعة مذاهب احدها الكسر
والتنوين وهو مذهب ابن خروف وقد سبقه الي ذلك قوم من النحويين قال ابن الدهان
في الغرة والفارسي والرابع جواز الفتح والكسر من غير تنوين في الحالين وهو الصحيح
اذ ورد به السماع قوله الثاني عشر المنادي هو اسم مفعول من نادي ينادي فاسم الفا عل
بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فلذلك قال بفتح الدال قوله وهو المطلوب اقباله
اي توجهه للمنادي بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه او بالقلب حقيقة كان نحو
يا زيد او حكما نحو قوله تعالي وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي فانهما نودتا تنزيلا
لهما منزلة العاقل الذي يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغي ان يتجارى علي
المولي تبارك وتعالي فيقال انه خاطب غير العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك لان العاقل
وغيره بالنسبة للمولي سوا فيخاطب كلا منهما كالاخر وكلاهما يمتثل ويقبل اقبال الاخر
فالاية بمنزلة يا زيد اضرب عمرا اذا كان حاضرا عندك فلا اقبال فيهما اقبال امتثال
اه كلامه ودخل في التعريف يا زيد لا تقبل فان اقباله مطلوب لسماع النهي ونهيه
عن الاقبال انما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان واما نحو يا الله فان المقصود من الندا
فيه لازم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب اقباله المتفجع عليه نحو يا زيداه فانه
ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف الندا عليه لمجرد التفجع وفي كلام الرضي المتفجع
عليه منادي علي وجه التفجع فاذا قلت يا زيداه فكانك قلت تعال فانا مشتاق
اليك فعلي هذا لا يكون خارجا عن التعريف بل هو من قبيل المنادي عند الرضي ومثله
المستغاث قوله بحرف مخصوص متعلق بالمطلوب وخرج بهذا القيد اطلب اقبال زيد
وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك فالمطلوب اقباله هنا لا يسمي منادي لكون ذلك
الطلب ليس بحرف مخصوص وحروف الندا خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
ويا ام الادوات وقد عمل معكوسها وهو اي عملها فنودي بها كما نودي بيا وبذلك الغز
الحريري فقال ، وما العامل الذي يتصل اخره باوله ، ويعمل معكوسه مثل عمله ،
قوله اذا كان مضافا قيد في كون المنادي منصوبا لفظا اما اذا لم يكن مضافا ولا شبيها
به فهو منصوب محلا وقد كان الاولي الاطلاق وترك هذا القيد ليدخل في كلامه

المنصوب

والثالث في الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرون
والثالث الفتح وهو مذهب المازني اهـ

المتفجع

عل

المنصوب محلا كما علمت ان المراد بالمنصوبات سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا
قوله وهو ما عمل فيما بعده فيه قصور كما تقدم فالاولي ان يقول هو اسم يجيي بعده
شيي من تمامه اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد او
معطوفا عليه عطف نسق علي انه يكون المتعاطفين اسما لشي واحد نحو يا ثلاثة وثلا
ثين لان المجموع اسم لعدد معين او نعت نحو يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وكقوله
اعبدا حل في شعبي غريبا ، وقوله الا يا نخلة من ذات عرق ، عليك ورحمة الله السلام ،
فكل هذا مضارع للمضاف قوله يا حسنا وجهه يا حرف ندا وحسنا منادي منصوب
وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جوازا وجبلا مفعوله قوله بخافض متعلق
بر فيه شيح والاولي انه يقول يخفض ما بعده بخافض يتعلق هو واياه به اي المنادي
قوله نحو يا رفيقا بالعباد رفيق من امثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل اي كثير الرفق
اي اللطف بمعني الاحسان قوله نحو قول الاعمي التقييد بالاعمي للتوضيح لظهور عدم
القصد منه والا فقد يكون عدم القصد ايضا من البصير قوله يا غافلا والموت يطلبه
هذا شطر بيت من بحر الكامل اخر العروضة مضمر الاجزا ويصح ان يكون من بحر
السريع عروضه مخبولة مكشوفة والظاهر انه مجرد تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق
اتزانه ومثله لا يسمي شعرا وان وافقه الموازين كما بينه في حواشي شيخ الاسلام علي
الخزرجية نسال الله سبحانه ان يجمعنا بها هي وبقية مولفاتنا قوله لان الاعمي
والواعظ الخ علة لمحذوف اي وانما كان ما ذكر من قبيل النكرة غير المقصودة لانه الي اخره
قوله اي ليس مضافا ولا شبيها به ومثله النكرة المقصودة فانها ايضا ليست منصوبة
اي اذا لم يكن المنادي واحدا من هذه الثلاثة فانه يبني علي ما يرفع به ويكون
منصوب المحل قوله فيبني علي الضم في نحو يا زيد اي ويا هند اذ لا فرق بينهما بعد وان
بالضمة رفعا فهو منادي مبني علي الضم في محل نصب وحكمة بنا المنادي المفرد سوا
كان علما او نكرة مقصودة شبهه للحرف في المعني لانه وقع موقع الكاف الاسمية
المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف الخطاب لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه
الكاف ككاف ذلك وكان البنا علي حركة لان له اصلا في الاعراب وكانت خصوص الضمة
فرقا بين حركة المنادي المبني وحركة المعرب في نحو يا قومي ويا قومنا واما المضاف

ثي

وهو صفة مشبهة ووجهه فاعل والها
مضاف اليه قوله يا طالعا جبلا فطالعا منادي وهو اسم
منصوب
فاعل

والشبيه به فلم يبنيا لان الاضافة وشبهها عارضت موجب البنا والحقتهما بالاصل وهو الاعراب ولم تبنى النكرة غير المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف واختلف في العامل

في المنادي فقال سبـ فعل مقدر واصل يا زيد يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف الندا عليه وذهب المبرد الي ان الناصب حرف الندا

لسده مسد الفعل وعلي كلا المذهبين فيا زيد كلام تام اما علي مذهب سبـ فجز الكلام مقدر وهما الفعل والفاعل وعلي مذهب المبرد فحرف الندا سد مسد احد الجزئين وهو الفعل رأف

والفاعل مقدر قال الناصر ولا مانع من دعوي سد حرف الندا مسد الجزئين وذهب الكسا ي

والرياشي الي ان ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقل ابن الاعرابي عن الكوفيين

تنبيه لو قلت يا ضارب بنيته علي الضم ولا تنظر الي الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ضارب وزيدا فان قدرته زيدا معطوفا علي ضارب بنيت ضارب ايضا وان قدرته

معطوفا علي الضمير نصبت ضاربا لعمله في زيد بواسطة الحرف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذلك وجب نصب مشتركا في قولك يا مشتركا وزيد عطفا علي الضمير لعدم

استغنائه بواحد لان الاشتراك يقتضي التعدد قوله نحو يا زيدان ويا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة لانهما يرفعان بالالف فان قلت ان العلم اذا ثني او جمع وجب دخول ال

عليه فلا تقول ها زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم صح يا زيدان ويا زيدون بدون ال والجواب ان يا قائمة مقام ال فهي في حكمها في افادة التعريف

فلو اتي بال هنا لزم اجتماع اداتي تعريف وهو يا وال علي معرف واحد قوله في افادة التعيين بيان لاجرا النكرة المقصودة مجري العلم والمعني ان النكرة المقصودة لما

اشبهت المنادي المفرد العلم في افادة التعيين تبنيت علي الضم كما يبني العلم قال في الضو المنادي المعرفة علي ضربين احدهما ما كان معرفة قبل الندا نحو يا زيد

والثاني ما تعرف بالندا نحو يا رجل فانه لم يكن قبل الندا معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت علي واحد من الجنس وخصصته بالندا فجري مجري ان تقول الرجل

بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا علي علميته بعد الندا ام لا فذهب الاكثرون الي انه نكر وجعل جنسا نحو زيد من

الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالندا من بين الجنس والا لكان جمعا

بين

بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب اخرون الي ان العلمية باقية بعد الندا واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف الندا واللام

ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف الندا واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصي في المفتاح قوله ما لم توصف اي النكرة المقصودة

وهذا مرتبط بقوله فانها تبني علي الضم وقيد له يعني ان محل بنا النكرة المقصودة علي الضم اذا لم توصف اما اذا وصفت بجملة كالمثال الذي في المصنف او شبهها وهو الظرف

كقولك يا عظيما عند الناس والجار والمجرور نحو يا عظيما في الناس قوله يا عظيما يرجي لكل عظيم هذا شطر بيت من بحر الخفيف وعظيم نعيل من امثلة المبالغة قوله لامن

الملحق به وذلك لان ما اتصل بها معمول لها واما توجيه الضم المرجوح فتقدر ان جملة يرجي لكل عظيم نعت بها عظيم بعد الندا لا قبله فيكون من قبيل وصف المنادي

لامن قبيل الموصوف المنادي ووجه مرجوحيته انه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة ان الجمل بعد المعارف احوال لا صفات ولعل هذا هو الحامل لابن هشام

علي ما قاله قوله الثالث عشر خبر كاد وتسمي افعال المقاربة مصدر قارب بمعني قرب فالمفاعلة غير مرادة بقرينة قوله الاتي ما وضع للدلالة علي قرب الخبر قوله وهو

من باب تسمية الكل باسم جزئه وذلك البعض جزء من جملة تلك الافعال فاطلق علي مجموعها افعال المقاربة هذا توجيه كلامه وانت خبير بان تسمية الكل باسم الجز عبارة عن اطلاق

اسم الجز علي ما تركب منه ومن غيره وذلك كاطلاق الرقبة في قوله تعالي فتحرير رقبة علي ذات الرقبة واطلاق العين علي الجاسوس وكاطلاق لفظة كلمة علي الكلام الذي مجموع

هو عبارة عن ما تركب من الكلمة واما تسمية الاشيا المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها فيسمي تغليبا كالعمرين في ابي بكر وعمر والقمرين في شمس وقمر وما نحن فيه

من هذا القبيل قوله وحقيقة الحال بيان لوجه كون اطلاق افعال المقاربة عليها مجازا اي وانما كان تسميتها بذلك مجازا لان حقيقة الحال والواقع عن

المضاف اليه اي حقيقة حالها اي الحال الثابتة لها في نفس الامر انها ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هي اقسام ثلاثة وتقسيمها الي الاقسام الثلاثة هو مختار

ابن مالك واما ابن الحاجب فانه عرف هذه الافعال بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء

الا ان معاني الافعال لما كانت موجودة في بعضها واف ...

او حصولا او اخذا فيه فظاهر التعريف ان افعال الباب كلها للمقاربة لكن قسم منها
لمقاربة الخبر رجاء نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربته اخذا فيه
نحو جعل وطفق وح لا يكون في تسميتها افعال المقاربة تجوز قوله على قرب الخبر
اي قرب حصوله والخبر بمعنى المخبر به وفي قوله للدلالة تجوز لانه انما وضع لقرب
الخبر لا للدلالة عليه اذ هي امر عارض للموضوع واجيب بصحة ان تكون اللام
للغاية لا صلة الوضع اي ما وضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فح لا يقتضي كلامه
ان الموضوع له الدلالة على قربه الخبر قوله كاد وهي اشهر تلك الافعال ومن
ثم بدا بها وياتي منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو يكاد وكايد وكيدا وكودا
بالياء والواو قوله وكرب بفتح الراء اشهر من كسرها وجاء منها المضارع يكرب بضم الراء كنصر
ينصر واسم الفاعل نحو كارب ولم يجي منها المصدر قوله واوشك وجاء منها المضارع
وهو يوشك وهو اكثر استعمالا من ماضيها واسم الفاعل موشك وحكي المصدر
منها وهو ايشاك قوله وما وضع للدلالة على رجائه يقال فيه مثل ما قيل في قوله ما وضع
للدلالة على قرب الخبر واضافة رجاء للضمير من اضافة المصدر لمفعوله اي رجاء المتكلم
له اي الخبر والمراد بالرجاء هنا الاشفاق قوله حرى بفتح الراء وقد تكسر ولم تنصرف قال ابن
هشام في شرح الشذور ولا اعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان
انه غلط فيها وانها حرى بالتنوين اسما لا فعلا وابو حيان هو الواهم بل ذكرها اصحاب
كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا قوله وعسى
وتتصرف تصرفا ناقصا فقد جاء منها المضارع وهو يعسي ويعسوا وليس لها مصدر قوله
وما وضع للدلالة على الشروع فيه يقال فيه ما قيل في نظيره من ان لام الدلالة للتعليل
لا صلة الوضع والضمير المجرور في فيه يعود على الخبر ومعنى الشروع في الخبر التلبس باول
اجزائه فاذا قلت انشا زيد يقرا معناه انه تلبس باول اجزاء القراءة وقس عليه نظائره قوله
وطفق بفتح الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع بفتح الفاء وكسرها فهو من باب ضرب يضرب
او علم يعلم ولم يجي منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على انه من باب علم
وعلى طفوق على انه من باب ضرب قوله وعلق بكسر اللام كقوله
اراك علقت تظلم من اجرنا ، وظلم الجار اذلال المجير ، قوله وجعل وقد جاء

منه

منه المضارع وهو يجعل ولم يجي منه اسم الفاعل ولا المصدر قوله وهب كقوله
هببت الوم القلب في طاعة الهوى ، فلج كاني كنت باللوم مغريا ، وقوله
بالتعدية احترازا عن هب بالسكون التي هي من اخوات ظن مما ينصب المبتدا والخبر
على انهما مفعولان له نحو قوله هبني امرا هالكا ، فانه
اليا مفعول اول لهب وامرا مفعول ثان وهالكا صفته قوله وكلها اي هذه الافعال جاء
الثلاثة يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع ولابد ان يكون ذلك المضارع رافعا لضمير
الاسم ولا يجوز ان يرفع السببي الا بعد عسى خاصة كقوله ، وماذا عسى الحجاج يبلغ
جهده ، على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين في الخبر اعني كونه جملة فعلية وكون
الفعل مضارعا باعتبار الغالب والا فقد يكون خبر كاد مفردا كقوله
فابت الى فهم وما كدت ايبا ، وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ، وكذا كخبر عسى كقوله
اكثرت في العذل ملحا دائما ، لا تكثرن اني عسيت صائما ، وقد يقع خبر جعل جملة
اسمية كقوله ، وقد جعلت قلوص بني زياد ، من الاكوار مرتعها قريب ، وجملة
ماضوية كقول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل
رسولا فان جملة ارسل رسولا خبر جعل وهي جملة ماضوية وقد يحذف الخبر كقوله
تعالى فطفق مسحا اي يمسح مسحا فاسم طفق ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو
ومسحا مفعول مطلق منصوب بعامل محذوف وهو يمسح وجملة يمسح خبر طفق قوله
وكذا الباقي الباقي مبتدا مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل
وكذا مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة فالكاف جارة وذا مبني على السكون في محل جر
والجار والمجرور خبر مقدم والمشار اليه هو اعراب المثال اي والباقي شبيه بهذا المثال
في اعرابه فهو مقيس عليه كقوله كرب القلب من جواه يذوب ، حين قال الوشاة هند
غضوب ، وقوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا ، اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
ونقول حرى زيد ان يقوم واخلولقت السماء ان تمطر وقول الشاعر
عسى الكرب الذي امسيت فيه ، يكون وراءه فرج قريب ، وانشا زيد
يتكلم وطفقا يخصفان فالالف ضمير التثنية اسم طفق مبني على السكون في محل
رفع ويخصفان مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل والجملة في محل نصب

خبر طفق وعلق زيد يسمع وجعل زيد يعدل ولهذا يتكلم وقام بكر ينشد وذهب زيد يفعل واعراب هذه الامثلة واضح فلا نطيل به قوله فيمتنع مع افعال الشروع لان هذه الافعال للحال وان للاستقبال وبينهما تناف قوله ويجب مع حرى الخ ها هنا بحث وهو ان الاخبار بما اقترن بان المصدرية يودي الى الاخبار بالحدث عن الذات وذلك انك اذا قلت عسى زيد ان يقوم مثلا يحل المعنى بهذا التاويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون الاصل زيد القيام وهو فاسد لان زيدا ليس نفس القيام بل القيام
صفة له واجيب بانه من قبيل الاخبار بالمصدر للمبالغة على حد زيد عدل او في الكلام مضاف محذوف يقدر قبل الاسم كان يقال عسى حال زيد او قبل الخبر كان يقال عسى زيد صاحب ان يقوم قال الامرابي انه يصير الاصل هكذا حال زيد القيام بناء على التاويل الاول وزيد صاحب القيام على الثاني وهذا حال الاخبار صحيح واما الجواب بانه ان زائدة فغير مرضي لانها عملت النصب والزائد لا يعمل وبحث ايضا بان في كلام المص تناف لانه صرح بان خبر هذه الافعال يجب ان يكون جملة ثم قال ان خبر بعض هذه الافعال يقترن بان المصدرية ومعلوم ان الخبر ان اقترن بان المصدرية يكون في قوة المفرد وليس جملة فان الحرف المصدري يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد فلو قال ويشترط في خبر هذه الافعال ان يكون فعلا مضارعا لكان اخصر واولى لسلامته من ورود هذا الاعتراض عليه قوله ويغلب مع عسى كقوله تعالى عسى الله ان يكف باس الذين كفروا فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض ونحو ذلك ومن القليل قوله
«عسى الكرب الذي امسيت فيه» «يكون وراءه فرج قريب» فان يكون خبر عسى ولم يقترن بان والكرب اسمها والموصول صفته وجملة امسيت فيه صلة قال بعضهم وكان القياس وجوب اقترانه خبر عسى بان ولكن ذهب جمهور البصريين الى ان حذفها بعد عسى ضرورة وظاهر كلام س انه لا يختص بالشعر قوله واوشك والغالب في خبرها ان يقترن بان كقوله «ولو سئل الناس التراب لاوشكوا» «اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا» ويقل مجيئها بدونها كقوله «يوشك من فر من منيته» «في بعض غراته يوافقها» ونقل في التصريح عن الشلوبين ان خبر اوشك لا يجب اقترانه بان الا ان جعلت للترجي كعسى واما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا قوله ويقل مع

كاد

كاد وكرب قال الناصر الطبلاوي واذا اقترنت كاد وكرب واوشك بان فهي بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب في ان يقوموا وشك في ان يقبل ثم حذف حرف الجر على القياس واوجب هنا حذفه لكثرة الاستعمال قوله الرابع عشر حيث بها الحجازية نسبة لاهل الحجاز لانهم هم الذين نطقوا بها عاملة عمل ليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما هن امهاتهم ما هذا بشرا ونحو ذلك ووصف ما بالحجازية احترازا عن ما التميمية اي التي نطق بها بنو تميم مهملة ليست عاملة فيقال على لغتهم ما زيد قائم فما نافية مهملة وزيد مبتدا وقائم خبر وعلى لغة اهل الحجاز ما زيد قائما ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها وقائما خبرها واستدعى لسان بني تميم ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب «فاجاب ما قتل المحب حرام» برفع الخبرين اي انا تميمي لا حجازي قال الاصمعي انه ما لم يجي في الشعر الا على لغة تميم الا ما خلا ابيات قليلة وانما عملت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول البا في خبرها فهذه اوجه ثلاثة اشتركت مع ليس فيها قوله وانما تعمل هذا العمل بشروط اي اربعة ذكر المص منها ثلاثة وبقي شرط رابع وهو ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم نحو قوله وما كل من وافى منى انا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت معنيا وذلك لانهم توسعوا في الجار والمجرور والظرف ما لم يتوسعوا في غيرهما قوله ما ان زيد ذاهب ومثله قول الشاعر
«بني غدانة ما ان انتم ذهب» «ولا صريف ولكن انتم الخزف» وروي ما ان انتم ذهبا بالنصب وخرج على ان ان نافية موكدة لما وليست زائدة وانما بطل عملها اذا اقترنت بها ان لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت عن مشابهتها لليس ولوجود الفاصل بينها وبين معمولها ولان ان الزائدة في صورة النافية فكان النفي انتقض لان نفي النفي ايجاب قوله نحو ما في الدار رجل ومثله قولهم ما مسي من اعتب وتمثيل المص بهذا المثال اشارة الى ان عملها يبطل اذا تقدم الخبر مطلقا ولو جارا او مجرورا وذهب الفرا وابن عصفور الى جواز تقدم

بيان فرفعوا

اشتركت صح

ان صح

الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا فلا يبطل عملها عند بعضهم قال الربعي انه القياس
لبقاء معنى النفي خصوصا وقد توسعوا في الظروف والمجرورات قوله ليس الطيب
الا المسك بالرفع فليس مهملة والطيب مبتدا والا اداة حصر والمسك خبر الطيب
قال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اهـ واما لغة
اهل الحجاز فهو النصب كما نقله ابو عمرو بن العلا وهذه المسالة جرت بين ابي
عمرو عيسى بن عمر الثقفي وابي عمرو بن العلا كان عيسى ينكر الرفع وابو عمرو يجيزه
فاجتمعا فقال عيسى في ذلك فقال له ابو عمرو نمت يا ابا عمرو وادلج الناس ليس في الارض
حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم وجه ابو عمرو خلفا الاحمر وابا محمد
اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهدا ان يلقناه الرفع فلم يفعل ثم رجعا والى بعض
التميميين وجهدا ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرا عيسى بذلك وابا عمرو
فاخرج عيسى خاتمه من اصبعه ورمى به الى ابي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس
خاتمة نفي مما يعمل عمل ليس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس عند
الحجازيين لكن عملها خاص بالشعر ويشترط تنكير معموليها نحو قوله
تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا ومثلها
لات فانها تعمل عمل ليس ونص سيبويه على انها لا تعمل الا في الحين فاخذ بعضهم
بظاهره فقصرها على الحين لكن في التسهيل وانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة
والاوان بقلة ولا يجمع في الكلام بين اسمها وخبرها لضعفها في العمل والغالب
حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين فرار ومن غير
الغالب حذف الخبر وبقاء الاسم وعليه قرئ شاذا ولات حين مناص برفع حين وكذا يعمل
عمل ليس ان النافية وهو لغة اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد
الا بالعافية وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
واعملها هنا ادركما في الاوضح تبعا لابن مالك بل ذكر الغزا واكثر البصريين المنع قوله الا
البدل استثنا البدل من بين التوابع مبني على ما ذهب اليه الاخفش والرماني
والفارسي واكثر المتاخرين فانهم قالوا ان العامل في البدل ليس هو العامل في
المبدل منه بل عامل مقدر مماثل لعامل المبدل منه واستدلوا على ذلك بالسماع

والقياس

والقياس اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
فقد اعيد الجار في البدل وهو لبيوتهم وغير ذلك من الاي والاشعار واما القياس فلان
البدل مستقل ومقصود بالذكر ولذا لم تشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا
ومذهب سي والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل فيه هو العامل في المبدل
منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكانه عامل الاول باشر الثاني وقد رد الرضي استدلال
الاولين كما نقله الناصر الطبلاوي في شرحه قوله السادس عشر الفعل المضارع
الخ تقييد المصنف الفعل المضارع بعدم اتصال النونين به ليكون الاعراب لفظيا ظاهرا
اما اذا اتصل به نون النسوة او نون التوكيد فانه يكون مبنيا فاذا دخل عليه ناصب
او جازم كان اعرابه محليا وقد علمت ان المراد بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل
المنصوب لفظا او تقديرا او محلا فتدبره قوله ونواصبه المتفق عليها الخ فيه نظر
اذ قد ذهب الزجاجي والفارسي الى ان النصب بعد اذن بان مضمرة وذهب الاخفش
الى ان كي يجوز استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بان مضمرة قوله
ان بفتح الهمزة وسكون النون احترازا عن ان بكسر الهمزة فانها من الجوازم وعنها
بفتح الهمزة او كسرها مع تشديد النون فيهما فانها ناسخة تنصب الاسم وترفع
الخبر والمراد بانها هنا ان المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية لانها المتبادرة
عند الاطلاق فخرجت ان المفسرة وهي التي سبقت بجملة فيها معنى القول دون
حروفه وتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار لفظا ولا تقديرا نحو قوله تعالى اذ اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت وخرجت الزائدة وهي التالية للما نحو
فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الى وارق
السلم بجر ظبية او بين القسم ولو نحو اقسم ان لو اتاني زيد لاكرمته وسميت ان
الناصبة مصدرية لانها تسبك مع مدخولها بمصدر نحو عجبت من ان تقوم
اي من قيامك ثم محل كونها ناصبة اذا لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان
فصلت السين بينها وبين الفعل كانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى
علم ان سيكون منكم مرضى فان ان مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشان وجملة
ان سيكون الخ في محل رفع خبرها قوله لن حرف يفيد النفي والاستقبال

محدودا كان النفي نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او غير محدود نحو
ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا وقد زعم الزمخشري انه لن تفيد
توكيد النفي وتابيده فقولك لن افعل كقولك لا افعله ابدا ومنه قوله تعالى لن
يخلقوا ذبابا وقد رد على الزمخشري بما لا يسع المقام ذكره قال الناصر الطبلاوي
وقد وافقه على التاكيد جماعة بل قال بعضهم ان منعه مكابرة **قوله** واذن وهي حرف
بسيط عند الجمهور وقيل حرف مركب فقيل من اذ وان نقلت حركة الهمزة الى الذال
ثم حذفت الهمزة وقيل من اذا وان فحذفت همزة ان ثم الف اذ لالتقاء الساكنين قال
الرضي والذي يلوح لي ويغلب على ظني ان اصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض
عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي انتهى
واختلف هل ترسم بالنون او بالالف فمذهب المبرد انها ترسم بالنون قال ابن هشام وقال الشمني
انه نكوي بد من يكتبها بالالف لانها مثل ان ولن وقيل ترسم الفا مطلقا وقيل ان
نصبت رسمت بالالف وان اهملت رسمت بالنون للفرق بينها وبين اذا الظرفية لئلا
يقع الالتباس وهي حرف جواب وجزاء عند س فقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع
وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال ازورك اذا اكرمك فقد اجبته وجعلته اكرامه
جزاء زيارته اي ان زرتني اكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول
اذا اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزا كما قال الرضي اما في المستقبل او في
الماضي ولا مدخل للجزا في الحال **قوله** فلانها تخلص المضارع للاستقبال اي تعين
زمان المضارع الذي دخلت عليه للاستقبال بعد ان كان محتملا له وللحال اما
لانه مشترك بينهما على ما ذهب اليه السيد او انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
كما ذهب اليه الرضي قال السيوطي وهو المختار عندي فعلى كل من القولين تكون ان
قرينة على ان المراد بالمضارع الاستقبال سوا كان مشتركا او حقيقة ومجازا وذلك
لاحتياج كل من المشترك والحقيقة والمجاز للقرينة الا ان القرينة في المشترك لتعيين
المعنى المراد وفي المجاز لمنع ارادة المعنى الحقيقي **قوله** ونقول فعل مضارع منصوب
الخ والنصب بها اتفاق البصريين والكوفيين وربما جزمت ومنه قول الشاعر
اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ۞ تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب ۞ وقد تهمل

فيرفع

فيرفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر
ان تقران على اسما ويحكما ۞ مني السلام وان لا تشعرا احدا
ومنه ايضا قراة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة بضم الميم **قوله** لن حرف نفي الخ ونبرح
فعل مضارع وهو من اخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره نحن وعاكفين خبره منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم وعليه جار ومجرور متعلق
بعاكفين وحتى حرف غاية ويرجع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى والينا متعلق
بيرجع وموسى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول الشاعر لن يخل للعينين بعدك
منظر فلن يخل فعل مضارع مجزوم بلن وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل
عليها **قوله** ولا يضر فصل بالقسم نحو قوله اذن والله نرميهم بحرب ۞ يشيب الطفل
من قبل المشيب ۞ وذلك لان القسم جيء به للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم
ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ومثل الفصل بالقسم الفصل بلا نحو اذن
لا اكرمك لان النافي كالجزء من المنفي وكذلك النداء نحو اذن يا زيد اكرمك وقد اجاز ابن
عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كما اشير لذلك في قول بعضهم
اعمل اذا اذا اتتك اولا ۞ وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا اعملتها ان تفصلا ۞ الا بحلف او ندا او بلا
وافصل بظرف او بمجرور على ۞ راي ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجي بحدوى عطفها اولى فما ۞ حسن الا في جهل ان لا تفعلا
ولو وقعت اذن بعد الواو والفا جاز اعمالها نظرا لكون ما بعد الفا لطف جملة مستانفة
والغاوها نظرا لتقدم حرف العطف وهو الاكثر نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا واذا
لا يا تون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما **قوله** اي لعدم اساتكم العدم تفسير
للا والاساة تفسير للمصدر المنسبك من كي والفعل قال الناصر الطبلاوي وفي كون
مصدرها سوا الاساة نبه فظر بل الظاهر انه الاسى اي الحزن اذ المعنى لكيلا تحزنوا
وفي القاموس اسيت عليه كرضيت اسا اي حزنت فتامل **قوله** تقدم لام التعليل
عليها قال الشهاب عميرة ان قلت فلو فرض في هذه الحالة النطق بان بعدها نحو
لكي ان تقضيني قلت هي بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما ان اللام بعد كي
التعليلية في قولك لتقضيني بدل من كي واعترضه الشيخ محمد الشوبري بما نقل
نحو

من خطه بانه ان اراد البدل الذي هو احد التوابع ففيه نظر لانه لم يدخل في الحروف وان
اراد العوض ففيه الجمع بين العوض وبين معوضه فليتامل قوله وتضمر ان الخ هذا مذهب
البصريين وخالفه الكوفيون فذهبوا الي ان الاربعة الاولى ناصبة بنفسها وقال الجرمي
ان الثلاثة الاخيرة ناصبة بنفسها فان قلت قوله هنا وتضمر ان بعد اربعة من حروف
الجر مخالف لقوله في شرح الاجرومية والحاصل ان ان تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر
وهي اللام وكي التعليلية وحتى والجواب انه لا مخالفة لان قوله هناك وهي اللام
شامل للام التعليل والجحود قوله فلام التعليل وتسمى هذه اللام ايضا لام كي لدخولها
عليها ولكونها بمعناها في بعض الاحوال هذا ولو اطلق المص اللام عن التقييد بكونها
للتعليل لكان اخصر وليشمل ليدخل لام العاقبة كقوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا فان اللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك بل ليكون لهم
قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم عدوا وحزنا ولتدخل اللام الزائدة ويقال لها
المؤكدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريدون ليطفئوا نور الله
بافواههم وامرنا لنسلم لرب العالمين وقد يقال اراد المص بلام التعليل ما يشمل هذين
بنوع من التاويل قوله وحتى وهي بمعنى الي اذا كان مجرورها اسما صريحا نحو حتى مطلع الفجر
وانه كان ما ولاها ان والفعل فتارة تكون بمعنى الي وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها
كمثال المص وتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى
تدخل الجنة ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الي امر الله قوله
بالنسبة الي ما قبلها سوا كان مستقبلا بالنظر الي زمن التكلم اولا فالاول كقوله
تعالى حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الي الامرين
جميعا اعني زمن التكلم وما قبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف علي عبادة العجل والثاني
كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب يقول فان قول الرسول والمومنين
مستقبل بالنظر الي الزلزال لا بالنظر الي زمن الاخبار فان الله تعالى قص علينا ذلك
بعد ما وقع فانه لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين امتنع اضمار
ان وتعين الرفع كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول قوله
اختها في الجزم المراد بالاخت هنا النظير ففيه مجاز بطريق الاستعارة التصريحية

تقدم

زادة ثلاثة تاتي ما لمعان عشرة منها الاستفهام نحو فما خطبكم ايها المرسلون ومنها الشرط نحو وما تفعلوا
ومنها الوصل نحو ما عندكم ينفد ومنها التعجب نحو ما احسن زيدا ومنها الكف عن العمل نحو انما الله اله
واحد ومنها النفي نحو ما هذا بشرا ومنها الزائدة نحو فبما رحمة ومنها المصدرية نحو واوصاني بالصلاة
والزكاة ما دمت حيا ونظمها بعضهم فقال محامل ما عشر فان شئت حصرها فحافظ علي بيت قدم تقررا
ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكره بكف ونفي زيد هي مصدرا فيعزى الي الاسماء من ذاك سطرها واخر
شطريها حرف كما ترا اهـ من هامشة علي بعض الحواشي

١٠٨ تقدم لك تقريره في نظائره قوله في الجزم بيان لوجه الشبه او انها اختها في الدلالة
علي النفي واختلف في لما هذه فقيل مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما زيدت في ايما
وقيل هي بسيطة قوله فيفرد الكلام معها قال الرضي ومعنى الفعل بها المخاطب الي الا قراد
بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك فينا وليدا وقوله الم نشرح لك صدرك قوله فالحرف ان
وهي تقتضي الربط من غير اشعار بزمن ولا بشخص ولا مكان ولا بحال ومثلها اذ ما كما
ستاتي وانما وضوعا لمجرد الدلالة بخلاف بقية الادوات كما ستعلمه وبدا بها لانها
ام الباب ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء معا في الشعر نحو قوله
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقيل هي
اسم واليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسي قوله والاسم نوعان قال في الضوء اعلم
ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار وبيانه انك اذا قلت من
تضرب اضربه كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا
وان تضرب بحفا لطا اضربه فالطالب ما لا يمكن حصره ولا يقدر علي استيعابه فاتي باسم
عام يشمل الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك علي كل
انسان فلهذا احكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل علي المفعولية
فيما ذكرنا من المثال كانك قلت علي تاويل اي انسان تضرب اضربه واذا قلت من يكرمني
اكرمه وعلي هذا نقس نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنع لانه مبهم
يقع علي كل شيء فلما قصد الشياع اتي به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرناه ومحله
نصب علي المفعولية قوله الاقسام الخمسة صوابه الاربعة كما في شرح الشذور وقد مشى
المص علي الصواب في شرح التوضيح فقال والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم
الاربعة وقد سكت المص عن كيف فلم يدخلها في قسم من الاقسام الستة المذكورة فعليك
بالتامل في ادخالها قوله وتلف جواب الشرط قال العيني قوله تات من الاتيان وكذلك
اتيا ووقع في بعض النسخ ابيا بالباء الموحدة من الاباء وهو الامتناع وهو غير صحيح لانه
ينعكس به المعنى قوله واتك مهما تامري القلب يفعل صدره اغرك مني ان حبك
قاتلي والبيت لامرئ القيس من معلقته قوله فمهما اسم شرط ابي علي الاصح والدليل
عليه قوله تعالى مهما تاتنا به من اية فعاد الضمير المجرور اليها ولا يعود الضمير

كان فعل الشرط علي الاداء علي تاويل اي انسان يكرمني اكرمه

الاعلي الاسم قوله فايا اسم شرط واما ما فزائدة للتوكيد وقيل هي شرطية كررت لما اختلف
اللفظان ذكره ابو البقا قوله ومحل الجملة الابتدائية جزم مراده بالابتدائية المصدرة
بالمبتدا الا المستانفة اذ لا محل لها من الاعراب والدعا في الاية الشريفة بمعنى التسمية
لا الطلب صرح به الزمخشري وغيره وتنوين ايا عوض عن المضاف اليه وتقدير الكلام
ادعوا الله او ادعوا الرحمن اي هذين الاسمين سميتم فهو حسن وانما وضع قوله تعالى فله
الاسماء الحسنى موضع فهو حسن لانه يفيد ذلك مع اثبات الحسنى لسائر اسمائه اذ لا خفاء
في ان هذين الاسمين من جملتها فاثبت لهما ثم ضمير له للمسمى لا للاسم قوله
متى اضع العمامة تعرفوني صح متى اضع العمامة صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا وبعده فان مكاننا من حميري
مكان الليث من وسط العرين والياء المشددة من حميري زائدة كما في احمري ويحتمل
انها للنسبة وحذف الموصوف اي فان مكاننا في نسب حميري وحمير قبيلة من اليمن كانت
منها الملوك فيناسب والليث الاسد والعرين ماواه والمعنى انا المتحمل للامور العظام
متى اضع العمامة عن راسي تعرفوني فلست بمجهول فانه مكاننا من حمير مكان الليث
في وسط عرينه الذي يالفه وفيه ايماء الى انه من اشراف بني حمير قوله ويدركم جواب
الشرط وقد قرئ يدرككم بالرفع وهو شاذ قوله فعل الشرط هذا هو المشهور وبعضهم
يسميه شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا
قوله جواب الشرط الخ اما وجه تسميته جوابا فلانه لما لزم عن الاول صار كالجواب الاتي
بعد كلام السائل واما وجه تسميته جزاء فلانه لما كان مترتبا على ما قبله اشبه الجزاء
على الفعل من ثواب او عقاب قال الناصر اللقاني وافهم تعبيرهم بالجواب والجزاء ان الاول
وهو فعل الشرط سبب للثاني فادوات الشرط هي ما تدخل على شيئين تجعل اولهما
سببا لثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد بجعل الشيء سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شي لشي اعم من ان تكون حقيقية او لا قال الجامي
ان لا يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر وليس الصراح
المتكلم بينهما نسبة يصح ان يوردها في صورة السبب والمسبب بل اللازم والملزوم ليس
كقولك ان تشتمني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق

يعني

يعني انه منها بمكانه يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
قوله المجرورات قسمان الخ في المجرورات جنسية تبطل معنى الجمعية فصح الاخبار عنه
بالمثنى وانه القسمين لا لان كل واحد منهما مشتمل على جزئيات كثيرة فكانه جمع في المعنى
فحصل من هذه الحيثية التطابق بين المبتدا والخبر قوله لا بالاضافة على الاصح القول
بان العامل في المضاف اليه معنى الاضافة قال الرضي انه ليس بشيء لانه ان اريد كون
الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان
اريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل
والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل اه وهو حقيق قول ثالث وهو ان العامل
هو الحرف المقدر نظرا الى انه معنا في الاصل هو المقوم للاضافة بين الفعل والمضاف
اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد بمعنى المضاف قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف وهذا
الخلاف انما هو بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية ففي عامل المضاف اليه فيها
اشكال فليعلم الناصر الطبلاوي عن الرضي في شرحه قوله ورب بضم الرا وفتح الموحدة
مشددة ومخففة وتانيث قال الناصر وقد ذكر لها في بعض التعاليق الثرمن
مابة لغة قوله والثاني ثلاثة اقسام هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة المعنوية
دون اللفظية قوله ما يقدر باللام بان يكون المعنى عليها لا ان الحرف هو العامل لانه
خلاف الاصح ومعنى ذلك ان تكون تلك الاضافة المعنوية بحيث تستفاد منها
الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط
هذه الاضافة ان لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفه قوله وما يقدر بمن اي
الجنسية بان يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه من بيان الجنس
وضابط هذه الاضافة ان يكون المضاف اليه جنسا للمضاف قوله وما يقدر بفي بان
يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر في وضابط هذا القسم ان يكون المضاف
اليه ظرفا للمضاف قوله وبعضهم حصر المجرورات في المضاف اليه ممن ذهب الى
هذا ابن الحاجب في الكافية قوله او تقديرا اي مرادا قال ابن الحاجب واحترزت
بمراد عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد اه
وقد اهمل المص قيد مرادا وكان الاولى له ذكره لاخراجهما ذكر قوله ذكر الجمل واقسا

هذه ترجمة اي هذا موضع ذكر الجمل اي احكام الجمل والمراد بالاحكام ما يعرض لها من
كونها ذات محل من الاعراب اولا ومراده بالانقسام انقسامها الي صغرى وكبرى
واسمية وفعلية وغير ذلك من الاقسام الاتية قوله الجملة كل مركب اي حقيقة الجملة
ذلك وقوله اسنادي اي في الاصل او في الحال وقوله افاد كقولك قام زيد او لم يفد
نحو ان قام زيد فالجملة اعم من الكلام لصدقها على الخبر فالكلام يشترط فيه الافادة
بخلاف الجملة ولهذا تسمعهم يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى
غير ذلك مع ان شيا من هذه الجمل ليس مفيدا وحده وذهب بعضهم الى ترادف الجملة
والكلام واختاره ناظر الجيش قايلا انه الذي يقتضيه كلام النحاة واما اطلاق الجملة
الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي باعتبار ما كان اهـ وتمام الكلام في
هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد قوله وقايم زيد هو من النسخ بدون
همزة الاستفهام والحسن ان يقول اقايم زيد ليحصل الاعتماد واعرابه قايم مبتدا
وهو مسند وزيد فاعل به اغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه
فانه لا يشترط الاعتماد في اعمال الوصف فيكون المص جرى على طريقته اما من
يشترط الاعتماد فقايم عنده خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهذا مذهب الجمهور
فعلى مذهب الجمهور لا يصح التمثيل وذلك ان تقول لا يتعين جعله مثالا للمسند
بل يجوز ان يكون مثالا ثانيا للمسند اليه للاشارة الى انه لا فرق بين ان يكون المسند
اليه في رتبته او لا قوله فجملة كيف جا زيد كيف اسم استفهام في محل نصب على
الحال من زيد وانما قدمت الحال هنا وان كان حقها التاخير لان الاستفهام له صدر
الكلام قوله ففريقا كذبتم فريقا مفعول مقدم ومن حقه التاخير لكنه قدم جوازا وفي
المثال الذي قبله تقدم الاسم وهو كيف وجوبا لما ذكرنا من التعليل قوله فان قلت يلزم
من التقسيم جعلنا انه قال الشهاب عميرة هذا السوال بالنسبة للشرطية قليل
الجدوى وذلك لانها ان صدرت باسم دخلت في عبارة المتن السابقة وان صدرت
بحرف دخلت في عبارته اللاحقة قوله واما الظرفية الخ اعلم ان الظرف والمجرور اذا
اعتمدا على اداة نفي او استفهام ووقع بعدهما مرفوع فالاخفش والكوفيون يجيزون
ان يرفع كما يجيزون ذلك دون اعتماد وليس والجمهور لا يجيزون رفعه دون اعتماد

فنقول

فنقول المص واما الظرفية الخ مع تمثيله بعندك مال بدون اعتماد انما يمشي على
قول الاخفش والكوفيين قوله يجب ان يكون مفردا ومن ثم كان قول ابن هاني كان
صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب لحنا كما ذكره في التوضيح
وقال في شرح القطر ولا يجوز ان تقول كبرى ولا صغرى ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين
في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا ابا نواس قوله والصغرى ما كانت خبرا
لمبتدا سواء كانت اسمية او فعلية وقد ظهر مما ذكره ان الجملة الكبرى لا تكون الا اسمية
وان الصغرى تكون اسمية وفعلية قوله لا غير استعمل المص لا غير مع ان ابن هشام صرح
في المغني بانه لحن قال الناصر الطبلاوي والصحيح انه مسموع انشد ابن مالك
في باب القسم من شرح التسهيل قوله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت
لا غير تسئل قوله الاولى الابتدائية اي الواقعة في ابتدا الكلام سواء كانت اسمية او فعلية
قال في المغني وتسمى ايضا المستانفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجمل المصدرة
بالمبتدا ولو كان لها محل اهـ واما البيانيون فيخصون الاستئناف بما كان جوابا لسوال
مقدر نحو قالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب سوال تقديره فماذا قال
لهم ولذا فصلت عن الاولى فلم تعطف قوله فجملة انزل صلة الذي فلا محل لها من الاعراب
واما الموصول نفي محل جر وزعم بعضهم ان الصلة في مثل هذا وان كان لا محل لها
لكن يصح ان يقال ان الموصول وصلته معا لهما محل وهو الجر في هذا المثال وذلك
لانهما كالكلمة الواحدة قال ابن هشام والحق خلاف ذلك بدليل ظهور الاعراب في
نفس الموصول نحو قوله تعالى ربنا ارنا الذين اضلانا ولا كرمن ايهم عندك الى
غير ذلك قوله فجملة نسوا صلة ما وهي موصول حرفي على الاصح فهو مجرور بالبا
بعد التاويل بالمصدر اي بنسيانهم واما الصلة وحدها وهي نسوا فلا محل لها من
الاعراب لانها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفي وحده لا محل له من الاعراب اذ
الحرف لا اعراب له لفظا ومحلا قوله وصلة الحرفي لا تحتاج اليه بل لا يصح تعلق الرابط
به لانه لا يعود الا على الاسما وايضاح ذلك الحرفي الاسمي في انه يصح ان تقول في بما
نسوا يوم الحساب انما وصلتها في محل جر لان الموصول الحرفي لا اعراب له اصلا
بخلاف الاسمي قوله الثالثة المعترضة بكسر الرا على الاسناد المجازي كعيشة

راضية ويجوز فتحها على انه من باب الحذف والايصال اي المعترض بها قال في الصحاح
واعترض الشي صار عارضا كالخشبة المعترضة في النهر واعترض الشي دونه اي
حال دونه اهـ وفائدة الاعتراض تقوية الكلام او تحسينه او تبيينه قوله بين شيئين مثلا
اي متطالبين وهذا اصطلاح للنحاة واما البيانيون فقد يثبتون الاعتراض في اخر الكلام
قال الزمخشري في قوله ونحن له مسلمون فانه كما يصح ان يكون حالا من فاعل نعبد او من
مفعوله يصح ان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد قال
في المغني ويرد عليه من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا بما
يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين قوله تفسيرية مثل قال في المغني لا اعتبار
ما يعطيه ظاهر اللفظ من كونه قد وجد امن طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان
عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين قوله وفصل الشلوبين
هو ابو علي عمر بن محمد بن عمر الازدي من اهل اشبيلية رئيس النحاة وشيخهم اخذ العربية
عن ابي اسحاق بن ملكون وابي الحسن بن يحيى بن نجبة وغيرهما وسمع من
ابي بكر بن الجد كتاب سيبويه وغيره وكان في وقته عالما في العربية يرحل الناس اليه من بلاد
المغرب البحاريه ولا يبارى وهو شيخ شيوخنا ابي الحسن الابذي وابي الحسن بن الضائع
وابي الحسين بن ابي الربيع وابي جعفر الكسبي وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرف الدين
ابي عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي والاستاذ ابي الحسن بن عصفور والاستاذ
ابي العباس بن الحاج والاستاذ ابي زكريا بن ذي النون والاستاذ ابي جعفر بن رقيقة
وغيرهم من مشايخ النحاة ولم يتخلف احد فيما علمناه من اهل النحو يجاريه وقد جمعت
من تلامذته نحوا من ثلاثين تلميذا ليس منهم احد الا اشتهر بالعلم والنحو ومولده
سنة اثنين وستين وخمسمائة وتوفي منتصف صفر سنة خمس واربعين وستمائة
باشبيلية والشلوبين لقب لابيه ثم غلب على الاستاذ ابي علي رحمه الله كذا في شرح
التسهيل لابي حيان في باب كان قوله كاذا واخواتها اي نظائرها في افادة الشرطية
من غير جزم وهي لو ولولا ولوما وكيف قوله ومثال الثانية قال في المغني والثاني اي
الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما
الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل

لا الجملة

لا الجملة باسرها قوله ولا باذا الفجائية فاذا اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما سياتي
في الجمل التي لها محل قوله نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا اذا لم تقدر الواو الداخلة على قعد
للحال فانه قد ربما للحال كانت قد مقدرة والجملة بعدها محلها نصب على الحال من زيد
قوله والجمل التي لها محل من الاعراب قيل هذا يقتضي ان الاعراب محل الجملة لان
المتبادر انه من للبيان مع ان محل الجملة هو المحل الذي يقع فيه الاعراب للنفس ه
الاعراب واجيب عن ذلك بانه جعل الاعراب محلا للجملة مبالغة للزومها له عند
فقد المانع او بان من تبعيضية وهناك مضاف محذوف اي بعض محل الاعراب قوله ايضا
قال الشمني في شرح ديباجة المغني وكلمة ايضا لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن
استغنا احدهما عن الاخر وهو مفعول مطلق عامله محذوف وجوبا سماعا او حال
حذف عاملها وصاحبها اهـ والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار بذكر الجمل التي لها
محل رجوعا او على الثاني اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار بذكر الجمل التي لها محل انتهى
واعلم ان ابن هشام عد الجمل التي لها محل من الاعراب تسعا فزاد جملتين الاولى
المستثناة نحو قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب
الاكبر قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثنا
المنقطع والثانية المسند اليها نحو سوا عليهم انذرتهم الاية اذا اعرب سوا خبرا والانذار
مبتدا فيكون محلها الرفع قوله الاولى الواقعة خبرا ومنه الجملة الواقعة خبرا هـ
الانشائية نحو زيد اضربه فجملة اضربه في محل رفع خبر لزيد على الصحيح وقيل في محل
نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الانشائية لا تقع خبرا قوله مفعولا للقول اختلف
في هذه الجملة فقيل هي مفعول به واليه ذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اذ هي دالة
على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحاجب قوله باضافة حيث اليها فحيث اسم
مكان مفعول به لا ظرف قال ابن هشام في شرح اللمحة واذا سئلت عن حيث من قوله تعالى الله
اعلم حيث يجعل رسالته فقل مفعول به لا ظرف مكان اهـ والمعنى انه تعالى يعلم نفس
المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه
باعلم لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان اولته بعالم جاز
ان ينصبه في راي بعضهم قوله الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم اعترض بانه

لا يخلو اما ان يريد بالشرط اداة الشرط او فعل الشرط فان اراد الاول فالجملة الواقعة
ليست بجواب لاداة الشرط وانما هي جواب لفعل الشرط وان اراد الثاني ففعله جازم
بناء على ان الجازم عنده انما هو الاداة لا الفعل واجيب بانه اراد بالشرط فعل الشرط
وبالضمير في قوله جازم الشرط بمعنى الاداة فيكون استخدام اما قوله اذا كانت مقترنة
بالفا انما اشترط فيها ذلك لانها ح غير مصدرة بفعل يقبل الجزم لفظا نحو ان تقم
اقم او محلا نحو ان جيتني اكرمتك قوله بجملة فان الله به عليم نح فيه تصريح بان المحل المجموع
الفا وما بعدها وهو الذي عليه جمع وحج فيحمل بقية كلامه على ذلك بان يراد بالجملة المقترنة
بالفا او باذا المجموع الجملة والفا واذا قوله التابعة لمفرد اي لاسم مفرد نكرة فان الجملة لا تكون
صفة لمعرفة ابدا اما المعرف بلام الجنس فهو في حكم النكرة ولهذا احمل يسبني في
قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني قوله لانها معطوفة على جملة ابتدائية
ولو قدرت الواو في وقعد حالية لا عاطفة ولا استئنافية كانت الجملة الداخلة عليها في
موضع نصب على الحال من ابوه وكانت قد فيها مضمرة لتقريب الماضي من الحال ويكون
تقدير الكلام زيد قد قام ابوه والحال انه قد قعد اخوه قوله لان تناسب الجملتين
نح يعني ان عطفت على الجملة الواقعة خبرا كنت قد عطفت جملة فعلية على مثلها
وان عطفت على الجملة الكبرى كنت عاطفا جملة فعلية على اسمية وهما متخالفان قوله
ومن غير الاغلب ظاهر كلام المص انه مثال لغير الاغلب من النوعين السابقين
وليس بظاهر والحق انه مثال لغير الاغلب من النوع الثاني كما لا يخفى والتمثيل
لغير الاغلب من النوع الاول انما يصح بجملة تقع موقع المفرد ولا محل لها واظنه غير
واقع ولو قال المص والضابط في الاغلب ان الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي
تقع موقع المفرد والجملة التي لا محل لها من الاعراب هي التي لا تقع موقع المفرد
لصح كونه مثالا لهما فتامل قوله موقع مفرد اي فعل وقوله لا لفظا اي كما في المضا
وقوله ولا محلا اي كما في الماضي قوله المحضة قال بعض الفضلا اراد بالمحضة
التي قصد بها التخصيص واحترز بهذا الفصل عن الجملة التي قصد بها الحكم لكونها
خبرا عن مبتدا في الحال او في الاصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال في
مثل زيد قام ابوه ان جملة قام ابوه حال لوقوعها بعد معرفة محضة بل هي

خبر

خبر فلم تكن الجملة ح محضة ولا في مثل الرجل قائم ابوه ان جملة قائم ابوه صفة للرجل
لوقوعها بعد نكرة لانها خبر ايضا قوله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية نحو هذا
عبد بعتكه تريد بالجملة الانشا وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان
لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا ولا يجوز ان يكون خبرين اخرين الا عند من منع
تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد والجملة
وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشا خبرا وهم طائفة من الكوفيين كذا في المغني
قوله وغير المحضة نحو لا يسمعون الى الملا الاعلى فان الذي يتبادر انه صفة
لكل شيطان او حال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع
وانما هي استئناف نحوي ونحو وارني زيد ساكا فيه او لفي انسي لذلك فان الجملة
بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل
استقبال فيتعين الاستئناف ونحو ما انه فلان رحمه الله فجملة رحمه الله وقعت
بعد نكرة محضة وليست صفة لها لانقطاعها عنها فهي مستانفة وكذا قوله
تعالى قل سأتلوا عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض فجملة انا مكنا له في الارض
مستانفة لانقطاعها عما قبلها قوله ليس مجمعا عليه فقد ذهب ابن السراج الى ان
الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل وزعم الكوفيون
وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا
فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه
نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وذلك مذهب ابن شي وقال الكوفيون الناصب
امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قوله تقدم ذكرهما بالكلية مراده
عدم افرادهما بالكلام بوجه من الوجوه وقوله اخلال بالعلم اي بالعلم بحكمهما في
الجملة وذلك لان الاخلال نح انما يكون بالنظر الى القول الذاهب الى انهما لا يتعلقان
بشيء وقوله لا سيما على المتعلم في بعض النسخ لا سيما على التعيين اي لا سيما
العلم بحكمهما على التعيين فان ترك افرادهما مخل به على كلا القولين قوله بدل
بدل اشتمال على حد البدل في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وعلل البيضاوي البدلية بقوله لان الاحيان مشتملة على ما فيها قال الشيخ

موقف الدين الكواشي وفيه نظر لان الزمان اذ لم يكن خبرا عن الجثة ولا حالا منها ولا
وصفا لها لم يكن بدلا منها ولكن ان جعلت اذ بمعنى ان المصدرية وهو منقول حسن
بدل الاشتمال وتقديره واذكر مريم انتباذها اهـ وجوّز البيضاوي ان يكون بدل كل لان
المراد بمريم قصتها وبالظرف الامر الواقع فيه وهما واحد او انه ظرف لمضاف مقدر وقال
ابو حيان في النهر لانه ظرف لماض لا يعمل فيه اذكر لانه مستقبل بل التقدير واذكر ما
جرى لمريم في وقت كذا **قوله** ولا بد قال في الصحاح وقولهم لا بد من كذا اي لا فراق
منه **قوله** ويسمى العامل المتعلق بفتح اللام ويسمى المعمول متعلقا بالكسر
والسر في ذلك ان المتعلق هو المثبت والمثبت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح
هو العامل القوي ويصح الفتح في المعمول والكسر في العامل لان التعلق نسبة
بينهما فكل منهما متعلق ومتعلق بفتح اللام وكسرها **قوله** لا تتعلق بشيء وذلك
كالباء في كفى بالله شهيدا وما ربك بغافل ومن في قوله تعالى ما لكم من اله غيره وفي قوله
تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والسر في عدم تعلق الزائد ان الحروف الاصلية
دخلت لربط الافعال القاصرة عن الوصول الى الاسماء بالاسماء والزائد انما دخل في الكلام
تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ومثل الزائدة الاصلية التي اشبهتها فلا تتعلق
ايضا بشيء الحاقا لها بالزائدة فمنها لعل في لغة عقيل كقوله لعل ابي المغوار منك
قريب فلعل حرف جر شبيه بالزائد ومجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع
ما بعده على الخبرية ومنها لولا في قول من قال لولاي ولولاك ولولاه على قول
سيبويه انها جارة للضمير فانها بمنزلة لعل في ان ما بعدها في موضع رفع بالابتداء
ومنها رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في
الثاني ومبتدأ في الاول ومنها خلا وعدا وحاشا اذا اجررن **قوله** تارة يكون عاما
وتارة يكون خاصا الخ مقتضاه ان الاقسام اربعة الاول ان يكون عاما واجب
الحذف الثاني ان يكون خاصا واجب الحذف الثالث ان يكون خاصا جائز الحذف
الرابع ان يكون عاما جائز الحذف وهذا التقسيم صحيح عقلا اما بحسب الخارج فالقسم
الرابع غير موجود بخلاف بقية الاقسام **قوله** فان كان عاما واجب الحذف ربما
اوهم ان العام قد يكون جائز الحذف مع انه لا يكون الا واجبه فلو قال فان كان عاما

كان

كان واجب الحذف سمي الظرف مستقرا لكان اولى **قوله** او وقعا حالا ومنه قوله تعالى
فخرج على قومه في زينته واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان
مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قال ابو البقاء وغيره
من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون
خاص والظرف لغو **قوله** اعراب الاستعاذة اعوذ اصله اعوذ بسكون العين وضم
الواو مثل اقتل استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين وبقيت ساكنة
ومصدره عوذ ومعاذ وعياذ قال ابن عطية ومعنى الاستعاذة الاستجارة والتحيز
الى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل جني متمرد كافر وقيل
لكل متمرد من الجن والانس وغيرهما واختلف في اشتقاقه فقالت الحذاق هو فيعال
من شطن اذا بعد لانه بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله نوى شطون اي بعيدة
قال الاعشى: نأت بسعاد عنك نوى شطون ... فبانت والفؤاد بها رهين . ومنه
قيل للحبل شطن لبعد طرفيه وامتداده وقال قوم انه شيطان ماخوذ من قولهم شاط
اذا هاج واحترق ونحوه فهو فعلان ويرد على هذه الفرقة ان سيبويه حكى عن العرب
تقول تشيطن فلان اذا فعل افعال الشياطين فهذا بين انه تفيعل من شطن ولو كان
من شاط لقالوا تشيط وقال الجوهري والشيطان نونه اصلية ويقال زائدة فان
جعلته فيعالا من قولهم تشيطن الرجل صرفته وان جعلته من تشيط لم تصرفه
لانه فعلان والرجيم فعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح ونحوه ومعناه انه رجم باللعنة
والمقت وعدم الرحمة وقيل هو فعيل بمعنى فاعل اي يرجم غيره بالاغواء والوسواس
قوله غير نعته الذين فان قلت الذين معرفة وغير لا تتعرف بالاضافة فلا يصح
ان تكون صفة له والجواب من وجهين احدهما ان غير اذا وقعت بين متضادين وكانا
معرفتين تعرفت بالاضافة كقولك عجبت من الحركة غير السكون وكذلك الامر
هنا لان المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان الثاني ان الذين قريب من
النكرة لانه لم يقصد به قوم باعيانهم وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة
بالتخصيص الحاصل لها بالاضافة فكل واحد منهما فيه ابهام من وجه واختصاص
من وجه قاله ابو البقاء **قوله** متعلق بيعبد او قيل متعلق بمحذوف تقديره

مستقرا بفتح القاف والضمير مستقر بكسرها قوله صح

بمعنى مقتول صح

التشبث

ما لكم صح

فعلنا ذلك اي اهلكت اصحاب الفيل لايلاف قريش وقيل تقديره اعجبوا وقيل بما
في السورة قبلها من قوله فجعلهم كعصف ماكول قال الزمخشري ويؤيد هذا
انهما في مصحف ابي سورة واحدة بلا فصل والمعنى انه اهلك الحبشة الذين
قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل
احترام حتى ينتظم لهم الامر في الرحلتين فلا يجترئ احد عليهم وكانت لقريش
رحلتان يرحلون في الشتاء الى اليمن وفي الصيف الى الشام فيمتارون ويتجرون
وكانوا في رحلتهم آمنين لانهم اهل حرم الله وولاة بيته فلا يتعرض لهم والناس
غيرهم يتخطفون ويغار عليهم والايلاف مصدر الف رباعيا بزنة اكرم فيقال الفته
ايلافا وقرا ابن عامر لالاف دون يا قبل اللام مصدر الف ثلاثيا يقال الفته
الفا والافا والف رباعيا نحو قاتل قتالا واجمع الكل على اثبات اليا في الثاني وهو ايلافهم
قال الناصر الطبلاوي ومن غريب ما اتفق في هذين الحرفين ان القرا اختلفوا في
سقوط اليا وثبوتها في الاول مع اتفاق المصاحف على اثباتها خطا واتفقوا على
اثبات اليا في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطا فهو ادل دليل
على ان القرا متبعون الاثر والرواية لا مجرد الخط قوله قريش اسم قبيلة ماخوذ
من التقرش وهو التجمع لاجتماعهم بعد افتراقهم وقيل انه من القرش وهو الكسب
وكانت قريش تجارا وقد سال معاوية ابن عباس رضي الله عنهما فقال سميت
بدابة في البحر يقال لها القرش تاكل ولا توكل وتعلو ولا تعلى واجمعوا على صرفه
هنا مرادا به الحي ولو اريد به القبيلة لمنع من الصرف كما في سائر اسماء القبائل
قوله بدل من ايلاف بدل كل من كل وقيل توكيد لفظي للاول ولذلك اتصل بضمير
ما اضيف اليه قال بعض الفضلا اطلق الايلاف ثم ابدل منه المقيد بالرحلتين
تفخيما لامر الايلاف وتذكيرا لعظيم النعمة كما تقول عجبت من احسانك احسانك
الى زيد قوله رحلة مفعول به ويصح ان يكون مفعولا به للمصدر الاول المضاف
الى فاعله بنا على ان الثاني تاكيد وان اعرب الثاني بدلا فرحلة مفعول به للثاني
لانه المقصود من الكلام والاصل رحلتي الشتا والصيف فافرد لامن اللبس والرحلة
بالكسر الارتحال فهي مصدر وبالضم الجهة التي يرحل اليها وبالكسر قراة العامة

وبالضم

وبالضم قرا ابو السماك قوله الشتا لامه واو لقولهم الشتوة وشتا يشتو وشذ فيها
في النسبة اليه فقالوا شتوي والقياس شتائي او شتاوي كسائي وكساوي
قوله ودخلت الفا لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوه
لشبلا فهم على معنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه
فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة اه وقوله لان المعنى اما لا
الخ تقول العرب افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره قوله من جوع من
تعليلية والتنوين في جوع للتعظيم اي من اجل جوع عظيم وقيل من بمعنى
بعد اي اطعمهم بعد الجوع الذي اصابهم في سني القحط حتى اكلوا الجيف
قوله ارايت الهمزة للاستفهام التعجبي ورايت فعل وفاعل واختلف
فيها فقيل بصرية وقيل علمية فتتعدى لاثنين فقدره الحوفي اليس
مستحقا للعذاب والزمخشري من هو ويدل على ان الروية علمية قراة عبد
الله ارايتك بكاف الخطاب والكاف لا تلحق البصرية قوله فذلك في الفا
وجهان احدهما انه جواب شرط مقدر اي ان طلبت علمه فذلك والثاني
عاطفة فذلك على الذي يكذب بيوم الدين عطف ذات على ذات او صفة
على صفة فعلى الاول الفا واقعة في جواب الشرط واسم الاشارة في محل
رفع بالابتدا والخبر الموصول بعده وعلى الثاني يكون منصوبا لعطفه على
ماهو منصوب اه وعلى هذا يكون الموصول نعته او عطف بيان وبه يعلم
انه المص لفق بين القولين حيث جعل الفا عاطفة ثم قضى على اسم الاشارة
بانه في محل رفع وهو فاسد لما فيه من عطف الجملة على المفرد اللهم الا ان يعتذر
عنه بانه اراد العطف على جملة ارايت فيندفع الفساد وان لزمه عطف الخبر
على الانشا افاده الناصر قوله واللام للبعد النسبي وذلك لان مرتبة المكذب
بالدين في غاية النزول والبعد بالنسبة لمرتبة المصدق قوله يدع بضم
الدال وتشديد العين قراة العامة من دعه اي دفعه وقرا امير المومنين
والحسن وابو رجا يدع بفتح الدال وتخفيف العين اي يترك وهي مهملة قوله ومفعوله
محذوف وفي الكلام حذف مضاف ايضا والتقدير ولا يحض غيره على اطعام

طعام المسكين من اجل بخله به ويجوز ان يكون قد وضع الطعام موضع الاطعام
قوله فويل للمصلين اي اذا علم انه مسبب فويل للمصلين على معنى فويل
لهم الا انه وضع صفتهم موضع ضميرهم لانهم كانوا مع التكذيب وما اضيف
اليهم ساهين عن الصلاة مرائين غير مزكين اموالهم قوله يراؤن اصله
يرائون كيقاتلون ومعنى المراءاة ان يري الانسان عمله للناس وهم يرونه
الثنا عليه والمفاعلة فيها واضحة قوله الماعون فاعول من المعن وهو
الشيء القليل يقال ماله معن اي قليل واختلفت عبارة المفسرين فيه على
اقوال احسنها انه كل ما يستعان به وينتفع به ولم يذكر المفعول الاول للمنع
للتعميم اما العلم به اي يمنعون الناس او الطالبين واما لان الغرض ذكر ما يمنعون
لا من يمنعونه تنبيها على خستهم ومنعهم من الاشياء التافهة المستقبح منعها
عند كل احد قوله الكوثر الشيء الكثير سئلت اعرابية عن ابنها فقيل بم آب
ابنك فقالت آب بكوثر اي بخير كثير قال القرطبي في الجنة حوضان الاول قبل
الصراط وقبل الميزان قال الاصمعي هذا على الاصح لان الناس يخرجون عطاشا
من قبورهم فيردونه قبل الميزان والصراط والثاني في الجنة وكلاهما يسمى كوثرا
روى مسلم عن انس بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين اظهرنا
اذ اغفى اغفاءة ثم رفع راسه متبسما فقلنا ما اضحكك يا رسول الله قال انزلت
علي انفا سورة فقرا انا اعطيناك الكوثر ثم قال اتدرون ما الكوثر فقلنا الله
ورسوله اعلم قال فانه نهر وعدنيه ربي عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه
امتي يوم القيامة انيته عدد النجوم فيختلج العبد منهم فاقول يا رب انه من
امتي فيقول ما تدري ما احدث بعدك وفي الصحيح حوضي مسيرة
شهر ماؤه ابيض من الورق وريحه اطيب من المسك كيزانه كنجوم السماء من شرب
منه لم يظما بعده ابدا اهـ ذكره السيوطي في شرح النقاية قوله فصل الفاء عاطفة
ولا يحسن كونه من عطف الانشاء على الخبر لان النحاة يجيزونه والفاء مع العطف
مفيدة ايضا للسببية لان الانعام سبب للشكر قوله وانحر من النحر وهو في
الابل بمنزلة الذبح في البقر والغنم والمعنى فصل لربك شكرا لانعامه اي

دم

دم عليها مخلصا فيها لا كالساهين المرائين وانحر البدن التي هي خيار اموال
العرب وتصدق بها على المحاويج لا كمن يدعهم اي ينهرهم ويمنع عنهم الماعون
فالسورة كالمقابلة للسورة المتقدمة وتفسيرنه الصلاة بصلاة العيد والنحر بالتضحية
قوله شانئك الشاني هو المبغض يقال شانه يشناه اي ابغضه والابتر هو الذي
لا عقب له اي لا ذرية وهو في الاصل الشيء المقطوع من بتره اي قطعه قوله
والعابد محذوف تقديره تعبدونه ويحتمل انه ما موصول حرفي فيسبك ما بعدها
بمصدر اي لا اعبد عبادتكم المبنية على الشك وترك النظر فلا احتياج حينئذ
لتقدير عائد قوله والفتح ابو الفتح للبلاد عليك وعلى امتك قوله افواجا قياسه
تموج بالضم لان فعلا بالسكون قياسا فعل كفلس وافلس الا انه استثقلت
الضمة على الواو فجمعوه جمع فعل بالتحريك قوله وهو العامل فيها هذا
معترض بان ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فالاحسن ان يجعل العامل في اذا
فعل الشرط وهو جاء كما ذهب اليه ابو حيان قوله متعلق بسبح ويصح ان يجعل
في موضع نصب على الحال من المنوي في فسبح اي فسبح حامدا له قوله وتب
يصح ان يجعل الفعل الاول دعا والثاني اخبارا اي قد وقع المدعو به نحو جزاني
جزاه الله جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقيل كل من الفعلين اخبار وقيل
كل منهما دعا قوله ما اغنى يجوز في ما النفي والاستفهام الانكاري فيكون
محلها النصب باغنى والمعنى اي شيء اغنى عنه ماله قوله سيصلى المراد من
حرف التنفيس التاكيد اي يصلى ولا بد قوله حمالة الحطب قيل انها تحمل يوم
القيامة حزمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في الدنيا وفي قوله حمالة
الحطب قولان احدهما هو حقيقة والثاني انه مجاز عن المشي بالنميمة ورمي
الفتن بين الناس قال الشاعر

ان بني الادرم حمالو الحطب ... هم الوشاة في الرضا وفي الغضب

قوله الصمد هو السيد الذي يصمد اليه في الحوائج اي يقصد ولا يقدر على
قضائها الا هو وقيل انه تفسيره ما بعده يعني لم يلد الخ قوله الفلق
فعل بمعنى مفعول اي مفلوق وفي الحديث الرؤيا مثل فلق الصبح قال

الشاعر ، بالبلة لم اتمهد بت مرتفقا ، ارعى النجوم الى ان نور الفلق ،
وقيل الفلق جب في جهنم وقيل المطمئن من الارض وجمعه فلقان قوله من
شر ما خلق باضافة شر الى ما الموصولة وقرا عمرو بن عبيدة وبعض المعتزلة
بتنوين شر وجعلوا ما نافية وهي قراءة مردودة مبنية على مذهبهم الفاسد
من ان الشر ليس مخلوقا لله تعالى قوله ومن شر غاسق هو الليل المظلم ووقب
دخل قوله اذا حسد اي اظهر حسده وعمل بمقتضاه فانه لا يعود منه قبل
ظهوره والعمل بمقتضاه ضرر على المحسود قوله برب الناس قال في الكشاف
فان قلت لم قيل برب الناس مضافا اليهم خاصة قلت لان الاستعاذة
وقعت من شر الموسوس في صدور الناس فكانه قيل اعوذ من شر
الموسوس الى الناس بربهم الذي يملك امرهم قوله الوسواس هو
اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال والزلزلة واما المصدر فوسواس بالكسر
كالزلزال المراد به الشيطان سمي بالمصدر كانه وسوسة في نفسه لانها صنعته
وشغله او اريد ذو الوسواس والخناس مثال مبالغة من الخنوس وهو
التاخر اي كثير التاخر اذا ذكر اسم الله قوله من الجنة والناس قال الناصر
الطبلاوي استبعد بعضهم صدور الوسوسة في الصدور من الناس
ثم تكلف ان يكون قول الله تعالى والناس عطفا على الوسواس
وليس بشيء لان الوسوسة صادرة من القبيلين على وجه يليق بكل
منهما اجارنا الله من ذلك ومن شر عالنا وختم لنا بالصالحات
وغفر لنا بفضله السيئات ، والحمد لله اولا واخرا ، وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم قال مؤلفها الفقير حسن بن
محمد العطار الشافعي المصري الازهري تم تسويد هذه الحاشية
تاليفا في سلخ ذي القعدة من شهور عام سبعة عشر بعد المائتين
والالف وانا بثغر دمياط عند توجهي من مصر لقصد البلاد الرومية
الى الشام في التاريخ المسطور في الديباجة فنقلت هذه النسخة من
المسودة ووافق تمامها يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى

الاولى

[illegible]

الاولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الالف والمقصود ممن
اطلع على هذه الحاشية ان يسامح فيما طغى به القلم وما وقع من السهو
والنسيان ، ويسئل الله لي العفو والغفران ، وانا اسئل الله سبحانه
وتعالى ان ينفع بها النفع العميم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم وكان الفراغ من
كتابة هذه الحاشية يوم السبت المبارك
خمسة عشر يوما خلت من شهر
رمضان المبارك سنة الف ومائتين
اثنين وستين من هجرة من له العز
والشرف والحمد لله اولا واخرا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم
امين والله اعلم

اعجب من الناس من ترجى محاسنه ، في كل ارض فان الدهر جلاب
من لا خليل له في الناس ليس له ، في الارض شيء ولا في الرزق اسباب

كل مشتغل ومحصل انه ذو الفضل العظيم والكرم الجسيم ولا ...